



الجمهورية التونسية

مشروع قانون  
المالية 2024

# التقرير حول المنشآت العمومية

ملحق 09



الجمهورية التونسية

التقرير حول  
المنشآت العمومية  
مشروع قانون المالية  
لسنة 2024



الملخص التنفيذي	5
المقدمة	15
1. تقديم عام	17
الجزء الأول : الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية	21
<b>الباب الأول : مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة 2021-2020</b>	23
أ. المؤشرات الجمالية للمنشآت العمومية	23
أ. العشر منشآت الأولى حسب مختلف المؤشرات	26
<b>الباب الثاني : سيولة المنشآت العمومية للفترة 2022-2020</b>	31
أ. القسم الأول : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020	32
أ. القسم الثاني : المكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020	41
أ. القسم الثالث : مقارنة بين السيولة والمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020	45
الجزء الثاني : تحليل للوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة خلال الفترة 2022-2020	47
المقدمة	49
<b>الباب الأول : المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابه</b>	53
أ. البنوك العمومية	53
أ. المنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي	63
<b>الباب الثاني : الصناديق الاجتماعية</b>	67
أ. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	69
أ. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	70
أ. الصندوق الوطني للتأمين على المرض	70
<b>الباب الثالث : الوضعية المالية لـ 40 منشأة مقسمة حسب الوزارات</b>	73
أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة المالية	73
أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل	81
أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	92
أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	111
أ. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان	118



VI. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة البيئة	126
VII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيا الاتصال	128
VIII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات	130
IX. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة	133
الجزء الثالث : العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية	137
<b>الباب الأول : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة</b>	139
أ. مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة	139
إ. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة	143
<b>الباب الثاني : تطور دفعوات وتحويلات المنشآت العمومية إلى ميزانية الدولة</b>	149
<b>الباب الثالث : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية التي تساهم مباشرة في رأس مالها</b>	156
الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية	157
<b>الباب الأول : المخاطر المالية</b>	159
أ. المقدمة	159
إ. التعريف - المخاطر المالية	159
إ. المخاطر المالية الناشئة عن المنشآت العمومية	160
1. المخاطر الاقتصادية	160
2. المخاطر الهيكلية	164
<b>الباب الثاني : تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة</b>	169
أ. تأثير نتائج المنشآت العمومية على الإيرادات والإنفاق الحكومي	169
إ. التأثير على الدين العمومي	170
إ. المنشآت العمومية الرئيسية المعنية وما يرتبط بها من مخاطر على ميزانية الدولة	171
إ. نموذج تحليلي للمخاطر المالية المتعلقة بالمالية العمومية	172
<b>الملاحق</b>	181

الملخص التنفيذي  
للتقرير حول  
المنشآت العمومية



## الملخص التنفيذي للتقرير حول المنشآت العمومية

يندرج هذا التقرير ضمن مقتضيات الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالتقارير المرفقة بقانون المالية.

وينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء :

الجزء الرابع	الجزء الثالث	الجزء الثاني	الجزء الاول
تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية من خلال عرض المخاطر المالية والاقتصادية والهيكلية المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة	العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية من خلال عرض : - مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة - تطوردفوعات وتحويلات المنشآت العمومية إلى ميزانية الدولة - عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية	تحليل الوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة عمومية تنشط في قطاعات مختلفة خلال الفترة 2020 – 2022	عرض الوضعية المالية والاقتصادية للمنشآت العمومية من خلال تحليل مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية المجمعة لـ 88 منشأة عمومية خلال الفترة 2020 – 2021 إلى جانب سيولة هذه المنشآت للفترة 2020-2022

### 1. الجزء الأول :

تناول هذا الجزء :

**في بابهِ الأول :** تشخيصا للوضعية الاقتصادية والمالية المجمعة لـ 88 منشأة عمومية من مجموع 114 منشأة للفترة 2020-2021 وذلك بعد استثناء :

- 15 منشأة عمومية نظرا لعدم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2021 وبوثائقها التوجيهية.
- 07 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي وشبه المالي تم افرادها بجزء خاص بها.
- 03 صناديق اجتماعية تم افرادها بجزء خاص بها.
- 01 منشأة عمومية متوقفة عن النشاط.

سجلت الـ 88 منشأة عمومية خلال الفترة 2020-2021 نتائج صافية مجمعة سلبية وهي على التوالي 2981.7 م د سنة 2020 و 1129.3 م د سنة 2021 أي بتراجع في الخسائر بقيمة 1852.4 م د وبنسبة 62 % ويعود هذا التحسن في نتائج الصافية المجمعة خلال الفترة 2020-2021 إلى تسجيل نتائج صافية إيجابية لـ 40 منشأة عمومية بقيمة 576.9 م د خلال سنة 2021.

كما سجلت 40 منشأة عمومية من بين 88 منشأة سنة 2021 نتيجة صافية إيجابية بمجموع قدره 576.9 م د بينما سجلت 48 منشأة من بين 88 منشأة نتيجة صافية سلبية بمجموع 1706.2 م د.

## في بابہ الثاني : عرضا لسيولة المنشآت العمومية الجمالية خلال الفترة 2022-2020 :

شهدت سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020 ارتفاع بقيمة 977.2 م د وبنسبة 29.5% .  
تراجعت سيولة المنشآت العمومية بقيمة 62.5 م د وبنسبة 1.9% خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 نتيجة تراجع نشاطها خلال الفترة 2021-2020 ويعود ذلك إلى إجراءات الحجر الصحي المتعلق بجائحة كورونا.  
في المقابل سجلت سيولة المنشآت العمومية الجمالية ارتفاع بقيمة 1039.7 م د وبنسبة 32% خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 ويعود الارتفاع الهام إلى التخفيف من إجراءات الحجر الصحي المتعلق بجائحة كورونا والعودة التدريجية لنشاط أغلب المنشآت العمومية  
كما تبرز ارقام السيولة ارتفاعا للمعدل الشهري في الإيداعات البنكية بقيمة 465.2 م د خلال الفترة 2022-2020 مقابل ارتفاع المكشوف البنكي بقيمة 420.1 م د.

## 2. الجزء الثاني :

تمّ التطرق في هذا الجزء إلى تحليل الوضعية المالية لعينة تتكون من 50 منشأة عمومية وتمّ التركيز في هذا الجزء في بابہ الأول على القطاع المالي وفي بابہ الثاني على الصناديق الاجتماعية وتمّ التطرق في بابہ الثالث إلى مجموعة مكوّنة من 40 منشأة تنشط في قطاعات مختلفة وذلك باعتبار أهمية مؤشرات مقارنة بالعدد الجملي لبقية المنشآت من حيث :

عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتائج الاستغلال الإيجابية	نتائج الاستغلال السلبية	النتائج الصافية الايجابية	النتائج الصافية السلبية
% 85	% 88	% 96	% 92	% 96	% 92	% 95	% 85	% 96

نسبة الـ 40 منشأة

## أهم النتائج المالية للمنشآت العمومية :

تم الاعتماد في دراسة الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المعطيات والبيانات المتوفرة بتقارير مراجعي الحسابات وتقارير النشاط والوثائق، وقد أفضت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

## 1. البنوك العمومية :

سجلت البنوك العمومية الكبرى BNA/STB/BH ارتفاعا في الناتج البنكي الصافي المجمع خلال الفترة 2022-2020 بما قيمته 379 م د أي بنسبة 20.8% بينما سجلت النتيجة الصافية المجمعة لنفس الفترة ارتفاعا بـ 50% أي ما يعادل 123.6 م د.



## 2. الصناديق الاجتماعية :

— انخفضت النتيجة الصافية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لسنة 2021 بما قدره 182,8 م د ونسبة 16,7 % مقارنة بسنة 2020 حيث سجل الصندوق سنة 2021 نتيجة صافية سلبية بقيمة 1274,3 م د مقابل 1091,5 م د سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بـ 143,9 م د ونسبة 12,7 %، ومن المحتمل أن يسجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية سلبية بقيمة 961,5 م د مسجلة بذلك تراجعا في الخسائر بقيمة 312,8 م د ونسبة 24,5 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الأخرى الناتج أساسا عن مبلغ المساهمة التضامنية المسجلة بالقوائم الماليّة لسنة 2022 والبالغة 247,7 م د من ناحية والارتفاع في تطور نسق الإيرادات الفنية من 9,3 % سنة 2021 إلى 11,2 % سنة 2022.

— سجل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 158 م د مقابل تسجيله لخسائر بلغت قيمتها 171,1 م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا نسبيا في نتيجته الصافية بقيمة 13 م د ونسبة 7,6 %، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع للزيادة المسجلة على مستوى المبالغ المحوّلّة من الدولة لفائدة الصندوق بعنوان المساهمة التضامنيّة الاجتماعية، ومن المتوقع أن يسجل الصندوق مع موفى سنة 2022 انخفاضا في نتيجته الصافية بقيمة 420,6 م د ونسبة 266,1 % بالمقارنة مع سنة 2021 لتبلغ مع موفى سنة 2022 ما قيمته 578,7 م د، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض للنقص المسجل على مستوى المبالغ المحوّلّة من الدولة لفائدة الصندوق بعنوان المساهمة التضامنيّة الاجتماعية.

وقد أدى العجز الهيكلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية إلى ارتفاع ديونهما تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض لتبلغ حوالي 8787,7 م د مع موفى سنة 2022.

## 3. عينة مكونة من 40 منشأة عمومية :

حققت بقية مجموع المنشآت العمومية إيرادات استغلال تقدر بـ 25950.1 م د سنة 2020 لم تمكنها من تغطية أعباء إستغلالها البالغة 27458 م د بعنوان نفس الفترة حيث تأثر نشاط المنشآت المعنية خلال سنة 2020 بأثر الغلق الكلي والجزئي على إثر جائحة كورونا والتي أدت لتراجع المداخيل مقابل تواصل التعهد بالنفقات ومن أهمها أعباء الأعوان. هذا ومن المتوقع أن تتحسن وضعية النتائج حسب القطاعات والشركات مع عودة النشاط تدريجيا خلال سنة 2021 مع ترابط ذلك بفرضيات أسعار النفط والمواد الأولية وأسعار الصرف والتي تنعكس إيجابا أو سلبا حسب القطاعات المفصلة بالتقرير.

### 3. الجزء الثالث :

تم خلال هذا الجزء تحليل العلاقة المالية بين الدولة وعينة تتكون من 50 منشأة عمومية (نفس العينة المعتمدة بالجزء الثاني باستثناء الخمس بنوك العمومية).

وتتمّ التطرق في هذا الجزء إلى :

- **الباب الأول :** مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة : 43 منشأة عمومية (باستثناء الخمس بنوك العمومية وديوان الأراضي الدولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تم إفرادها بجزء تحليلي خاص)
- **الباب الثاني :** تطور دفعوعات وتحويلات المنشآت العمومية من وإلى ميزانية الدولة : 48 منشأة عمومية (نفس العينة المعتمدة بالجزء الثاني باستثناء الخمس بنوك العمومية والمجمع الكيميائي التونسي وديوان الأراضي الدولية)
- **الباب الثالث :** عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية

### 1. مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة :

سجل رصيد ديون العينة المكونة من 43 منشأة عمومية تجاه الدولة ارتفاعا مطردا خلال الفترة 2020-2022، حيث بلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 8776,2 م د مقابل 7586,9 م د سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا ملحوظا بـ 1189,3 م د وبنسبة 15,7%. وواصل رصيد هذه الديون ارتفاعه سنة 2022 مسجلا بذلك زيادة قدرها 1915,9 م د وبنسبة 21,8% مقارنة بسنة 2021 ليبلغ 10692,07 م د، في حين عرف رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة بدوره ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2020-2022، حيث بلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 6910,1 م د مقابل 6147,9 م د سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 762,2 م د وبنسبة 12,4%، وواصل إجمالي رصيد هذه المستحقات ارتفاعه خلال سنة 2022 ليبلغ مع موفى السنة ما قيمته 7043,6 م د مسجلا بذلك زيادة بـ 133,4 م د وبنسبة 1,9% مقارنة مع سنة 2021.

المديونية		المستحقات		الفارق (مديونية - مستحقات)	
الرصيد (م د)	نسبة التطور	الرصيد (م د)	نسبة التطور	رصيد م د	نسبة التطور
7 586,90	-	6 147,94	-	1 438,96	-
8 776,20	% 15,7	6 910,12	% 12,4	1 866,08	% 29,7
10 692,07	% 21,8	7 043,56	% 1,9	3 648,51	% 95,5

## 2. تطور دفعوات وتحويلات المنشآت العمومية من وإلى ميزانية الدولة :

سجلت دفعوات المنشآت العمومية المكونة للعينة خلال سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 241.3 م د بنسبة 3.9 % مقارنة بسنة 2020 حيث بلغت 6433.7 م د مقابل 6192.4 م د سنة 2020، ومن المحتمل أن تبلغ دفعوات المنشآت العمومية لميزانية الدولة خلال سنة 2022 ما قدره 7620.8 م د أي بتطور إيجابي بقيمة 1178.1 م د وبنسبة 18.5 % مقارنة بسنة 2021. في المقابل بلغ مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال سنة 2021 ما قدره 8402,2 م د مقابل 6466,4 م د خلال سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 1935,8 م د وبنسبة 29,9 %، ومن المحتمل أن تبلغ مجموع التحويلات سنة 2022 ما قيمته 14560,6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 6104,4 م د وبنسبة 72,7 % مقارنة بسنة 2021.

البيانات	الدفعوات (م د)	التحويلات (م د)	الفارق (م د)
2020	6192,4	6466,4	-274
2021	6433,7	8402,2	- 1968,5
2022	7620,8	14560,6	-6939,8

## 3. عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية :

بلغت حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية بعنوان السنة المحاسبية 2021 ما قدره 140.1 م د مقابل 98.3 م د بعنوان السنة المحاسبية 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 41.8 م د وبنسبة 42.5 % ويعود هذا التطور إلى ارتفاع الفوائض الموزعة من قبل ديوان البحرية التجارية والموانئ بقيمة 20 م د والشركة الوطنية لتوزيع البترول بقيمة 15 م د وكل من البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان بقيمة تقدر على التوالي بـ 7.5 م د و 5.5 م د من جهة وتراجع الفوائض الموزعة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ 10 م د من جهة أخرى.

## 4. الجزء الرابع :

تم التطرق في هذا الجزء إلى :

- **الباب الأول :** المخاطر المالية المتعلقة بالمنشآت العمومية
- **الباب الثاني :** تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة

### 1. المخاطر المالية المتعلقة بالمنشآت العمومية :

#### 1.1. مخاطر اقتصادية :

- ✓ تغير أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية
- ✓ الفارق بين التقديرات بقانون المالية وسعر شراء برميل النفط
- ✓ الفارق بين معدل سعر الصرف مقابل الدينار بين التقديرات في قانون المالية وسعر الصرف الحقيقي
- ✓ تطور أسعار الحبوب الموردة

#### 2.1. المخاطر الهيكلية :

- ✓ سياسة تحديد الأسعار
- ✓ الديون المتقاطعة بين المؤسسات والمنشآت العمومية والدولة والصناديق الاجتماعية
- ✓ مستوى الأعباء التشغيلية للمنشآت العمومية مقارنة بمؤسسات القطاعات المماثلة

### 2. تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة :

#### 1.2. تأثير نتائج المنشآت العمومية على الإيرادات و الإنفاق الحكومي :

- أدى تدهور الوضعية المالية لعدد المنشآت العمومية وغياب السيولة الكافية إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة في ما يتعلق بتسديد الديون الجبائية والديوانية والقروض الممنوحة لها من قبل الدولة والتي حل أجلها لتجد الدولة نفسها مجبرة على البحث عن موارد أخرى وبكلفة باهظة،
- زيادة الإنفاق العمومي المباشر لدعم المؤسسات والمنشآت العمومية
- إعادة الرسملة : تواجه بعض المنشآت العمومية صعوبات للوفاء بالتزاماتها مما يتطلب في أغلب الحالات تدخل الدولة من خلال إعادة رسملة هذه المؤسسات لدعم استمرار النشاط وإعادة الرسملة

## 2.2. التأثير على الدين العمومي :

يمثل مستوى مديونية المنشآت العمومية وقدرتها على سداد ديونها إكراها على ميزانية الدولة وقد يكون هذا الإكراه إما صريحًا وذلك في حالة منحت الدولة ضمانها بعنوان هذه الديون أو كانت هي نفسها قد منحت قروضًا، أو ضمنيًا وذلك في حالة كانت هذه المؤسسات تعمل في قطاع يعتبر حيويًا وتلتزم الدولة ضمنيًا بدعمها عند الحاجة.

## 3. أهم المنشآت العمومية وما يرتبط بها من مخاطر على ميزانية الدولة :

أهم المنشآت العمومية التي تمثل مخاطر عالية وفقا للمعايير التالية :

- حجم الدعم الموجه للمنشأة
- حجم القروض المسندة من قبل الدولة أو الممنوحة بضمان الدولة.
- متخلدات القروض المسندة من قبل الدولة.
- الدور الإستراتيجي الموكول لعدد من المنشآت من خلال احتكارها لبعض الأنشطة على المستوى الوطني.
- المعطيات المالية للعيينة المكونة بهذا التقرير.

وهي :

- ديوان الحبوب
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز
- الشركة التونسية لصناعات التكرير
- شركة الخطوط التونسية
- شركة النقل بتونس
- الصيدلية المركزية
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
- الصندوق الوطني للتأمين على المرض





تقديم عام



## 1. تقديم عام :

### 1.1. الإطار العام :

يندرج التقرير حول المنشآت العمومية المرفق لقانون المالية في إطار تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 46 منه وإلى قرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط رزنامة إعداد مشروع قانون المالية ومنشور رئيسة الحكومة عدد 11 المؤرخ في 13 أفريل 2023 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

ويعود إدراج هذا التقرير ضمن التقارير المرفقة بقانون المالية لعدّة اعتبارات أهمها :

- تقاطع جملة من المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة للدولة مع تلك المتعلقة بالمنشآت العمومية على غرار الاستثمار والمنح والدعم العمومي و ضمانات الدولة والتشغيل.
- إعداد وثيقة تبين الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية من خلال تقديم لأهم مؤشرات المالية وذلك في إطار العمل على توفير معلومة واضحة وشفافة حول وضعية هذه المنشآت،
- تكريس مبدأ شفافية التقديرات والبيانات المتعلقة بقانون المالية من خلال توفير المعطيات المرتبطة بالمخاطر على ميزانية الدولة والمتعلقة بالمنشآت العمومية عبر تحليل المؤشرات التالية :

- ✓ قيمة التحويلات الموجهة للمنشآت العمومية،
- ✓ المداخيل المتأتية من نشاط المنشآت العمومية،
- ✓ حجم القروض البنكية الممنوحة للمنشآت العمومية بضمان من الدولة.

### 2.1. الجهة المكلفة بإعداد التقرير :

أسندت مهمة إعداد التقرير السنوي حول المنشآت العمومية إلى الإدارة العامة للمساهمات بوزارة المالية وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 16 من الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 أكتوبر 2011 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية حيث نص على جملة المهام الموكولة للإدارة العامة للمساهمات والتي تتضمن :

- إعداد تقرير سنوي حول وضعية المنشآت العمومية.
- إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات وتكوين بنك معلومات حول المنشآت حسب حاجيات وزارة المالية.

## 2. تقديم طريقة إعداد التقرير :

### 1.2. موثوقية ومصادر المعلومات الواردة بالتقرير :

يلخص الجدول التالي أهم الوثائق المعتمدة في إعداد هذا التقرير ومدى موثوقيتها

الوثيقة	موثوقية الوثيقة	المرجع القانوني
	مصادق عليها من طرف الجلسة العامة للمنشأة	مجلة الشركات التجارية
القوائم المالية وتقارير مراقب حسابات المنشأة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف للمنشآت التي ليس لها جمعيات عامة	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصريفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
الميزانيات التقديرية للمنشأة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصريفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
محاضر مجالس الإدارة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصريفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
تقارير نشاط المنشأة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصريفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
مراسلات الشركة	مختومة وممضاة من قبل المسؤول الأول على المنشأة	
الوثيقة التوجيهية : وثيقة على شكل ملف Excel تحتوي على معطيات حول النشاط والوضعية المالية للشركة	يتم تعميم هذه الوثيقة من قبل المنشأة المعنية ثم ترسل عبر البريد الإلكتروني الخاص بالتقرير بالإدارة العامة للمساهمات.	تم إعداد هذه الوثيقة من قبل الإدارة العامة للمساهمات والتي ترسل عبر البريد الإلكتروني للمنشآت قصد تعميم المعطيات المطلوبة بمختلف نوافذ الوثيقة التالية : 1- Lisez-MOI، 2- مؤشرات مالية، 3- منح وضمانات الدولة، 4- حصص أرباح وفوائد، 5- المستحقات، 6- المديونية، 7- مدفوعات المنشأة العمومية، 8- Bilan de santé. 9- الأحداث المميزة خلال السنوات 2020-2022 وتأثيرها على نشاط الشركة



## 2.2. السنة المرجعية :

يعتمد هذا التقرير في تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية أساسا على القوائم المالية النهائية لسنة 2021 وذلك عوضا على القوائم المالية لسنة 2022 باعتبار عدم توفرها لأغلب المنشآت العمومية في تاريخ إعداد التقرير رغم ما تنص عليه النصوص القانونية والترتيبية من وجوبية نشر القوائم المالية في أجل أقصاه موفى شهر جويلية من السنة الموالية لختم السنة المالية.

وبغرض عرض وضعية محيئة للمنشآت العمومية تم الإعتماد على القوائم المالية التقديرية أو الوقتية لسنة 2022.

## 3.2. الطريقة المعتمدة في عرض المعلومات بالتقرير :

- تبويب المعلومات بالتقرير: تبعا للمعلومات المتوفرة في تاريخ إعداد التقرير تم تبويب هذه المعلومات في أربعة أجزاء :

■ الجزء الأول : عرض شامل للمؤشرات المالية للمنشآت العمومية خلال الفترة 2021-2020

■ الجزء الثاني : عرض مفصل حول عينة متكوّنة من 50 منشأة عمومية خلال الفترة 2022-2020

■ الجزء الثالث : عرض حول العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية

■ الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية

- الطريقة المعتمدة في اختيار الـ 50 منشأة :

تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على عينة تتكون من 50 منشأة عمومية موزعة على أغلب القطاعات وتمثل ما يقارب 90% من إجمالي المؤشرات المالية للعدد الجملي للمنشآت العمومية البالغ عددها 114 منشأة عمومية، وتمت عملية اختيار هذه العينة وفقا لمعايير ومقاييس محددة سيتم عرضها في الجزء الثاني من هذا التقرير.

## 3. الهدف الرئيسي للتقرير :

يهدف هذا التقرير إلى إعطاء صورة عامة حول الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020 وحول العلاقة المالية بينها وبين الدولة. وللإشارة فإن هذا التقرير لن يتعرض إلى جميع الإشكاليات والصعوبات الداخلية والخارجية التي تعيشها هذه المنشآت ولا إلى طريقة إعادة هيكلتها أو إصلاحها.

## 4. حدود التقرير :

- من حيث عدد المنشآت المكوّنة للتقرير :

تضمّن هذا التقرير تحليل للوضع الماليّة والمحاسبية لعيّنة مكونة من 50 منشأة من مجموع 114 منشأة عمومية باعتبار عدم توفر المعطيات الكافية عن بعض المنشآت والتي تشكو صعوبات في ضبط قوائمها المالية في الأجل القانونية.

كما تبقى عملية معالجة المعطيات والتحليل الماليّة الواردة بالتقرير في حدود وإطار المنهجية العامة للتحليل الاقتصادي والمالي للشركات التجارية بصفة عامة، حيث أن بعض المنشآت تتطلب منهجية معينة وطريقة خاصة لدراستها حالة بحالة، وذلك باعتبار خصوصية نشاطها.

وقد تم التركيز في هذا التقرير على مفهوم المردودية المالية لمساهمات الدولة دون إعتبار مفهوم المرفق العام ودوره في تحقيق سياسات وأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث أن الحديث عن تدهور الوضعيّة الاقتصادية والمالية لأغلب المنشآت العمومية، يبقى في إطار مردودية المساهمات لا غير ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار للأسباب غير الربحية والمرتبطة بالمرفق العام التي من أجلها تم أحداث أغلب هذه المنشآت.

- من حيث المعطيات الواردة بالتقرير :

يتمّ في كلّ سنة تحيين بعض المعطيات الواردة بالتقرير السّابق لهذه السنة بإعتبارها معطيات وقتية أو تقديرية وذلك في حالة توقّر معطيات نهائية أو مصادق عليها أو إعادة المعالجة المحاسبية لبعض القوائم الماليّة.

الجزء الأول : الوضعية  
الاقتصادية والمالية للمنشآت  
العمومية



## الباب الأول : مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة : 2021-2020

تم تحديد 88 منشأة عمومية من بين 114 لدراسة وضعيتها المالية المجمعة خلال الفترة 2021-2020 وذلك بعد استثناء :

- 15 منشأة عمومية نظرا لعدم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2021 وبوثائقهم التوجيهية.
- 07 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي وشبه المالي، تم افرادها بجزء خاص بها.
- 03 صناديق اجتماعية، تم افرادهم بجزء خاص بها.
- 01 منشأة عمومية متوقفة عن النشاط.

وقد تم الاستعانة بالقوائم المالية النهائية والقوائم المالية الوقتية وكذلك بالوثيقة التوجيهية في حالة عدم توفر القوائم المالية وذلك لدراسة الوضعية المالية المجمعة لـ 88 منشأة عمومية خلال الفترة 2021-2020 كما يوضح الجدول التالي :

السنة	القوائم المالية النهائية	القوائم المالية الوقتية	الوثيقة التوجيهية	المجموع
سنة 2020	72 منشأة	03 منشأة	13 منشأة	88 منشأة
سنة 2021	63 منشأة	04 منشأة	21 منشأة	88 منشأة

### أ. المؤشرات الجمالية للمنشآت العمومية :

جدول 1 : المؤشرات المالية المجمعة لـ 88 منشأة عمومية خلال الفترة 2021-2020 :

بالمليون دينار

المؤشر	2020	2021	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020
مجموع إيرادات الاستغلال	26906.4	34535	7628.6	28 %
مجموع أعباء الأعوان	4113.1	4175	61.9	1.5 %
مجموع أعباء الاستغلال	28470	34022.6	5552.6	19,5 %
مجموع نتائج الاستغلال	-1563.6	512.4	2076	132.8 %
مجموع نتائج الاستغلال الايجابية	547,6	1723.5	1175,9	214,7 %
مجموع نتائج الاستغلال السلبية	-2111.2	-1211.1	900.1	42.6 %
مجموع النتائج الصافية	-2981.7	-1129.3	1852.4	62 %
مجموع النتائج الصافية الإيجابية	174,6	576.9	402.3	230 %
مجموع النتائج الصافية السلبية	-3156.3	-1706.2	1450.1	45.9 %



## 1. إيرادات الاستغلال :

شهدت إيرادات الاستغلال المجمعة لـ 88 منشأة عمومية خلال الفترة 2020-2021 ارتفاعا بقيمة 7628.6 م د وبنسبة 28 % حيث مرت من 26906.4 م د سنة 2020 إلى 34535 م د سنة 2021،

ويعود هذا بالأساس إلى تسجيل ارتفاع في إيرادات استغلال لـ 59 منشأة عمومية من بين 88 منشأة وأهمها :

- الشركة التونسية لصناعات التكرير بقيمة 2880.6 م د وبنسبة 60.3 % خلال الفترة 2020-2021 وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد البترولية بالأسواق العالمية وارتفاع الاستهلاك الوطني للمواد البترولية جراء تعافي الاقتصاد الوطني من جائحة كوفيد 19 مما استوجب الترفيع في منحة دعم المحروقات إلى حدود 2073 م د. والذي كان له اثر على ارتفاع إيرادات الاستغلال،
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 1346 م د وبنسبة 23.8 % خلال الفترة 2020-2021 بسبب العودة التدريجية لنسق الطلب على الكهرباء والغاز على إثر انفراج الوضع الصحي العالمي من وباء كوفيد - 19 على امتداد الفترة 2020-2021.
- المجمع الكيميائي بقيمة 999.2 م د وبنسبة 102.4 % خلال الفترة 2020-2021.
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 633.8 م د وبنسبة 60.5 % خلال الفترة 2020-2021، ويعود هذا إلى دخول حقل نوارة حيز الإنتاج وانفراج الوضع الصحي العالمي من وباء كوفيد - 19 على امتداد الفترة 2020-2021.
- ديوان الحبوب بقيمة 486.3 م د وبنسبة 17.4 % خلال الفترة 2020-2021 بسبب ارتفاع منح الاستغلال (التعويض على المبيعات) نتيجة ارتفاع كلفة الحبوب المباعه.
- شركة فسفاط قفصة بقيمة 347.9 م د وبنسبة 83.2 % خلال الفترة 2020-2021، ويعود ذلك إلى ارتفاع الكميات المباعه من الفسفاط نتيجة تسجيل تحسن في حجم الإنتاج، وكذلك لارتفاع في معدل سعر البيع للطن الواحد.
- الشركة الوطنية لتوزيع البترول بقيمة 214.8 م د وبنسبة 11.8 % خلال الفترة 2020-2021 بسبب ارتفاع الاستهلاك الوطني للمواد البترولية جراء التعافي من تأثير جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني.

## 2. أعباء الاستغلال :

شهدت أعباء الاستغلال المجمعة لـ 88 منشأة عمومية خلال الفترة 2020-2021 ارتفاعا بقيمة 5552.6 م د وبنسبة 19.5 % حيث مرت من 28470 م د سنة 2020 إلى 34022.6 م د سنة 2021،

ويعود هذا بالأساس إلى تسجيل ارتفاع في أعباء استغلال لـ 52 منشأة عمومية من بين 88 منشأة أهمها :

- الشركة التونسية لصناعات التكرير بقيمة 2847.6 م د وبنسبة 61 % خلال الفترة 2021-2020 بسبب ارتفاع كلفة توريد المواد البترولية جراء ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من جهة وارتفاع في معدل سعر صرف الدولار مقابل الدينار من جهة أخرى.
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 1175 م د وبنسبة 21.2 % خلال الفترة 2021-2020 بسبب ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية وندرة توفركميات الغاز الطبيعي جراء الحرب الروسية الأوكرانية، حيث أصبحت إمدادات الغاز الطبيعي من الجزائر محدودة في الكميات التعاقدية والتجأت الشركة إلى شراء الكهرباء من الجزائر لتتمكن من تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء من الحرفاء.
- ديوان الحبوب بقيمة 541.6 م د وبنسبة 19.6 % خلال الفترة 2021-2020 بسبب ارتفاع الشراءات المستهلكة بقيمة 533.1 م د.
- المجمع الكيميائي بقيمة 319.3 م د وبنسبة 23.4 % خلال الفترة 2021-2020.
- الشركة الوطنية لتوزيع البترول بقيمة 158.9 م د وبنسبة 8.6 % بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من جهة وارتفاع في معدل سعر صرف الدولار مقابل الدينار من جهة أخرى.

### 3. نتائج الاستغلال :

سجلت الـ 88 منشأة عمومية نتائج استغلال مجمعة بقيمة -1563.6 م د خلال سنة 2020 وبقيمة 512.4 م د خلال سنة 2021 أي بارتفاع بقيمة 2076 م د وبنسبة 132.8 %.

ويعود هذا التطور الايجابي في نتائج الاستغلال المجمعة خلال الفترة 2021-2020 إلى تسجيل نتائج استغلال إيجابية لـ 43 منشأة عمومية بقيمة 1723.5 م د خلال سنة 2021 وتتصدر الشركة التونسية للكهرباء والغاز المرتبة الأولى بنتيجة استغلال إيجابية بقيمة 304.4 م د يليها المجمع الكيميائي بـ 288.6 م د تليها المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بـ 242.7 م د تليها شركة فسفاط قفصة بـ 176.2 م د تليها الشركة التونسية لصناعات التكرير بـ 140.7 م د تليها الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بـ 107 م د.

كما تم تسجيل نتائج استغلال سلبية مجمعة بقيمة 1211.1 م د خلال سنة 2021 لـ 45 منشأة عمومية وتتصدر شركة الخطوط التونسية المرتبة الأولى بنتيجة استغلال سلبية بقيمة 363.3 م د تليها شركة نقل تونس بقيمة 205.8 م د يليها ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 173.1 م د يليها ديوان التونسي للتجارة بقيمة 108.7 م د تليه الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بقيمة 100.1 م د.

## 4. النتائج الصافية :

سجلت الـ 88 منشأة عمومية نتائج صافية مجمعة بقيمة 2981.7- م د خلال سنة 2020 وبقيمة 1129.3- م د خلال سنة 2021 أي بتراجع في الخسائر بقيمة 1852.4 م د وبنسبة 62 %.

ويعود هذا التحسن في نتائج الصافية المجمعة خلال الفترة 2020-2021 إلى تسجيل نتائج صافية إيجابية لـ 40 منشأة عمومية بقيمة 576.9 م د خلال سنة 2021 ويتصدر المجمع الكيميائي المرتبة الأولى بنتيجة صافية إيجابية بقيمة 133 م د تليه الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بقيمة 96.9 م د يليها ديوان البحرية التجارية والموانئ بـ 61.6 م د تليه شركة فسفاط قفصة بـ 47 م د تليها الصيدلية المركزية بـ 45.5 م د تليها شركة اتصالات تونس بـ 32.5 م د تليها الشركة الوطنية لتوزيع البترول بـ 28.5 م د.

كما تم تسجيل نتائج صافية سلبية مجمعة بقيمة 1706.2 م د خلال سنة 2021 لـ 48 منشأة عمومية ويتصدر ديوان الحبوب المرتبة الأولى بنتيجة صافية سلبية بقيمة 477.2 م د تليه شركة نقل تونس بقيمة 225.6 م د يليها ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 173.4 م د تليه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 139 م د تليها الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بقيمة 137.3 م د يليها الديوان التونسي للتجارة بقيمة 120.2 م د.

## II. العشر منشآت الأولى حسب مختلف المؤشرات :

جدول 2 : الـ 10 منشآت الأولى مصنفة حسب إيرادات استغلالها :

بالمليون دينار

إيرادات الاستغلال				
المؤشر سنة 2021	المنشأة	المؤشر سنة 2020	المنشأة	الرتبة
7654	الشركة التونسية لصناعات التكرير	5663	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1
7009	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	4773,4	الشركة التونسية لصناعات التكرير	2
3273,5	ديوان الحبوب	2787,2	ديوان الحبوب	3
2029,9	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	1815	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	4
1975.3	المجمع الكيميائي	1593,7	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	5
1739,1	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1294,8	شركة اتصالات تونس	6
1682,1	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	1048,3	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	7
1364,5	شركة اتصالات تونس	976.1	المجمع الكيميائي	8
766	شركة فسفاط قفصة	684,5	الديوان التونسي للتجارة	9
694,2	الديوان التونسي للتجارة	570,7	شركة الخطوط التونسية	10
28187.6		21206.7		المجموع
34535		26906.4		مجموع 88 منشأة عمومية
% 82		% 79		نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 88 منشأة

### جدول 3: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباء استغلالها :

بالمليون دينار

أعباء الاستغلال				
المؤشر سنة 2021	المنشأة	المؤشر سنة 2020	المنشأة	الرتبة
7513,3	الشركة التونسية لصناعات التكرير	5529	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1
6704	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	4665,7	الشركة التونسية لصناعات التكرير	2
3308,2	ديوان الحبوب	2766,6	ديوان الحبوب	3
2004,5	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	1845,6	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	4
1686.8	المجمع الكيميائي	1517,6	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	5
1672	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1388,9	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	6
1439,4	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	1367.4	المجمع الكيميائي	7
1271,5	شركة اتصالات تونس	1281,1	شركة اتصالات تونس	8
952	شركة الخطوط التونسية	794,4	شركة الخطوط التونسية	9
802,8	الديوان التونسي للتجارة	658,6	الديوان التونسي للتجارة	10
27354.5		21814.9		المجموع
34022.6		28470		مجموع 88 منشأة عمومية
% 80		% 77		نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 88 منشأة

### جدول 4: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباء أعوانها :

بالمليون دينار

أعباء الأعوان				
المؤشر سنة 2021	المنشأة	المؤشر سنة 2020	المنشأة	الرتبة
605,9	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	575,3	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1
336,6	شركة اتصالات تونس	333.4	المجمع الكيميائي التونسي	2
318	شركة فسفاط قفصة	316,3	شركة فسفاط قفصة	3
315	المجمع الكيميائي التونسي	314,6	شركة اتصالات تونس	4
290,3	شركة النقل بتونس	281,7	شركة النقل بتونس	5
221,8	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	227	شركة الخطوط التونسية	6
209,7	شركة الخطوط التونسية	210	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	7
201,4	ديوان الطيران المدني والمطارات	200	ديوان الطيران المدني والمطارات	8
133,3	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	132,2	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	9
108,7	الديوان الوطني للتطهير	110,5	الديوان الوطني للتطهير	10
2740.8		2701		المجموع
4175		4113.1		مجموع 88 منشأة عمومية
% 66		% 66		نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 88 منشأة

## جدول 5 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها الإيجابية :

بالمليون دينار

نتائج الاستغلال الإيجابية				
المؤشر سنة 2021	المنشأة	المؤشر سنة 2020	المنشأة	الرتبة
304,4	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	133,6	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1
288,6	المجمع الكيميائي	107,7	الشركة التونسية لصناعات التكرير	2
242,7	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	76,1	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	3
176,2	شركة فسفاط قفصة	37,5	الديوان الوطني للتطهير	4
140,7	الشركة التونسية لصناعات التكرير	30,5	ديوان البحرية التجارية والموانئ	5
107	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	25,9	الديوان التونسي للتجارة	6
93	شركة اتصالات تونس	20,6	ديوان الحبوب	7
67,2	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	18,6	الوكالة العقارية للسكنى	8
54,5	ديوان البحرية التجارية والموانئ	14,2	شركة النقل بالأنايبب بالصحراء	9
35,7	مصنع التبغ بالقبروان	13,7	شركة اتصالات تونس	10
<b>1510</b>		<b>478,4</b>		<b>المجموع</b>
<b>1723.5</b>		<b>547.6</b>		<b>مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال ايجابية</b>
<b>% 88</b>		<b>% 87</b>		<b>نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال ايجابية</b>

## جدول 6 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها السلبية :

بالمليون دينار

نتائج الاستغلال السلبية				
المؤشر سنة 2021	المنشأة	المؤشر سنة 2020	المنشأة	الرتبة
363,3	شركة الخطوط التونسية	391,3	المجمع الكيميائي	1
205,8	شركة النقل بتونس	340,6	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	2
173,1	ديوان الطيران المدني والمطارات	270,5	ديوان الطيران المدني والمطارات	3
108,7	ديوان التونسي للتجارة	223,7	شركة الخطوط التونسية	4
100,1	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	193,6	شركة النقل بتونس	5
34,7	ديوان الحبوب	169,1	شركة فسفاط قفصة	6
33,5	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	117,3	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	7
31,5	ديوان الأراضي الدولية	74,2	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	8
25,9	شركة إسمنت أم الكليل	39,7	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	9
19,6	الشركة التونسية للتنقيب	32,8	ديوان الأراضي الدولية	10
<b>1096.2</b>		<b>1820.8</b>		<b>المجموع</b>
<b>1211.1</b>		<b>2111.2</b>		<b>مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال سلبية</b>
<b>% 91</b>		<b>% 86</b>		<b>نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال سلبية</b>

## جدول 7 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية الإيجابية :

بالمليون دينار

النتائج الصافية الإيجابية				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2020	المنشأة	المؤشر سنة 2021
1	الشركة التونسية لصناعات التكرير	59,1	المجمع الكيميائي	133
2	ديوان البحرية التجارية والموانئ	33,2	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	96,9
3	الوكالة العقارية للسكنى	13,4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	61,6
4	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	12	شركة فسفاط قفصة	47
5	الديوان التونسي للتجارة	8,4	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	45,5
6	شركة النقل بواسطة الأنابيب	7,2	شركة اتصالات تونس	32,5
7	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	6,2	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	28,5
8	شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	6	مصنع التبغ بالقيروان	26,3
9	الشركة التونسية لأسواق الجملة	4,6	الشركة التونسية للملاحة	16,4
10	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	3,7	الوكالة العقارية السياحية	10,6
المجموع		153,8	498.4	
مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية ايجابية		174,6	576.9	
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية ايجابية		% 88	% 86	

## جدول 8 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية السلبية :

بالمليون دينار

النتائج الصافية السلبية				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2020	المنشأة	المؤشر سنة 2021
1	المجمع الكيميائي	593.3	ديوان الحبوب	477,2
2	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	407,1	شركة النقل بتونس	225,6
3	ديوان الحبوب	340,6	ديوان الطيران المدني والمطارات	173,4
4	شركة فسفاط قفصة	293,2	المؤسسة التونسية للأنشطة البتروليّة	139
5	ديوان الطيران المدني والمطارات	245,9	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	137.3
6	شركة الخطوط التونسية	234	الديوان التونسي للتجارة	120,2
7	شركة النقل بتونس	215,1	شركة تونس للطرق السيارة	54,5
8	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	150,1	ديوان الأراضي الدولية	46.4
9	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	103.4	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	42,7
10	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	60,2	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	39,4
المجموع		2642.9	1455.7	
مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية سلبية		3156.3	1706.2	
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية سلبية		% 84	% 85	



## الباب الثاني : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2020-2022 :

سيتطرق هذا الباب إلى وضعية سيولة 86 منشأة عمومية خلال الفترة 2020-2022 تم تحديدهم من بين 114 منشأة عمومية وذلك بعد استثناء 28 منشأة عمومية للأسباب التالية :

- 21 منشأة التي لم ترسل كشوفات تتعلق بوضعية سيولتها إلى حدّ تاريخ إعداد هذا التقرير،<sup>(1)</sup>
- 01 منشأة عمومية متوقفة على النشاط،
- 5 بنوك عمومية والبريد التونسي لخصوصية سيولتهم،

ويقصد بعبارة «سيولة» بهذا التقرير المعدل الشهري والذي تم احتسابه بالاعتماد على كشوفات شهرية خاصة بسيولة المنشآت العمومية،

ينقسم هذا الباب إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2020-2022

القسم الثاني : المكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2020-2022

القسم الثالث : مقارنة بين السيولة والمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2020-2022

<sup>(1)</sup> منشآت عمومية مخلة بالتزاماتها المحمولة عليها بالفصل 25 من الأمر عدد 2197 لسنة 2002 مؤرخ في 7 أكتوبر 2002 الذي يتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.



# أ. القسم الأول : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة : 2022-2020

سيترك هذا القسم إلى عرض شامل لسيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020.

## 1. سيولة 86 منشأة عمومية خلال الفترة 2020 – 2022 :

جدول 9 : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020 حسب طرق الإيداع :

بالمليون دينار

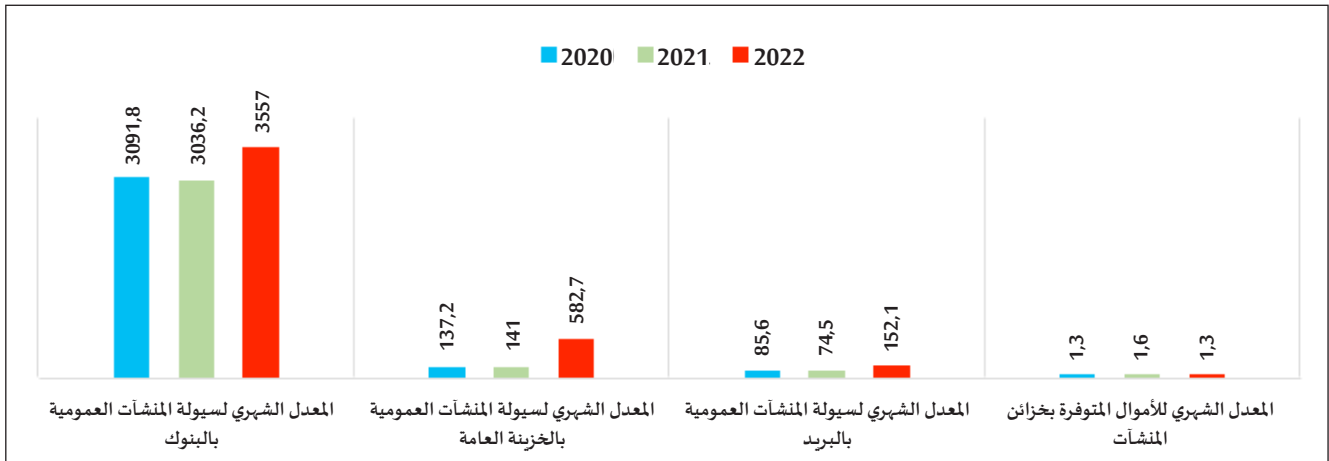
نسبة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2020/2021	قيمة التطور 2020/2021	سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		طرق الإيداع
				% من المعدل الشهري للسيولة الجمالية	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة الجمالية	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة الجمالية	القيمة	
17,2 %	520,8	-1,8 %	-55,6	82,9 %	3557	93,3 %	3036,2	93,2 %	3091,8	المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك تنقسم إلى :
5,5 %	96,6	-4,7 %	-85,7	42,9 %	1842,7	53,7 %	1746,1	55,2 %	1831,8	المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك العمومية
32,9 %	424,2	2,4 %	30,1	39,9 %	1714,3	39,7 %	1290,1	38,0 %	1260	المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك الأخرى
313,1 %	441,7	2,8 %	3,9	13,6 %	582,7	4,3 %	141	4,1 %	137,2	المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك العامة
104,1 %	77,6	-13,0 %	-11,1	3,5 %	152,1	2,3 %	74,5	2,6 %	85,6	المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبريد
-22,4 %	-0,4	21,1 %	0,3	0 %	1,3	0 %	1,6	0 %	1,3	المعدل الشهري للأموال المتوفرة بخزائن المنشآت
32 %	1039,7	-1,9 %	-62,5	100 %	4293,1	100 %	3253,4	100 %	3315,9	المعدل الشهري للسيولة الجمالية للمنشآت العمومية

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المعدل السنوي لسيولة المنشآت العمومية المودعة بالخزينة العامة خلال سنة 2022 شهد ارتفاعا ملحوظا بقيمة 441.7 م د ونسبة 313.1 % مقارنة بسنة 2021 وذلك على إثر تفعيل الفصل 61\* من مجلة المحاسبة العمومية على بعض المنشآت العمومية وسيتم الإشارة إلى هذه المنشآت بالجزء الخاص بالسيولة المودعة بالخزينة العامة.

(\*) الفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية : يحفظ أيضا بخزينة الدولة وفر أموال المؤسسات العمومية الاقتصادية أو الهيئات المتكونة مواردها كليا أو جزئيا من مساهمات أو أتوات أو اشتراكات وجوبية أو الخاضعة قوانينها الأساسية لأحكام تشريعية أو تنظيمية والتي تخول لها بصفتها هذه الانتفاع بمساعدة مالية من الدولة أو من جماعة محلية أخرى في شكل إعانة مالية أو التزام بتسديد جزء من فوائد قروضها. ويجوز في هذه الصورة منح الهيئة صاحبة المال فائدة «يعين وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك» مقدارها ويضبط طرق تصفيتهما. كما يجوز للهيئات صاحبة المال المحفوظ استعماله لتسديد ديونها ومصاريفها وذلك بواسطة الشيك أو التحاويل المصرفية والبريدية.

## رسم بياني 1 : المعدل الشهري لـ 86 منشأة عمومية حسب طرق الإيداع :

بالمليون دينار



- شهدت سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020 ارتفاعا بقيمة 977.2 م د ونسبة 29.5 %.
- تم تسجيل تراجع بقيمة 62.5 م د ونسبة 1.9 % خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :	انخفاضا في هذا المعدل الشهري :
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 118.1 م د ونسبة 72.2 % لتبلغ 281.6 م د مقابل 163.5 م د سنة 2020.	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 203.8 م د ونسبة 32.2 % لتبلغ 429.9 م د مقابل 633.7 م د سنة 2020.
- وكالة التهذيب والتجديد العمراني بقيمة 63.4 م د ونسبة 39 % لتبلغ 225.9 م د مقابل 162.5 م د سنة 2020.	- ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 112.1 م د ونسبة 50.6 % ليبلغ 109.6 م د مقابل 221.7 م د سنة 2020.

وسجلت سيولة المنشآت العمومية الجمالية ارتفاع بقيمة 1039.7 م د ونسبة 32 % خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021, ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2022 :

ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :	انخفاضا في هذا المعدل الشهري :
- شركة الخدمات الوطنية والاقامات بقيمة 247.2 م د ونسبة 600.6 % لتبلغ 288.3 م د مقابل 41.2 م د سنة 2021.	- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 167 م د ونسبة 59.3 % لتبلغ 114.6 م د مقابل 281.6 م د سنة 2021.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 169 م د ونسبة 42.6 % ليبلغ 566 م د مقابل 396.9 م د سنة 2021.	
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 162 م د ونسبة 38.1 % ليبلغ 586.7 م د مقابل 424.7 م د سنة 2021.	
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 161 م د ونسبة 37.4 % لتبلغ 590.9 م د مقابل 429.9 م د سنة 2021.	

ويبين الجدول التالي أهم 10 منشآت عمومية والتي سجلت أعلى قيمة سيولة خلال الفترة 2020-2022 :

### جدول 10 : العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب قيمة السيولة خلال الفترة 2020-2022 :

بالمليون دينار

الرتبة	ترتيب خلال سنة 2020		ترتيب خلال سنة 2021		ترتيب خلال سنة 2022		المنشأة	المرتبة
	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة		
1	633,7	19,1 %	429,9	13,2 %	590,9	13,8 %	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	1
2	415,5	12,5 %	424,7	13,1 %	586,7	13,7 %	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	2
3	381,7	11,5 %	396,9	12,2 %	566	13,2 %	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	3
4	263,9	8,0 %	299,6	9,2 %	307,9	7,2 %	ديوان البحرية التجارية والموانئ	4
5	221,7	6,7 %	281,6	8,7 %	288,3	6,7 %	ديوان الطيران المدني والمطارات	5
6	163,5	4,9 %	225,9	6,9 %	257,1	6,0 %	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	6
7	162,5	4,9 %	109,6	3,4 %	165,4	3,9 %	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	7
8	98,3	3,0 %	64,4	2,0 %	114,6	2,7 %	ديوان الطيران المدني والمطارات	8
9	84,3	2,5 %	63,9	2,0 %	103,9	2,4 %	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	9
10	61,5	1,9 %	58,1	1,8 %	100,1	2,3 %	شركة الخطوط التونسية	10
	2486,5	75,0 %	2354,6	72,4 %	3080,9	71,8 %	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020	
	829,4	25,0 %	898,8	27,6 %	1212,1	28,2 %	المعدل الشهري لبقية المنشآت (لـ 76 منشأة عمومية)	
	3315,9	100 %	3253,4	100 %	4293,1	100 %	المعدل الشهري العام (لـ 86 منشأة عمومية)	

## 2. سيولة 86 منشأة عمومية المودعة بالقطاع البنكي خلال الفترة : 2022-2020

1.2. سيولة المنشآت العمومية المودعة حسب البنوك خلال الفترة 2022-2020 :

جدول 11 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك خلال الفترة 2022-2020 :

بالمليون دينار

نسبة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2021/2020	قيمة التطور 2021/2020	سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		المعدل الشهري للسيولة الموظفة بـ :
				% من المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالقطاع البنكي	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالقطاع البنكي	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالقطاع البنكي	القيمة	
5,5 %	96,6	-4,7 %	-85,7	51,8 %	1842,7	57,5 %	1746,1	59,2 %	1831,8	مجموع البنوك العمومية
-2,6 %	-13,4	86,4 %	237,2	14 %	498,4	16,9 %	511,8	8,9 %	274,5	الشركة التونسية للبنك
13,8 %	115,5	-12,7 %	-121,8	26,8 %	954,8	27,6 %	839,3	31,1 %	961,1	البنك الوطني الفلاحي
-1,4 %	-5,5	-33,7 %	-201,1	11 %	389,5	13 %	395,1	19,3 %	596,2	BH بنك
32,9 %	424,2	2,4 %	30,1	48,2 %	1714,3	42,5 %	1290,1	40,8 %	1260	مجموع البنوك الأخرى
71,9 %	70,6	6,7 %	6,1	4,7 %	168,7	3,2 %	98,1	3 %	92	التجاري بنك
-22,9 %	-29	-25,5 %	-43,4	2,8 %	98	4,2 %	127	5,5 %	170,4	بنك الأمان
6,2 %	12,3	9,3 %	16,8	5,9 %	210	6,5 %	197,7	5,9 %	180,9	البنك العربي لتونس
3 %	1,9	39,1 %	17,8	1,8 %	65,1	2,1 %	63,2	1,5 %	45,5	الاتحاد الدولي للبنوك
-2,7 %	-2,2	45,9 %	26,2	2,3 %	81,1	2,7 %	83,3	1,8 %	57,1	بنك تونس العربي الدولي
79,2 %	105	-4,1 %	-5,7	6,7 %	237,5	4,4 %	132,6	4,5 %	138,3	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة
80,5 %	50,5	139,2 %	36,5	3,2 %	113,3	2,1 %	62,8	0,8 %	26,2	البنك التونسي
41 %	215,2	-4,4 %	-24,2	20,8 %	740,6	17,3 %	525,4	17,8 %	549,6	باقي البنوك الأخرى
17,2 %	520,8	-1,8 %	-55,6	100 %	3557	100 %	3036,2	100 %	3091,8	مجموع البنوك

تمثل سيولة المنشآت العمومية الجمالية والموظفة بالبنوك خلال سنة 2022 نسبة 82.9 % و 93.3 % خلال سنة 2021 و 93.2 % خلال سنة 2020 من مجموع سيولتها.

سجلت سيولة المنشآت العمومية الجمالية والموظفة بالبنوك خلال سنة 2022 ارتفاعا بقيمة 520.8 م د وبنسبة 17.2 % مقارنة بسنة 2021 وارتفاعا بقيمة 465.2 م د وبنسبة 15 % مقارنة بسنة 2020.

سجل البنك الوطني الفلاحي أعلى قيمة من حيث إيداعات المنشآت العمومية مقارنة بباقي البنوك، حيث بلغ المعدل الشهري لهذه الإيداعات خلال سنة 2022 قيمة 954.8 م د مقابل 839.3 م د خلال سنة 2021 و 961.1 م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك تراجع طفيف بقيمة 6.3 م د وبنسبة 0.7 % خلال الفترة 2022-2020.

ويبين الجدول التالي أهم 10 منشآت عمومية التي سجلت أعلى معدلات شهرية للسيولة المودعة بالبنوك خلال الفترة 2020-2022 :

### جدول 12 : العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري للسيولة المودعة بالبنوك خلال الفترة 2020-2022 :

بالمليون دينار

الرتبة	ترتيب خلال سنة 2020			ترتيب خلال سنة 2021			ترتيب خلال سنة 2022		
	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة
1	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	623,5	20,2 %	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	416,1	13,7 %	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	544,5	15,3 %
2	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	415,5	13,4 %	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	413,7	13,6 %	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	434,8	12,2 %
3	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	339	11 %	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	378,4	12,5 %	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	390,8	11 %
4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	263,9	8,5 %	ديوان البحرية التجارية والموانئ	299,5	9,9 %	ديوان البحرية التجارية والموانئ	303,3	8,5 %
5	ديوان الطيران المدني والمطارات	221,6	7,2 %	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	263,9	8,7 %	شركة الخدمات الوطنية والإقامات	288,3	8,1 %
6	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	161,7	5,2 %	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	224,2	7,4 %	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	257	7,2 %
7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	148,1	4,8 %	ديوان الطيران المدني والمطارات	109,5	3,6 %	ديوان الطيران المدني والمطارات	163,7	4,6 %
8	شركة الخطوط التونسية	97,7	3,2 %	شركة الخطوط التونسية	63,3	2,1 %	شركة الخطوط التونسية	103,5	2,9 %
9	شركة اتصالات تونس	61,1	2 %	الشركة التونسية لصناعات التكرير	50,3	1,7 %	الشركة التونسية لصناعات التكرير	100,1	2,8 %
10	الوكالة العقارية للصناعة	56,9	1,8 %	الوكالة العقارية للصناعة	45,8	1,5 %	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	80,1	2,3 %
	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020	2389,1	77,3 %	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2021	2264,8	74,6 %	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2022	2666,2	75 %
	المعدل الشهري لبقية المنشآت (لـ 76 منشأة عمومية)	702,7	22,7 %	المعدل الشهري لبقية المنشآت	771,5	25,4 %	المعدل الشهري لبقية المنشآت	890,8	25 %
	المعدل الشهري العام (لـ 86 منشأة عمومية)	3091,8	100 %	المعدل الشهري العام	3036,2	100 %	المعدل الشهري العام	3557	100 %

## 2.2. سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك حسب أدوات التوظيف خلال الفترة 2022-2020 :

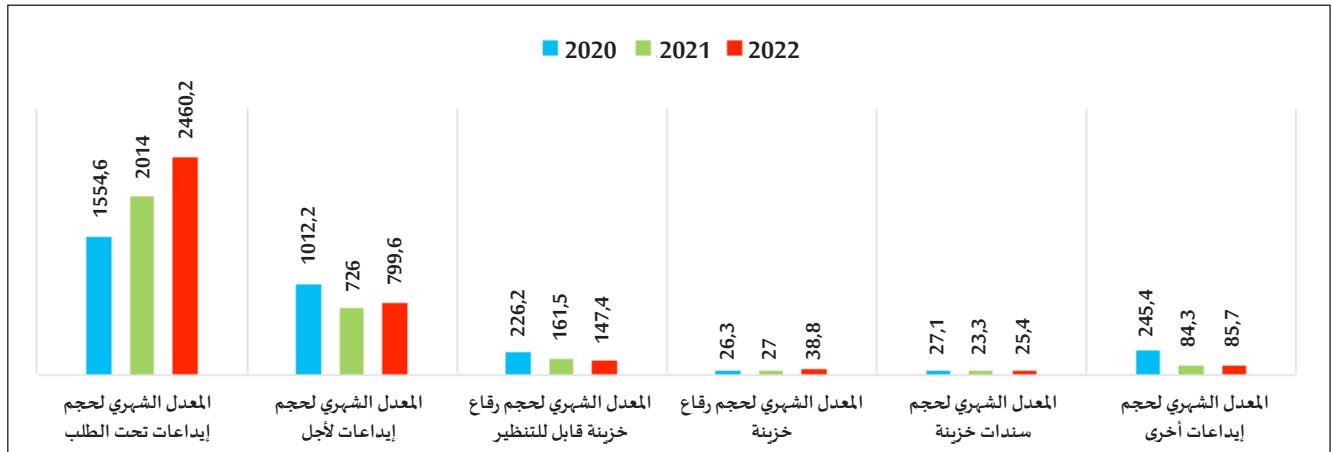
جدول 13 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك خلال الفترة 2022-2020 حسب أدوات التوظيف :

بالمليون دينار

نسبة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2020/2021	قيمة التطور 2020/2021	سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		
				السيولة الموظفة بالبنوك /من المعامل الشهرية القيمة	القيمة	السيولة الموظفة بالبنوك /من المعامل الشهرية القيمة	القيمة	السيولة الموظفة بالبنوك /من المعامل الشهرية القيمة	القيمة	
% 17,2	520,8	% -1,8	-55,6	% 100	3557	% 100	3036,2	% 100	3091,8	المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك
% 22,2	446,2	% 29,5	459,4	% 69,2	2460,2	% 66,3	2014	% 50,3	1554,6	المعدل الشهري لحجم إيداعات تحت الطلب
% 10,1	73,6	% -28,3	-286,2	% 22,5	799,6	% 23,9	726	% 32,7	1012,2	المعدل الشهري لحجم إيداعات لأجل
% -8,8	-14,2	% -28,6	-64,6	% 4,1	147,4	% 5,3	161,5	% 7,3	226,2	المعدل الشهري لحجم رقاغ خزينة قابل للتنظيف
% 43,6	11,8	% 2,7	0,7	% 1,1	38,8	% 0,9	27	% 0,9	26,3	المعدل الشهري لحجم رقاغ خزينة
% 8,8	2	% -13,9	-3,8	% 0,7	25,4	% 0,8	23,3	% 0,9	27,1	المعدل الشهري لحجم سندات خزينة
% 1,6	1,3	% -65,6	-161,1	% 2,4	85,7	% 2,8	84,3	% 7,9	245,4	المعدل الشهري لحجم إيداعات أخرى

## رسم بياني 2 : السيولة المتوفرة بالبنوك بحسب أدوات التوظيف خلال الفترة 2022-2020 :

بالمليون دينار



بخصوص إيداعات تحت الطلب :

سجل المعدل الشهري لإيداعات تحت الطلب للمنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020 ارتفاع بقيمة 905.6 م د وبنسبة 58.3 %، حيث تم تسجيل ارتفاع بقيمة 446.2 م د وبنسبة 22.2 % خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، وارتفاع بقيمة 459.4 م د وبنسبة 29.5 % خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

## ◀ بخصوص إيداعات لأجل :

سجل المعدل الشهري ايداعات لأجل المنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020 تراجع بقيمة 212.6 م د ونسبة 21 %، حيث تم تسجيل ارتفاع بقيمة 73.6 م د ونسبة 10.1 % خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، وتراجع بقيمة 286.2 م د ونسبة 28.3 % خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

## 3. سيولة 86 منشأة عمومية المودعة بالخزينة العامة خلال الفترة 2022-2020 :

جدول 14 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالخزينة العامة خلال الفترة 2022-2020 :

بالمليون دينار

نسبة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2021/2020	قيمة التطور 2021/2020	سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		
				للسيولة الجمالية % من المعدل الشهري	القيمة	للسيولة الجمالية % من المعدل الشهري	القيمة	للسيولة الجمالية % من المعدل الشهري	القيمة	
309,9 %	437,1	2,8 %	3,9	13,5 %	578,2	4,3 %	141	4,1 %	137,2	المعدل الشهري للأموال المودعة بالخزينة العامة
31,8 %	1035,1	-1,9 %	-62,5	100 %	4293,1	100 %	3253,4	100 %	3315,9	المعدل الشهري للسيولة الجمالية للمنشآت العمومية

مثلت سيولة المنشآت العمومية الجمالية والمودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية نسبة 13.6 % خلال سنة 2022 ونسبة 4.3 % خلال سنة 2021 ونسبة 4.1 % خلال سنة 2020 من مجموع سيولة المنشآت العمومية.

شهدت سيولة المنشآت العمومية الجمالية والمودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية خلال الفترة 2022-2020 ارتفاع ملحوظا بقيمة 441 م د ونسبة 321.4 %، حيث شهد هذا المعدل الشهري ارتفاعا بقيمة 3,9 م د ونسبة 2,8 % خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 كما شهد ارتفاعا بقيمة 437,1 م د ونسبة 309,9 % خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. ومن اهم المنشآت العمومية التي شهدت ارتفاعا في المعدل الشهري لسيولتها المودعة بالخزينة العامة خلال الفترة 2021 :

- الصندوق الوطني للتأمين على المرض بقيمة 55.1 م د ونسبة 895.7 %.
- ديوان الحبوب بقيمة 50.8 مد بعدما كان لا يملك أموال مودعة بالخزينة العامة خلال سنة 2021.
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بقيمة 33.3 م د ونسبة 603 %.
- الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بقيمة 33.3 م د ونسبة 175.3 %.
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بقيمة 32.5 م د ونسبة 234.7 %.
- صندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 30.9 م د ونسبة 1771.4 %.
- مصنع التبغ بالقيروان بقيمة 16.3 م د ونسبة 113.4 %.

كما قامت بعض المنشآت العمومية خلال سنة 2022 بدعم خزينة الدولة عن طريق إيداع بعض من سيولتها المودعة بالبنوك في حساباتها بالخزينة العامة وذلك طبقا للفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية، وهي :

- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بمبلغ 250 م د
- ديوان الطيران المدني والمطارات بمبلغ 20 م د
- ديوان البحرية التجارية والموانئ بمبلغ 50 م د
- البريد التونسي بمبلغ 250 م د (هذه المنشأة لم يتم التطرق إلى سيولتها في هذا التقرير)

ويبين الجدول التالي الـ 10 منشآت عمومية التي سجلت خلال الفترة 2020-2022 أعلى معدلات سيولة المودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية :

### جدول 15: العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري للسيولة المودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية خلال الفترة 2020-2022 :

بالمليون دينار

الرتبة	ترتيب خلال سنة 2020			ترتيب خلال سنة 2021			ترتيب خلال سنة 2022		
	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة
1	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	70,2	51,2%	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	38,7	27,5%	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	195,9	33,6%
2	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	16,2	11,8%	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	19	13,4%	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	61,2	10,5%
3	مصنع التبغ بالقبروان	14,7	10,7%	مصنع التبغ بالقبروان	14,4	10,2%	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	52,2	9%
4	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	11,7	8,5%	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	14,1	10%	ديوان الحبوب	50,8	8,7%
5	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	10,2	7,4%	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	13,9	9,8%	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	46,4	8%
6	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	6,1	4,5%	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	11	7,8%	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	38,8	6,7%
7	الإذاعة التونسية	3,4	2,5%	شركة نقل تونس	6,6	4,7%	صندوق الوطني للضمان الاجتماعي	32,6	5,6%
8	شركة البنيان	3,1	2,3%	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	6,2	4,4%	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	30,8	5,3%
9	الشركة التونسية للتنقيب	0,4	0,3%	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	5,5	3,9%	مصنع التبغ بالقبروان	30,7	5,3%
10	شركة النقل بالساحل	0,2	0,2%	الإذاعة التونسية	3,1	2,2%	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	26,6	4,6%
	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020	136,1	99,2%	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2021	132,4	93,9%	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2022	566	97,1%
	المعدل الشهري لبقية المنشآت (لـ 76 منشأة عمومية)	1	0,8%	المعدل الشهري لبقية المنشآت	8,6	6,1%	المعدل الشهري لبقية المنشآت	16,7	2,9%
	المعدل الشهري العام (لـ 86 منشأة عمومية)	137,2	100%	المعدل الشهري العام	141	100%	المعدل الشهري العام	582,7	100%



## 4. سيولة 86 منشأة عمومية المودعة بالبريد التونسي خلال الفترة 2020 - 2022 :

جدول 16 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبريد التونسي خلال الفترة 2020 - 2022 :

بالمليون دينار

نسبة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2021/2020	قيمة التطور 2021/2020	سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		
				% من المعدل الجملي للشهر	القيمة	% من المعدل الجملي للشهر	القيمة	% من المعدل الجملي للشهر	القيمة	
104,1 %	77,6	-13 %	-11,1	3,5 %	152,1	2,3 %	74,5	2,6 %	85,6	المعدل الشهري للأموال المودعة بالبريد التونسي
31,82 %	1035,1	-1,88 %	-62,5	100 %	4293,1	100 %	3253,4	100 %	3315,9	المعدل الشهري للسيولة الجملي للمنشآت العمومية

- حجم سيولة المنشآت العمومية الجملي والمودعة بالبريد التونسي نسبة 3.6 % خلال سنة 2020 و 2.3 % مثل خلال سنة 2021 و 2.6 % خلال سنة 2020 من سيولتها الجملي.

شهدت سيولة المنشآت العمومية الجملي والمودعة بالبريد التونسي ارتفاع بقيمة 77.6 م د ونسبة 104.1 % خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 وتراجع بقيمة 11.1 م د ونسبة 13 % خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

ويبين الجدول التالي الـ 10 منشآت عمومية التي سجلت خلال الفترة 2020-2022 أعلى معدلات سيولة المودعة بالبريد التونسي :

جدول 17 : العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري للسيولة المودعة بالبريد التونسي

خلال الفترة 2020 - 2022 :

بالمليون دينار

الرتبة	ترتيب خلال سنة 2020			ترتيب خلال سنة 2021			ترتيب خلال سنة 2022		
	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة
1	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	42,4	49,5 %	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	22,2	29,8 %	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	98,5	64,8 %
2	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	19,3	22,5 %	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	16,8	22,5 %	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	15,9	10,5 %
3	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	5,8	6,8 %	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	7,4	9,9 %	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	7,8	5,2 %
4	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	3,7	4,3 %	ديوان الحبوب	4	5,4 %	ديوان الحبوب	5,5	3,6 %
5	الإذاعة التونسية	3,4	4 %	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	3,6	4,8 %	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	5,4	3,6 %
6	ديوان الأراضي الدولية	1,8	2,1 %	الإذاعة التونسية	3,3	4,5 %	ديوان الأراضي الدولية	3	2 %

ترتيب خلال سنة 2022			ترتيب خلال سنة 2021			ترتيب خلال سنة 2020			الرتبة
المعدل الشهري /% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المعدل الشهري	المنشأة	المعدل الشهري /% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المعدل الشهري	المنشأة	المعدل الشهري /% من المعدل الشهري لـ 86 منشأة	المعدل الشهري	المنشأة	
1,9 %	2,9	الصيدلية المركزية التونسية	3 %	2,3	تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية	1,3 %	1,1	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	7
1,6 %	2,4	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	2,6 %	2	ديوان الأراضي الدولية	1,2 %	1,1	وكالة تونس افريقيا للأنباء	8
1,5 %	2,3	الإذاعة التونسية	2,5 %	1,9	وكالة تونس افريقيا للأنباء	1 %	0,8	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	9
0,7 %	1	الشركة الوطنية لتوزيع البترول- عجيل	2,3 %	1,7	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	0,8 %	0,7	الشركة الوطنية لتوزيع البترول- عجيل	10
95,2 %	144,8	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2022	87,4 %	65,1	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2021	93,5 %	80,1	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020	
4,8 %	7,3	المعدل الشهري لبقية المنشآت (منشأة عمومية)	12,6 %	9,4	المعدل الشهري لبقية المنشآت	6,5 %	5,5	المعدل الشهري لبقية المنشآت (لـ 76 منشأة عمومية)	
100 %	152,1	المعدل الشهري العام	100 %	74,5	المعدل الشهري العام	100 %	85,6	المعدل الشهري العام (لـ 86 منشأة عمومية)	

## II. القسم الثاني : المكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2020 - 2022 :

سيتم طرق هذا القسم إلى ابراز التسهيلات المقدمة من قبل البنوك للمنشآت العمومية التي تشكوا نقص في السيولة وذلك عن طريق تدفقات مالية في شكل حسابات بالمكشوف.

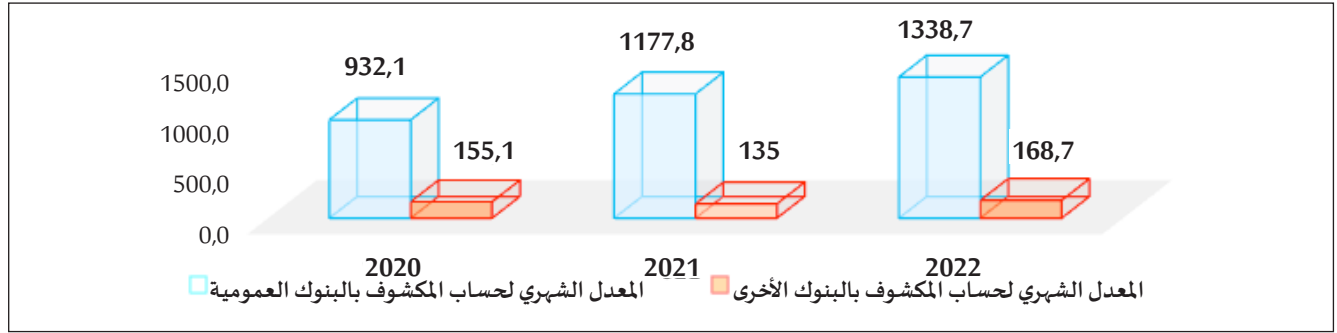
### جدول 18 : المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالقطاع البنكي خلال الفترة 2020 - 2022 :

بالمليون دينار

قيمة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020	قيمة التطور 2021/2020	سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		
				% من المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك	القيمة	% من المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك	القيمة	% من المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك	القيمة	
14,8 %	194,5	20,8 %	225,7	100 %	1507,3	100 %	1312,8	100 %	1087,2	المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك
13,7 %	160,9	26,4 %	245,7	89 %	1338,7	90 %	1177,8	86 %	932,1	المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك العمومية
24,9 %	33,6	-12,9 %	-20,1	11 %	168,7	10 %	135	14 %	155,1	المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك الأخرى

### رسم بياني 3 : مقارنة بين حساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك العمومية وبالبنوك الأخرى :

بالمليون دينار



سجل المعدل الشهري للمكشوف البنكي الجملي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2022-2020 ارتفاع بقيمة 420.1 م د وبنسبة 38.6 % حيث تم تسجيل ارتفاع بقيمة 225.7 م د وبنسبة 20.8 % خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :	انخفاضا في هذا المعدل الشهري :
- ديوان الحبوب بقيمة 268.1 م د وبنسبة 47.5 % ليبلغ 832.2 م د مقابل 564.1 م د سنة 2020.	- شركة فسفاط قفصة بقيمة 20.1 م د وبنسبة 66 % لتبلغ 10.3 م د مقابل 30.4 م د سنة 2020.
- شركة الفولاذ بقيمة 49.3 م د لتبلغ 49.3 م د مقابل 0 م د خلال سنة 2020.	- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 19.9 م د ليبلغ 0 م د مقابل 19.9 م د سنة 2020.
	- شركة نقل تونس بقيمة 19.2 م د وبنسبة 37.9 % لتبلغ 31.5 م د مقابل 50.7 م د سنة 2020.

وشهد المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية ارتفاعا بقيمة 194.5 م د وبنسبة 14.8 % خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2022 :

ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :	انخفاضا في هذا المعدل الشهري :
- ديوان الحبوب بقيمة 116.3 م د وبنسبة 14% ليبلغ 948.5 م د مقابل 832.2 م د سنة 2021.	- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقيمة 16.9 م د شهريا وبنسبة 45.7 % لتبلغ 20.1 م د مقابل 36.9 م د سنة 2021
	- شركة فسفاط قفصة بقيمة 8.1 م د وبنسبة 79 % لتبلغ 2.2 م د مقابل 10.3 م د سنة 2021.

ويحوصل الجدول التالي الترتيب التنازلي للمنشآت العمومية حسب المعدل الشهري لمكشوفها البنكي خلال الفترة 2022-2020:

جدول 19 : ترتيب أهم 10 منشآت عمومية والتي سجلت أعلى معدل شهري للمكشوف البنكي خلال الفترة 2022 - 2020 :

بالمليون دينار

سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		الرتبة
المنشآت التي لديها مكشوف بنكي لجميع المنشآت التي لديها مكشوف بنكي العام لـ %	المعدل الشهري	المنشآت التي لديها مكشوف بنكي لجميع المنشآت التي لديها مكشوف بنكي العام لـ %	المعدل الشهري	المنشآت التي لديها مكشوف بنكي لجميع المنشآت التي لديها مكشوف بنكي العام لـ %	المعدل الشهري	
62,9 %	948,5	63,4 %	832,2	58 %	564,1	1 ديوان الحبوب
7,8 %	117,5	6,8 %	88,9	9,3 %	90,3	2 ديوان الوطني للتطهير
5,5 %	82,4	6,1 %	79,7	6,4 %	62	3 ديوان الأراضي الدولية
5 %	75,2	4,7 %	62,1	5,8 %	56,3	4 الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق
3,8 %	56,8	3,8 %	49,3	5,6 %	54,1	5 الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه
2,1 %	32,1	2,8 %	36,9	5,2 %	50,7	6 شركة نقل تونس
2,1 %	31,9	2,4 %	31,5	3,1 %	30,4	7 شركة فسفاط قفصة
1,6 %	24	1,9 %	24,6	2,5 %	24	8 ديوان الوطني للزيت
1,4 %	21,8	1,5 %	19,2	2,2 %	21	9 الصيدلية المركزية التونسية
1,4 %	21,7	1,5 %	19,1	2 %	19,9	10 الشركة التونسية للكهرباء والغاز
93,7 %	1411,9	94,7 %	1243,6	89,5 %	972,8	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020
6,3 %	95,4	5,3 %	69,2	10,5 %	114,4	المعدل الشهري لبقية المنشآت (لـ 76 منشأة عمومية)
100 %	1507,3	100 %	1312,8	100 %	1087,2	المعدل الشهري العام (المنشآت العمومية التي لديها مكشوف بنكي)

ويبين الجدول التالي حساب المكشوف الجملي للمنشآت العمومية حسب البنوك خلال الفترة 2022-2020

### جدول 20 : حساب المكشوف المنشآت العمومية حسب البنوك خلال الفترة 2022-2020 :

بالمليون دينار

نسبة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2021/2020	قيمة التطور 2021/2020	سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		المعدل الشهري لحساب المكشوف بـ:
				المكشوف بجمع البنوك % من المعدل الشهري لحساب القيمة	القيمة	المكشوف بجمع البنوك % من المعدل الشهري لحساب القيمة	القيمة	المكشوف بجمع البنوك % من المعدل الشهري لحساب القيمة	القيمة	
13,7 %	160,9	26,4 %	245,7	88,8 %	1338,7	89,7 %	1177,8	85,7 %	932,1	مجموع البنوك العمومية
22,5 %	15,9	-33,1 %	-35	5,7 %	86,4	5,4 %	70,5	9,7 %	105,5	الشركة التونسية للبنك
15,2 %	152,3	49,3 %	331,6	76,7 %	1156,2	76,5 %	1003,9	61,8 %	672,3	البنك الوطني الفلاحي
-7,1 %	-7,3	-33 %	-50,9	6,4 %	96,1	7,9 %	103,4	14,2 %	154,3	BH بنك
24,9 %	33,6	-12,9 %	-20,1	11,2 %	168,7	10,3 %	135	14,3 %	155,1	مجموع البنوك الأخرى
130,1 %	16,6	49 %	4,2	1,9 %	29,4	1 %	12,8	0,8 %	8,6	التجاري بنك
231,4 %	5,8	15,9 %	0,3	0,6 %	8,3	0,2 %	2,5	0,2 %	2,2	بنك الأمان
15,6 %	8	-25,4 %	-17,4	3,9 %	59	3,9 %	51	6,3 %	68,5	البنك العربي لتونس
36,1 %	1,4	339,1 %	2,9	0,3 %	5,1	0,3 %	3,8	0,1 %	0,9	الاتحاد الدولي للبنوك
91,3 %	7,5	-10,5 %	-1	1 %	15,6	0,6 %	8,2	0,8 %	9,1	بنك تونس العربي الدولي
7,9 %	0,2	-55,9 %	-3,8	0,2 %	3,2	0,2 %	3	0,6 %	6,7	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة
-10,6 %	-5,1	-7,5 %	-3,9	2,8 %	42,9	3,7 %	48	4,8 %	51,9	البنك التونسي
-12,8 %	-0,7	-20,5 %	-1,5	0,3 %	5	0,4 %	5,8	0,7 %	7,3	باقي البنوك الأخرى
14,8 %	194,5	20,8 %	225,6	100 %	1507,3	100 %	1312,8	100 %	1087,2	مجموع البنوك

خلال الفترة 2022-2020 :

سجل البنك الوطني الفلاحي أعلى قيمة من حيث المكشوف البنكي للمنشآت العمومية مقارنة بباقي البنوك، حيث بلغ معدله الشهري خلال سنة 2022 قيمة 1156.2 م د مقابل 1003.9 م د خلال سنة 2021 ومقابل 672.3 م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك خلال الفترة 2022-2020 ارتفاع بقيمة 483.9 م د وبنسبة 72 %.

سجلت BH بنك ثاني أعلى حجم مكشوف البنكي للمنشآت العمومية بقيمة 96.1 م د خلال سنة 2022 مقابل 103.4 م د خلال سنة 2021 ومقابل 154.3 م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك خلال الفترة 2022-2020 تراجع بقيمة 58.2 م د وبنسبة 38 %.

### III. القسم الثالث : مقارنة بين السيولة والمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2020 - 2022 :

سيترك هذا القسم إلى إبراز حجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية ومقارنته مع حجم الايداعات لديها ومدى تطورها خلال الفترة 2020-2022 :

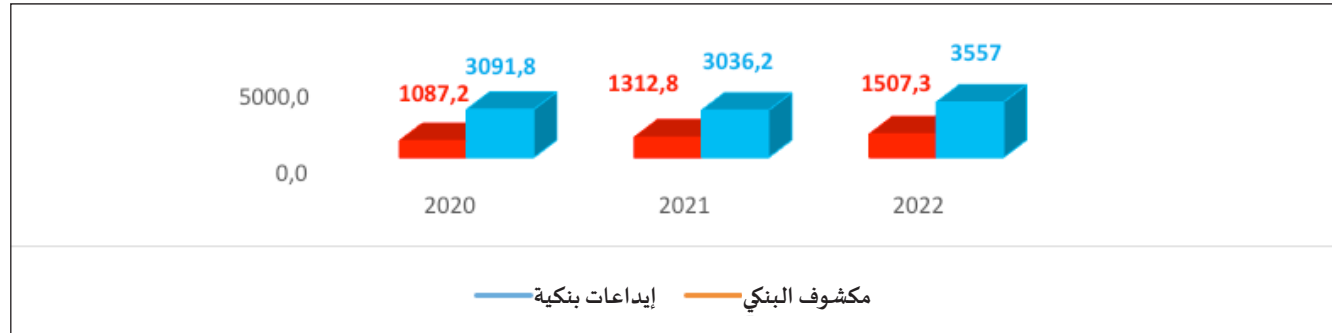
جدول 21 : مقارنة بين حجم حساب المكشوف وحجم الايداعات البنكية لـ 86 منشأة عمومية خلال الفترة 2020 - 2022 :

بالمليون دينار

نسبة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2021/2020	قيمة التطور 2021/2020	2022	2021	2020	
% 14,8	194,5	% 20,8	225,7	1507,3	1312,8	1087,2	المكشوف البنكي
% 17,2	520,8	% -1,8	-55,6	3557	3036,2	3091,8	الإيداعات البنكية
-	% 37,3	-	% -406,2	% 42,4	% 43,2	% 35,2	(المكشوف البنكي / الإيداعات البنكية) %
-	% 267,8	-	% -24,6	% 236	% 231,3	% 284,4	(الإيداعات البنكية / المكشوف البنكي) %

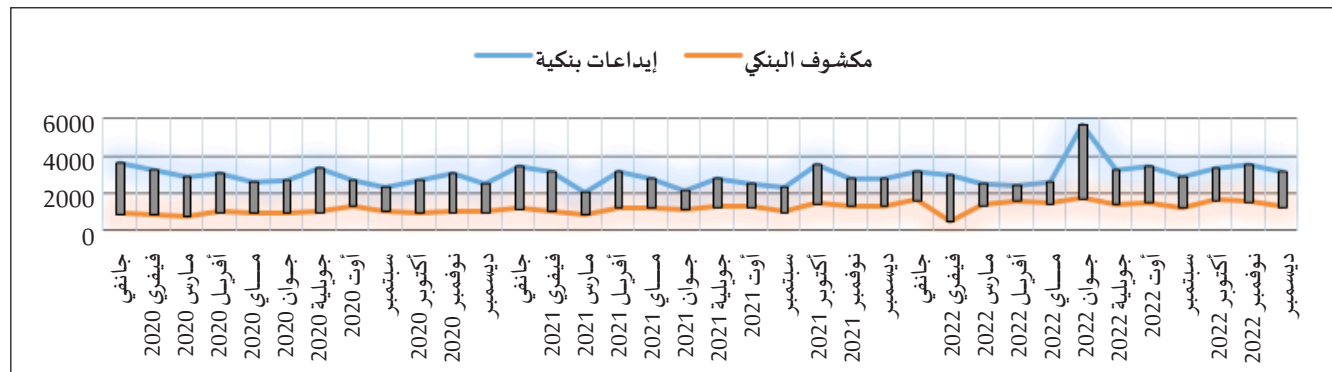
رسم بياني 4 : مقارنة بين حجم حساب المكشوف والمجمع والإيداعات البنكية الممثلة للمنشآت العمومية خلال الفترة 2020-2022 :

بالمليون دينار



رسم بياني 5 : المسار الزمني لكل من حجم الايداعات البنكية والمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2020-2022 :

بالمليون دينار



يمثل حجم المكشوف البنكي لـ 86 منشأة عمومية مقارنة بحجم إيداعاتها البنكية خلال سنة 2020 نسبة 35 %، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 43 % خلال سنة 2021 و 42 % خلال سنة 2022.

سجل حجم المكشوف البنكي خلال الفترة 2022-2020 ارتفاعا بقيمة 420.2 م د ونسبة 39 % مقابل ارتفاع في حجم ايداعات البنكية خلال نفس الفترة بقيمة 465.3 م د ونسبة 15 %.

سجل ديوان الحبوب أعلى قيمة ارتفاع في حجم المكشوف البنكي خلال الفترة 2022-2020 مقارنة بباقي المنشآت العمومية بقيمة 384.4 م د ونسبة 68 % نتيجة نقص حاد في سيولة الديوان والذي أدى إلى ارتفاع تعهدات البنك الوطني الفلاحي تجاهه.

بينما سجلت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية أعلى قيمة تراجع في حجم الايداعات البنكية خلال الفترة 2022-2020 مقارنة بباقي المنشآت العمومية بقيمة 79 م د ونسبة 13 %.

وبين الجدول التالي مقارنة بين حجم المكشوف البنكي وحجم الايداعات البنكية لـ 86 منشأة عمومية حسب البنوك خلال الفترة 2022-2020.

### جدول 22 : مقارنة بين حجم حساب المكشوف وحجم الايداعات البنكية لـ 86 منشأة عمومية حسب البنوك خلال الفترة 2022-2020 :

بالمليون دينار

سنة 2022			سنة 2021			سنة 2020			المنشأة
حساب المكشوف / الإيداعات البنكية	المعدل للإيداعات البنكية الشهري	المعدل لحساب المكشوف الشهري	حساب المكشوف / الإيداعات البنكية	المعدل للإيداعات البنكية الشهري	المعدل لحساب المكشوف الشهري	حساب المكشوف / الإيداعات البنكية	المعدل للإيداعات البنكية الشهري	المعدل لحساب المكشوف الشهري	
17,3 %	498,4	86,4	13,8 %	511,8	70,5	38,4 %	274,5	105,5	الشركة التونسية للبنك
121,1 %	954,8	1156,2	119,6 %	839,3	1003,9	69,9 %	961,1	672,3	البنك الوطني الفلاحي
24,7 %	389,5	96,1	26,2 %	395,1	103,4	25,9 %	596,2	154,3	BH بنك
72,6 %	1842,7	1338,7	67,5 %	1746,1	1177,8	50,9 %	1831,8	932,1	جميع البنوك العمومية
17,4 %	168,7	29,4	13 %	98,1	12,8	9,3 %	92	8,6	التجاري بنك
8,5 %	98	8,3	2 %	127	2,5	1,3 %	170,4	2,2	بنك الأمان
28,1 %	210	59	25,8 %	197,7	51	37,8 %	180,9	68,5	البنك العربي لتونس
7,9 %	65,1	5,1	5,9 %	63,2	3,8	1,9 %	45,5	0,9	الاتحاد الدولي للبنوك
19,3 %	81,1	15,6	9,8 %	83,3	8,2	16 %	57,1	9,1	بنك تونس العربي الدولي
1,3 %	237,5	3,2	2,2 %	132,6	3	4,9 %	138,3	6,7	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة
37,9 %	113,3	42,9	76,5 %	62,8	48	197,9 %	26,2	51,9	البنك التونسي
0,7 %	740,6	5	1,1 %	525,4	5,8	1,3 %	549,6	7,3	باقي البنوك الأخرى
9,8 %	1714,3	168,7	10,5 %	1290,1	135	12,3 %	1260	155,1	جميع البنوك الأخرى
42,4 %	3557	1507,3	43,2 %	3036,2	1312,8	35,2 %	3091,8	1087,2	جميع البنوك

الجزء الثاني : تحليل للوضع  
المالية لعينة مكونة من 50  
منشأة عمومية خلال الفترة  
2022 - 2020





## مقدمة

يقتصر تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية التي يبلغ عددها 114 على عينة تتكون من 50 منشأة عمومية تم اختيارها بناء على القوائم المالية المتوفرة لسنة 2020 أو الوثيقة التوجيهية في حالة عدم توفر القوائم المالية. حيث وقبل تحديد أساس اختيار هذه العينة، تم استثناء 15 منشأة من مجموع المنشآت العمومية للأسباب التالية :

- ✓ توقف عن النشاط منشأة عمومية وحيدة وهي مركز الدراسات والبحوث الجوية،
- ✓ عدم التوصل بالقوائم المالية لـ 28 منشأة عمومية وتم الاعتماد على الوثيقة التوجيهية لـ 13 منشأة عمومية (انظر جدول 24)

وعلى أساس 98 منشأة عمومية المتبقية، تم اختيار العينة التالية المتكونة من 50 منشأة :

- ✓ الـ 7 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي والشبه المالي.
- ✓ الـ 3 صناديق اجتماعية.
- ✓ 40 منشأة من بين الـ 88 منشأة عمومية المتبقية تم اختيارهم على أساس أهمية 10 مؤشرات مالية مفصلا بالجدول التالي :

جدول 23 : مؤشرات الـ 40 منشأة مقارنة بمؤشرات الـ 88 منشأة :

بالمليون دينار

عدد الأعران	أعباء الأعران	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتائج الاستغلال الإيجابية	نتائج الاستغلال السلبية	نتائج الصافية الايجابية	نتائج الصافية السلبية	رأس المال/ أموال مخصصة
81889,5	3626	25950,1	3217,2	27458	501,7	2010,1	148,8	3044,1	7059
96305,5	4113,1	26906,4	3482,1	28470	547,6	2111,2	174,6	3156,3	7678,8
% 85	%88	% 96	% 92	% 96	% 92	% 95	% 85	% 96	% 92

نسبة الـ 40 منشأة/ 88 منشأة

ويبرز الجدول التالي قائمة المنشآت التي لم يتم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2020 إلى حد تاريخ

27 جويلية 2023.

### جدول 24 : قائمة المنشآت التي لم يتم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2020 :

المنشآت العمومية التي لم يتم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2020 وتم التوصل بالوثيقة التوجيهية	
1	الوكالة البلدية للتصرف
2	الوكالة البلدية للخدمات البيئية
3	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري
4	شركة أسواق الإنتاج بالوسط
5	الشركة الوطنية لحماية النباتات
6	الشركة التونسية للسكر
7	الشركة التونسية لسياحة الشباب
8	الشركة الجهوية للنقل بباجة
9	الشركة الجهوية للنقل بجندوبة
10	الشركة النقل بالساحل
11	شركة النقل بتونس
12	شركة الخطوط التونسية
13	الإذاعة التونسية
المنشآت العمومية التي لم يتم التوصل القوائم المالية لسنة 2020 ولا بالوثيقة التوجيهية	
14	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر
15	التلفزة التونسية
16	الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية
17	الشركة الجهوية للنقل بقفصة
18	مركز النهوض بالصادرات
19	الديوان الوطني للملكية العقارية
20	شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين
21	شركة التنمية والاستثمار قبلي
22	شركة التنمية والاستثمار بتطاوين
23	شركة خدمات التنمية متعددة الاختصاصات بقرقنة
24	شركة التصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر
25	تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية
26	شركة التصرف في القطب التكنولوجي ببرج السدرية
27	شركة الدراسات وتمهئة سيخة بن غياضة بالمهدية
28	شركة ميناء النفيضة

تجدر الإشارة بأن الشركات المشار إليها أسفله تعتبر منشآت عمومية على معنى الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية، وذلك باعتبار أن :

- أغلبية رأس مال شركة التصرف في القطب التكنولوجي ببحر السدرية تعود للشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- أغلبية رأس مال شركة التنمية والاستثمار قبلي تعود للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية،
- أغلبية رأس مال شركة التنمية والاستثمار بتطاوين تعود للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية،
- أغلبية رأس مال شركة خدمات التنمية متعددة الاختصاص بقرقنة تعود للمجلس الجهوي لولاية صفاقس.
- أغلبية رأس مال شركة التصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر تعود للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية،
- أغلبية رأس مال شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين تعود للوكالة العقارية الصناعية.

غير أنه إلى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم بعد إصدار نصوص ترتيبية تتعلق بتصنيف وتحديد سلطة الاشراف القطاعي لهذه المنشآت ولم يتم تكليف مراقب دولة لكل منها مما إنجر عنه عدم تطبيق الالتزامات المحمولة على كاهلها وفقا لمقتضيات الفصول (21، 22، 23، 24، 25، 26، 27 و 28) من الأمر عدد 2197 لسنة 2002 المؤرخ في 07 أكتوبر 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.

وفيما يلي قائمة الـ 50 منشأة عمومية التي تم اختيارها ضمن العينة مرتبة بحسب وزارات الاشراف :

### جدول 25 : قائمة الـ 50 منشأة عمومية المكونة للعينة موضوع التحليل المالي :

المنشآت العمومية					وزارة الاشراف
RNTA	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	6	STB	الشركة التونسية للبنك	1
MTK	مصنع التبغ بالقبروان	7	BNA	البنك الوطني الفلاحي	2
TTN	شبكة تونس للتجارة	8	BH	بنك BH	3
REGIE DES ALCOOLS	وكالة الكحول	9	BTS	البنك التونسي للتضامن	4
			BFPME	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	5
CNAM	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	3	CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	1
			CNRPS	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	2

المنشآت العمومية						وزارة الاشراف
SNCFT	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	6	TUNISAIR	شركة الخطوط التونسية	1	وزارة النقل
ATTT	الوكالة الفنية للنقل البري	7	OACA	ديوان الطيران المدني والمطارات	2	
SORETRAS	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	8	CTN	الشركة التونسية للملاحة	3	
SRTG BIZERTE	الشركة الجهوية للنقل ببزرت	9	OMMP	ديوان البحرية التجارية والموانئ	4	
			TRANSTU	شركة نقل تونس	5	
CIOK	شركة اسمنت أم الكليل	8	CTF	الشركة التونسية للتنقيب	1	وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
ELFOULEDH	الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ"	9	STIR	الشركة التونسية لصناعات التكرير	2	
SNCPA	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	10	SNDP	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	3	
AFI	الوكالة العقارية الصناعية	11	ETAP	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	4	
STEG	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	12	CPG	شركة فسفاط قفصة	5	
SOTRAPIL	شركة النقل بواسطة الانابيب	13	GCT	المجمع الكيميائي التونسي	6	
			SCB	شركة اسمنت بزرت	7	
SONEDE	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	3	OFFICE DES CEREALES	ديوان الحبوب	1	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
ONH	الديوان الوطني للزيت	4	OTD	ديوان الأراضي الدولية	2	
AFH	الوكالة العقارية للسكنى	4	SNIT	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	1	وزارة التجهيز والإسكان
TUNISIE AUTOROUTES	شركة تونس للطرق السيارة	5	SPROLS	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	2	
ARRU	الوكالة التهذيب والتجديد العمراني	6	SOMATRA-GET	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	3	
TUNISIE TELECOM	شركة اتصالات تونس	2	POSTE	الديوان الوطني للبريد	1	وزارة تكنولوجيا الاتصالات
			CPSCL	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	1	وزارة الداخلية
			ONAS	الديوان الوطني للتطهير	1	وزارة البيئة
			OCT	الديوان التونسي للتجارة	1	وزارة التجارة وتنمية الصادرات
			PCT	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1	وزارة الصحة

# الباب الأول : المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه :

تساهم الدولة في رأس مال عدة مؤسسات ناشطة في القطاع المالي من أهمها البنوك العمومية وهي الشركة التونسية للبنك وBH بنك والبنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى الديوان الوطني للبريد وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

## أ. البنوك العمومية :

يبرز الجدول التالي أهم المؤشرات المتعلقة بالشركة التونسية للبنك وBH بنك والبنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

جدول 26 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للبنوك العمومية :

المنشأة	المؤشر	الموارد البشرية		المؤشرات المالية										حصة الدولة من توزيع الأرباح		الكسور المالية			
		عدد الأعمال	أعباء الأعمال	مجموع الأصول	التعهدات على العملاء	ودائع وأموال العملاء	النتائج البنكي الصافي	نتيجة الاستغلال	مدخرات صافية على التعهدات	النتيجة الصافية	حصة السهم الواحد	حصة الدولة الجمالية	مؤشر الاستغلال	الديون المصنفة	نسبة تغطية الديون المصنفة بالمدرجات	نسبة الملاءة المالية (% 10)	TIER 1 (% 7)	LCR (نسبة دنيا 90 % من 2018 و 100 % بداية 2019)	
الوحدة	عون	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الشركة التونسية للبنك	القيمة	1894	157	12249	9080	8442	626	176	189,6	72,2	0	0	39,6	14,9	76	12,6	9	102,5	
	النسبة	1966	179,7	13506	9731	9048	651	232,2	138,2	115,4	0	0	43,4	13,5	75	13,3	9,3	107,6	
	القيمة	1908	195	14688	10860	9863	689	173,6	216,5	93,1	0	0	44,6	13,5	62,9	13,8	9,4	121,1	
تطور 2021-2020	القيمة	72	23	1256	651	605	25	56	-51	43	0	0	3,8	-1,4	-1	0,7	0,3	5,1	
	النسبة	3,8	14,5	10,3	7,2	7,2	4	31,9	-27,1	60	0	0	-	-	-	-	-	-	
تطور 2022-2021	القيمة	-58	15,3	1182	1129	815	38	-68,5	78,3	-22,3	0	0	1,2	0	-12,1	0,5	0,1	13,5	
	النسبة	-3	8,5	8,8	11,6	9	5,8	-29,5	56,7	-19,3	0	0	-	-	-	-	-	-	
البنك الوطني الفلاحي	القيمة	2203	204,3	14422	11925	8778	690	167,3	220,7	102,3	0,5	11,2	41,9	15,8	66,1	19,8	15,4	142,8	
	النسبة	2091	259,7	16909	12845	9858	850	260,2	235,1	163,1	0,850	18,05	15,6	41,1	69,8	19,9	15,9	104,1	
	القيمة	2132	251,7	19307	13830	11023	890	244	287,1	159,2	0,850	18,05	15,7	40,1	67,4	19,7	15,6	176,5	
تطور 2021-2020	القيمة	-112	55,4	2487	920	1080	160	92,9	14,4	60,8	0,350	6,9	-0,2	-0,8	3,7	0,1	0,5	-38,7	
	النسبة	-5,1	27,1	17,2	7,7	12,3	23,2	55,5	6,5	59,4	70	61,2	-	-	-	-	-	-	

الكسور المالية						حصة الدولة من توزيع الأرباح		المؤشرات المالية								الموارد البشرية		المؤشر	المنشأة
LCR (نسبة دنيا 90 % في 2018 و 100 % بداية من 2019)	TIER 1 (نسبة دنيا 7 %)	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %)	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات	نسبة الديون المصنفة	مؤشر الاستقلال	حصة الدولة الجمالية	حصة السهم الواحد	النتيجة الصافية	مدخرات صافية على التجهيزات	نتيجة الاستغلال	النتائج البنكي الصافي	ودائع وأموال الحرفاء	التعهدات على الحرفاء	مجموع الأصول	أعباء الأعموان	عدد الأعموان	الوحدة		
%	%	%	%	%	%	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	عون	القيمة	النسبة
72,4	-0,3	-0,2	-2,4	0,1	-1	0	0	-3,9	52	-16,2	40	1165	985	2398	-8	41	القيمة	تطور	
-	-	-	-	-	-	0,0	0,0	-2,4	22,1	-6,2	4,7	11,8	7,7	14,2	-3,1	2,0	النسبة	2022-2021	
107,9	9,5	11,8	70,5	15,3	38,5	9,5	0,6	72,9	171,6	140,4	507	7234	9832	12243	124,6	1688	2020	BH بنك	
123,5	10,8	14	71,3	15,9	39,2	15,1	0,95	134,7	126,2	231,8	570	7782	9818	12405	150,3	1691	2021		
128,3	11,6	14,3	69,4	15,8	40,4	14,3	0,9	118,7	177,9	199,1	623	8550	10687	13625	167,8	1673	2022		
15,6	1,3	2,2	0,8	0,6	0,7	5,6	0,35	61,8	-45,4	91,4	63	548	-14	162	25,7	3	القيمة	تطور	
-	-	-	-	-	-	58,9	58,3	84,8	-26,5	65,1	12,4	7,6	-0,1	1,3	20	0,2	النسبة	2021-2020	
4,8	0,8	0,3	-1,9	-0,1	1,2	-0,8	-0,05	-16	51,7	-32,7	53	768	869	1220	17,5	-18	القيمة	تطور	
-	-	-	-	-	-	-5,3	-5,3	-11,9	41	-14,1	9,3	9,9	8,9	9,8	11,6	-1,1	النسبة	2022-2021	
-	-0,8	-0,8	42,4	82,6	136,2	0	0	-12,3	9,4	-12,3	9	14	232	295	9,3	127	2020	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ووقفي	
-	-1,6	-1,6	53,9	83,5	187,4	0	0	-5,9	-0,4	-5,9	7	14	239	291	11,0	126	2021		
-	-2,8	-2,8	55,4	86,9	162,0	0	0	-11,3	5,7	-11,3	9	14	236	290	12,3	125	2022		
-	-0,8	-0,8	11,5	0,9	51,3	0	0	6,4	-9,8	6,4	-1,8	0,2	6,6	-4,7	1,7	-1,0	القيمة	تطور	
-	-	-	-	-	-	-	-	-52,2	-104,3	-52,2	-19,6	1,4	2,8	-1,6	17,7	-0,8	النسبة	2021-2020	
-	-1,2	-1,2	1,5	3,4	-25,5	0	0	-5,4	6,1	-5,4	1,7	-0,2	-3,1	-0,6	1,4	-1,0	القيمة	تطور	
-	-	-	-	-	-	-	-	92,3	-1509	92,6	23	-1,4	-1,3	-0,2	12,3	-0,8	النسبة	2022-2021	
367,2	36	36,9	23,5	44	57,6	0	0	4,5	6,5	11,4	46,5	1380	1295	1586	20	289	2020	البنك التونسي للتضامن	
342,7	35,3	36,2	13,5	45	66,5	0	0	7	3	16,2	56,5	1460	1135	1677	26,6	282	2021		
229,7	41,6	42,4	6,6	51,4	67,2	0	0	9,1	1,5	15,7	59,9	1504,6	1416,8	1742,5	27,9	309	2022		
-24,5	-0,7	-0,7	-10	1	8,9			2,5	-3,5	4,8	10	80	56	91	6,6	-7	القيمة	تطور	
								55,6	-53,8	42,1	21,5	5,8	4,3	5,7	33	-2,4	النسبة	2021-2020	
-113	6,3	6,2	-6,9	6,4	0,7			2,1	-1,5	-0,5	3,4	44,6	65,8	65,5	1,3	27	القيمة	تطور	
								30	-50	-3,1	6	3,1	4,9	3,9	4,9	9,6	النسبة	2022-2021	

## 1. الشركة التونسية للبنك :

أحدثت الشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957 وهي شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية ويبلغ رأسمالها 776,9 م د تساهم فيه الدولة وبقية المساهمين العموميين بنسبة 83,3%.

### أهم المؤشرات المالية :

- بلغ مجموع أصول البنك سنة 2022 ما قيمته 14688 م د مسجلا ارتفاعا قدره 1182 م د أي بنسبة 8,8% مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك بالأساس للارتفاع التعهدات على الحرفاء بما قدره 1129 م د وبنسبة 11,6%.

- بلغت ودائع أموال الحرفاء سنة 2022 ما قيمته 9863 م د مسجلة ارتفاعا قدره 815 م د وبنسبة 9% مقارنة بسنة 2021.

- بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2022 ما قيمته 689 م د مسجلا ارتفاعا قدره 38 م د أي بنسبة 5,8% مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك بالأساس إلى تطور مرائب محفظة السندات التجارية والعمليات المالية بقيمة 33 م د وبنسبة 20,4% مقارنة بسنة 2021.

- بلغت النتيجة الصافية سنة 2022 ما قيمته 93,1 م د مسجلة انخفاضا بقيمة 22,3 م د وبنسبة 19,3% مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء بقيمة 78,3 م د وبنسبة 56,7%.

### أهم الكسور المالية :

#### ■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

- سجل مؤشر الاستغلال خلال سنة 2022 ارتفاعا طفيفا بـ 1,2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021 ليبلغ 44,6% ويعود ذلك لارتفاع نسق تطور الأعباء العملية (8,8%) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (5,8%).

#### ■ الديون المصنفة (NPLS) :

- سجل البنك خلال سنة 2022 استقرارا في نسبة الديون المصنفة وتمثل ديون القطاع السياحي الجزء الأهم من الديون المصنفة للبنك حيث تمثل 45,8% من هذه الديون يليها القطاع الصناعي بنسبة 31,4%.

#### ■ مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10%) (ratio de solvabilité) :

- سجل مؤشر الملاءة المالية سنة 2022 ارتفاعا طفيفا بـ 0,5 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021 ليبلغ 13,8% مبتعدا بذلك عن النسبة الدنيا القانونية ويعود ذلك بالأساس إلى تحسن جودة التعهدات.

#### ■ مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7%) :

- سجل مؤشر TIER 1 سنة 2022 ارتفاعا طفيفا بـ 0,1 نقطة مئوية ليبلغ 9,4% مقارنة بسنة 2021.



## ■ مؤشر تغطية السيولة قصيرة المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :

- سجل مؤشر تغطية السيولة قصير المدى (LCR) ارتفاعا بـ 13,5 نقطة مئوية ليبلغ 121,1 % في موفى شهر ديسمبر 2022 مقابل 107,6 % في موفى شهر ديسمبر 2021 ويفسر تغير هذا المؤشر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أكبر من تطور التدفقات النقدية المدفوعة.

## 2. البنك الوطني الفلاحي :

أحدث البنك الوطني الفلاحي في 31 ماي 1959 وهو شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية، ويبلغ رأسمالها 320 م دفي موفى سنة 2019 بعد أن كان 176 م د في سنة 2018 وذلك على إثر الترفيع فيه حيث ساهمت الدولة في العملية عن طريق المقاصة بديون مالية ثابتة حلّ أجلها ومعلومة المقدار تجسيما للفصل عدد 28 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 وتبلغ مساهمة الدولة والمساهمين العموميين فيه نسبة 50,23 %.

### أهم المؤشرات المالية :

بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2022 ما قيمته 19307 م د مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 2398 م د أي بنسبة 14,2 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات بقيمة 985 م د وبنسبة 7,7 % . بلغت الودائع سنة 2022 ما قيمته 11023 م د مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة 11,8 % مقارنة بسنة 2021.

بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2022 ما قيمته 890 م د ليسجل زيادة بقيمة 40 م د وبنسبة 4,7 % مقارنة بسنة 2021 ويعود بالأساس إلى تطور اغلب مكوناته وخاصة محفظة سندات الاستثمار بقيمة 50,1 م د وبنسبة 25,7 % وفي قيمة مداخيل محفظة سندات التجارية والعمليات المالية بقيمة 20,3 وبنسبة 79,7 %.

سجلت النتيجة الصافية سنة 2022 انخفاضا بقيمة 3,9 م د وبنسبة 2,4 % ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بـ 16,3 م د وبنسبة 6,2 % ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة مخصصات المدخرات بـ 52 م د وبنسبة 22,1 % وارتفاع في قيمة الأعباء العامة للاستغلال بـ 15,3 م د وبنسبة 20 %.

### أهم الكسور المالية :

## ■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

بلغ مؤشر الاستغلال خلال سنة 2022 نسبة 40,1 % مسجلا بذلك تراجعاً بنقطة مئوية واحدة مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (2,2 %) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (4,7 %).

### ■ الديون المصنفة (NPLS) :

سجل البنك خلال سنة 2022 ارتفاعا طفيفا في نسبة الديون المصنفة بـ0,1 نقطة مئوية لتبلغ 15,7 % مقابل 15,6 % سنة 2021 ويعود ذلك إلى ارتفاع الديون ذات الصنف 2,3،4 نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

### ■ مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :

سجل مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2022 انخفاضا طفيفا بـ0,2 نقطة مئوية ليبلغ 19,7 % مقابل 19,9 % سنة 2021 مبتعدا بذلك عن النسبة الدنيا القانونية، الا ان الأموال الذاتية للبنك شهدت تطور إيجابي خاصة إثر عملية الترفيع في رأس المال.

### ■ مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

سجل مؤشر TIER 1 سنة 2022 انخفاضا بـ0,3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021 ليبلغ 15,6 % مع موفى سنة 2022.

### ■ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :

سجل مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) ارتفاعا بـ72,4 نقطة مئوية ليبلغ 176,5 % في موفى شهر ديسمبر 2022 مقابل 104,1 % في موفى شهر ديسمبر 2021 ويفسر تغيير هذا المؤشر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أرفع من تطور التدفقات النقدية المدفوعة.

## 3. بنك الإسكان BH :

BH بنك هي شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست سنة 1974 في شكل صندوق وطني للادخار السكني قبل أن يتحول إلى بنك سنة 1989 وتخضع لإشراف وزارة المالية. ويبلغ رأس مال BH بنك 238 م د وتساهم فيه الدولة وباقي المساهمين العموميين بنسبة 55,6 %.

### أهم المؤشرات المالية :

سجل البنك خلال سنة 2022 ارتفاعا هاما على مستوى قيمة أصوله والتي بلغت مع موفى السنة 13625 م د مسجلا بذلك زيادة بقيمة 1220 م د وبنسبة 9,8 % مقارنة بسنة 2021، ويعود هذا الارتفاع أساسا للزيادة المسجلة في كل من قيمة التعهدات بـ869 م د وبنسبة 8,9 % وفي قيمة محفظة السندات التجارية بـ431,6 م د وبنسبة 373,3 % وفي قيمة الأصول الأخرى بـ32,8 م د وبنسبة 21,9 % وفي قيمة الأصول الثابتة بـ6 م د وبنسبة 4,6 % مقابل انخفاض في قيمة المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية بـ70,1 م د وبنسبة 26,1 % وفي قيمة الخزائنة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة بـ47,4 م د وبنسبة 20,4 % وفي قيمة محفظة الاستثمار بـ0,8 م د وبنسبة 0,05 %.

بلغت قيمة ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك مع موفى سنة 2022 ما قيمته 8550 م د مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 768 م د وبنسبة 9,9 % مقارنة بسنة 2021.

بلغ الناتج البنكي الصافي للبنك مع موفى سنة 2022 ما قيمته 623 م د ليسجل بذلك زيادة بقيمة 53 م د وبنسبة 9,3 % مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك بالأساس للارتفاع المسجل في قيمة كل من الهامش الصافي للفوائد المحقق من قبل البنك خلال نفس الفترة وذلك بـ 20,1 م د وبنسبة 6,2 % وفي قيمة مداخيل محفظة السندات التجارية بـ 18,7 م د وبنسبة 44,3 % وفي قيمة الهامش الصافي للعمليات بـ 10,9 م د وبنسبة 9,6 % وفي قيمة مداخيل محفظة الاستثمار بـ 5,8 م د وبنسبة 5,9 %.

بلغت النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2022 ما قيمته 118,7 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 16 م د وبنسبة 11,9 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض لتراجع قيمة نتيجة الاستغلال بـ 32,7 م د وبنسبة 14,1 % خلال نفس الفترة وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة مخصصات المدخرات بـ 51,7 م د وبنسبة 41 % وفي قيمة أعباء الأعوان بـ 17,5 م د وبنسبة 11,6 % وفي قيمة الأعباء العامة للاستغلال بـ 7,4 م د وبنسبة 12,8 %، مقابل نسق أقل لارتفاع الناتج البنكي الصافي (زيادة بقيمة 53 م د وبنسبة 9,3 %).

## أهم الكسور المالية :

### ■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

بلغ مؤشر الاستغلال للبنك خلال سنة 2022 نسبة 40,4 % مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 1,2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك للنسق الهام لارتفاع قيمة الأعباء العملية بنسبة 12,5 % (نتيجة للزيادة في أعباء أعوانه وفي قيمة أعبائه العامة للاستغلال) مقابل نسق أقل لارتفاع الناتج البنكي الصافي بنسبة 9,3 % خلال نفس الفترة.

### ■ الديون المصنفة (NPLS) :

سجل البنك خلال سنة 2022 انخفاضا بسيطا في نسبة الديون المصنفة بـ 0,1 نقطة مئوية لتبلغ 15,8 % مقابل 15,9 % سنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى الانخفاض النسبي المسجل في الديون المصنفة بالنسبة للمؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات والسياحة مقابل ارتفاع الديون المصنفة بالنسبة للمؤسسات الناشطة في قطاعات البعث العقاري والبناء والأشغال العامة.

### ■ مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :

سجل البنك خلال سنة 2022 تحسنا في مستوى مؤشر الملاءة المالية الذي بلغ مع موفى السنة 14,3 % أي بزيادة 0,3 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2021 وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2022 مع تسجيله لنتيجة صافية إيجابية قيمتها 118,7 م د.

## ■ مؤشر الملاءة المالية القاعدية TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

سجل البنك خلال سنة 2022 ارتفاعا على مستوى مؤشر الملاءة المالية القاعدية (TIER 1) بـ 0,8 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021 ليبلغ 11,6 % مع موفى سنة 2022.

## ■ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :

سجل البنك خلال سنة 2020 ارتفاعا في مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) وذلك بـ 4,8 نقطة مئوية ليبلغ 128,3 % في موفى شهر ديسمبر 2022 مقابل 123,5 % في موفى شهر ديسمبر 2021، ويفسر تغيير هذا المؤشر الشهري بارتفاع الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أكبر من نسق ارتفاع التدفقات النقدية المدفوعة.

## 4. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة هي شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست سنة 2005 وتخضع لإشراف وزارة المالية. ويبلغ رأس ماله 100 م د وتساهم فيه الدولة وباقي المساهمين العموميين بنسبة 100 %.

### أهم المؤشرات المالية :

من المتوقع أن يسجل البنك خلال سنة 2022 إنخفاضا على مستوى قيمة أصوله لتبلغ مع موفى السنة 290 م د مسجلا بذلك نقصا بقيمة 0,6- م د ونسبة 0,2- % مقارنة بسنة 2021، ويعود هذا الإنخفاض أساسا للتراجع المسجل في كل من قيمة التعهدات على الحرفاء بـ 3,1- م د ونسبة 1,3- % وفي قيمة الأصول الأخرى بـ 2,2- م د ونسبة 9,0- % مقابل إرتفاع في قيمة المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية بـ 4,7 م د ونسبة 18,9 % وفي قيمة محفظة الاستثمار بـ 0,2 م د ونسبة 10,6 %.

من المتوقع أن تبلغ قيمة ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك مع موفى سنة 2022 ما قيمته 14 م د مسجلة بذلك إستقرارا نسبيا مقارنة بسنة 2021، هذا وتمثل التسبقات من الشركة التونسية للضمان بعنوان المستحقات في النزاعات أكثر من 96 % من هذه الودائع.

من المتوقع أن يبلغ الناتج البنكي الصافي للبنك مع موفى سنة 2022 ما قيمته 9 م د ليسجل بذلك زيادة بقيمة 1,7 م د ونسبة 23 % مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك بالأساس للإرتفاع المسجل في قيمة كل من الهامش الصافي للفوائد المحقق من قبل البنك خلال نفس الفترة وذلك بـ 2,6 م د ونسبة 34,8 % مقابل إنخفاض في قيمة الهامش الصافي للعمولات بـ 0,9- م د ونسبة 900- %.

من المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2022 ما قيمته 11,3- م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 5,4- م د ونسبة 92,3- % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض

لتراجع قيمة نتيجة الاستغلال بـ 5,4 م د ونسبة 92,6 % خلال نفس الفترة وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة مخصصات المدخرات بـ 6,1 م د وفي قيمة أعباء الأعوان بـ 1,3 م د ونسبة 12,2 % مقابل إنخفاض في قيمة الأعباء العامة للاستغلال بـ 0,7 م د ونسبة 22,8 %، ونسق أقل لإرتفاع الناتج البنكي الصافي (زيادة بقيمة 1,7 م د ونسبة 23 %).

## ■ أهم الكسور المالية :

### ■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

من المتوقع أن يبلغ مؤشر الاستغلال للبنك خلال سنة 2022 نسبة 162 % مسجلا بذلك انخفاضا بـ 25,5 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك أساسا لارتفاع قيمة الأعباء العملية بنسبة 3,8 % مقابل نسق أكبر وأهم لارتفاع الناتج البنكي الصافي وذلك بنسبة 23 % خلال نفس الفترة.

### ■ الديون المصنفة (NPLS) :

سجل البنك خلال سنة 2022 ارتفاعا في نسبة الديون المصنفة بـ 3,4 نقاط مئوية لتبلغ 86,9 % مقابل 83,5 % سنة 2021، ويعود ذلك أساسا من ناحية إلى نهاية العمل بالتدابير الإستثنائية المقررة بمنشور البنك المركزي عدد 2020-06 المؤرخ في 19 مارس 2020 والمنقح بالمنشور عدد 2020-21 المؤرخ في 2020/12/31 والتي تمكنت من خلاله المؤسسات المنتفعة من المحافظة على نفس صنف المخاطر المتحصّل عليها قبل عملية تأجيل الأقساط التي حلّ أجلها في 30 مارس 2020 إلى غاية سبتمبر 2021. كما يعود هذا الإرتفاع إلى قلّة التعمّيدات الجديدة التي تمّ إمضاؤها خلال سنة 2022 مقابل ارتفاع الديون المصنّفة للبنك من سنة 2021 إلى سنة 2022.

### ■ مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :

سجلّ البنك خلال سنة 2022 انخفاضا في مستوى مؤشر الملاءة المالية الذي بلغ مع موفى السنة 2021 -2,83 % أي بانخفاض بـ 1,2 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2021 وذلك ناتج بالأساس عن انخفاض قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2022 التي أصبحت سلبية وبلغت قيمتها 22,3 م د.

### ■ مؤشر الملاءة المالية القاعدية TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

سجل البنك خلال سنة 2022 انخفاضا على مستوى مؤشر الملاءة المالية القاعدية (TIER 1) بـ 1,2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021 ليبلغ -2,83 % مع موفى سنة 2022.

### ■ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :

البنك غير معني بهذا المؤشر وفقا لمراسلة صادرة من البنك المركزي للبنك في 03 سبتمبر 2015.

## 5. البنك التونسي للتضامن :

أحدث البنك التونسي للتضامن 22 ديسمبر 1997 وهي شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية ويبلغ رأس ماله 60 م د تساهم فيه الدولة وبقية المساهمين العموميين بنسبة 69,26% ورغم أنه بنك شمولي فهو يختص في تمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة وتمويل جمعيات القروض الصغيرة والصيرفة الإسلامية.

### أهم المؤشرات المالية :

بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2021 ما قيمته 1677 م د مسجلا ارتفاعا بـ 91 م د أي بنسبة 5,7% مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس لارتفاع التعهدات على الحرفاء بما قدره 56 م د وبنسبة 4,3%.

كما ارتفع مجمل الأصول خلال سنة 2022 بما قدره 65,5 م د أي بنسبة 3,9%.

يمول البنك التونسي للتضامن نشاطه بالأساس عن طريق الاقتراضات والموارد الخصوصية التي بلغت سنة 2021 ما قيمته 1351 م د مسجلة ارتفاعا بقيمة 56 م د وبنسبة 4,3%. وقد شهدت هذه القروض والموارد الخصوصية تطورا بما قيمته 65,8 م د وبنسبة 4,9% خلال 2022.

بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2021 ما قيمته 56,5 م د ليسجل ارتفاعا بقيمة 10 م د أي بنسبة 21,5% مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى تطور الهامش الصافي للفوائد. كما شهد الناتج البنكي الصافي سنة 2022 تطورا بقيمة 3,4 م د أي بنسبة 6% مقارنة بسنة 2021.

سجلت النتيجة الصافية سنة 2021 تطورا بما قيمته 4,6 م د وبنسبة 55,6% مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع الناتج البنكي الصافي وانخفاض مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء بقيمة 3,5 م د وبنسبة 53,8%. في حين سجلت النتيجة الصافية سنة 2022 ارتفاعا بقيمة 2,1 م د وبنسبة 30% مقارنة بسنة 2021.

### أهم الكسور المالية :

#### ■ مؤشر الاستغلال (COEX) :

بلغ مؤشر الاستغلال خلال سنة 2021 نسبة 66,5% مسجلا ارتفاعا بـ 8,9 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك لارتفاع نسق تطور الأعباء العملية (31,5%) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (21,5%). وبلغ المؤشر خلال سنة 2022 نسبة 67,2% مسجلا ارتفاعا بـ 0,7 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2021.

## ■ الديون المصنفة (NPLS) :

سجل البنك خلال سنة 2021 ارتفاعا طفيفا في نسبة الديون المصنفة بنقطة مئوية مقارنة بسنة 2020. في حين سجل البنك تطور هذه النسبة خلال سنة 2022 حيث ارتفعت بـ 6,4 نقطة مئوية.

■ مؤشر الملاءة المالية : سجل مؤشر الملاءة المالية تراجعا طفيفا خلال سنة 2021 بـ 0,7 نقطة مئوية ليبلغ 36,2 % في حين سجل سنة 2022 ارتفاعا بـ 6,2 نقطة مئوية ليبلغ 42,4 %.

## ■ مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :

سجل مؤشر TIER 1 تراجع طفيفا بـ 0,7 نقطة مئوية ليبلغ 35,3 % في موفى شهر ديسمبر 2021 مقابل 36 % في موفى شهر ديسمبر 2020 وشهد ارتفاعا بـ 6,3 نقطة مئوية ليبلغ 41,6 % في موفى ديسمبر 2022

## ■ مؤشر تغطية السيولة قصير المدى LCR (نسبة دنيا 100 %) :

سجل مؤشر تغطية السيولة قصير المدى LCR تراجع طفيفا ليبلغ 342,7 % موفى شهر ديسمبر 2021 مقارنة بسنة 2020 الذي بلغ فيه 367,2 %. وقد واصل هذا المؤشر تراجعه ليبلغ 229,7 موفى شهر ديسمبر 2021.







## 1. الديوان الوطني للبريد :

تحليل لأهم المؤشرات والأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022

### • خلال الفترة 2020-2021 :

- ✓ إرتفع عدد بطاقات الدفع المتداولة من 2,6 مليون بطاقة سنة 2020 إلى 2,8 مليون بطاقة سنة 2021 أي بزيادة بلغت حوالي 200 ألف بطاقة وذلك نتيجة تطور عدد البطاقات المرتبطة بالحسابات الجارية البريدية المباعة e-dinar post والبطاقات مسبقة الدفع الخاصة بمؤسسات التمويل الصغير co-brandée.
- ✓ إرتفع عدد حسابات الإيداع البريدي من 4,1 مليون حساب سنة 2020 إلى 4,2 مليون حساب سنة 2021 أي بإرتفاع بـ 100 ألف حساب إيداع إضافي وذلك نتيجة الحملات التسويقية التي ينظمها البريد بمختلف مكاتب البريد.
- ✓ سجلت الموارد المتأتية من مختلف الأنشطة البريدية سنة 2021 إرتفاعا بنسبة 6,2% مقارنة بسنة 2020 ليبلغ رقم المعاملات 505,5 م د سنة 2021 ويعود ذلك إلى إرتفاع الإيرادات المتأتية من خدمة البريد السريع نتيجة تطور عدد بعائث البريد السريع الصادرة، كذلك إرتفاع الإيرادات المتأتية من خدمة الصرف بنسبة 21,7% خاصة على مستوى قاعة الصرف إضافة إلى إرتفاع الإيرادات المتأتية من خدمة السحب بواسطة البطاقات البنكية بنسبة 18,7% وذلك لتطور شبكة الموزعات الآلية للأوراق المالية التابعة للبريد.
- ✓ إرتفعت النتيجة المحاسبية لسنة 2021 بما قدره 17,7 م د مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا إلى إرتفاع الإيرادات المالية الصافية بما قدره 11,3 م د من جهة وإلى تحسن نتيجة الاستغلال بما قدره 8 م د من جهة أخرى.
- ✓ بلغ عدد الأعوان 8829 عونا سنة 2021 مسجلا بذلك إنخفاضا بـ 212 عونا وبنسبة 2,3% بالمقارنة مع سنة 2020 نتيجة إرتفاع حالات المغادرة.

### • خلال الفترة 2021-2022 :

- ✓ واصلت عدد البطاقات المتداولة إرتفاعها سنة 2022 لتبلغ 3,2 مليون بطاقة أي بزيادة بـ 400 ألف بطاقة نتيجة تواصل نسق تسويق بطاقات e-dinar post وبطاقات جرايتي في إطار الإتفاقية مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض وبطاقات social في إطار الإتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

- ✓ سجل عدد حسابات الإدخار البريدي تطورا بـ 100 ألف حساب ليبلغ 4,3 مليون حساب سنة 2022 مقارنة بـ 4,2 مليون حساب سنة 2021 نتيجة تواصل سياسة التسويق التي تتبعها المنشأة.
- ✓ تسجيل إرتفاع في المداخيل سنة 2022 بنسبة 22,1 % مقارنة بسنة 2021 ليبلغ رقم المعاملات 617 م د مقابل 505,5 م د سنة 2021 أي بزيادة بـ 111,5 م د ويعود ذلك إلى إرتفاع الإيرادات المتأتية من خدمة البرقيات العاجلة Web-telegram بنسبة 41,8 % وكذلك إلى إرتفاع الإيرادات المتأتية من خدمة التحويلات المالية عبر شبكة Money-Gram بنسبة 37,7 % والتي تم الدخول معها في شراكة أواخر سنة 2020، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات المتأتية من خدمة الصرف بنسبة 127,3 % وخاصة على مستوى قاعة الصرف وكذلك رجوع نسق الصرف اليدوي على مستوى شبكة مكاتب البريد.
- ✓ من المحتمل أن ترتفع النتيجة المحاسبية الصافية بما قدره 64,8 م د لتبلغ 85,3 م د سنة 2022 مقابل 20,5 م د سنة 2021 ويعود ذلك أساسا لتطور مداخيل التوظيفات المالية خاصة مع إرتفاع أسعار الفائدة المديرية ومبالغ التوظيفات.
- ✓ يبلغ عدد الأعوان 8868 عونا سنة 2022 أي بزيادة تقدر بـ 39 عون مقارنة بسنة 2021 ما يمثل الرصيد بين حالات المغادرة (291 عون) من جهة ومباشرة الإنتدابات الجديدة (330 عون) من جهة أخرى.

## 2. صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية :

### أهم المؤشرات المالية :

شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 انخفاضا بما قدره 10,1 م د مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 21,7 % ويعود هذا لانخفاض نتيجة الاستغلال بما قدره 6,8 م د أي بنسبة 61,9 % وتراجع إيرادات التوظيفات بما قدره 1,9 م د أي بنسبة 5,7 % . ومن المحتمل أن يسجل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية ايجابية قيمتها 50 م د مسجلة بذلك تطورا بما قدره 13,6 م د وبنسبة 37,6 % بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 18,1 م د أي بنسبة 435,6 % وذلك تبعا لاسترداد مدخرات بقيمة 16,5 م د.

مع الإشارة أنه تم اعداد القوائم المالية لسنة 2022 من طرف ادارة المحاسبة بالصندوق في انتظار انعقاد مجلس الادارة خلال شهر جويلية من سنة 2023 قصد ضبطها ثم عرضها على مراقب الحسابات (الذي تم تعيينه مؤخرا خلال شهر جوان 2023) للتدقيق فيها.

## أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 وتأثيرها على نشاط الصندوق ومؤشراته المالية :

- مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.
- تحويل الهبة السويسرية لفائدة البلديات المنتفعة في اطار استكمال برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.
- فتح اعتمادات بميزانية الدولة متعلقة بتنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وبعض البرامج الأخرى دون التصرف فيها من طرف الصندوق وتحويلها لفائدة البلديات المعنية.
- تقدم تنفيذ برنامج تمويل البلديات المحدثه عن طريق ثلاثة ممولين أجنب (قرض البنك الألماني للدولة, هبة الاتحاد الأوروبي وهبة وكالة التعاون الإيطالي).
- تنفيذ صفقات معدات لفائدة البلديات المحدثه ممولة على حساب قرض البنك الألماني للدولة, هبة الاتحاد الأوروبي وهبة وكالة التعاون إيطالي.
- تمديد آجال تنفيذ الاتفاقيات للجهات مع الممولين الأجانب إلى نهاية 2024 و2025.
- استغلال هبة الاتحاد الأوروبي المخصصة لتمويل برنامج التمكين المحلي بتحويل مساعدات بقيمة 114 م د لفائدة البلديات المعنية بالتوسعة.
- امضاء اتفاقية تمويل مع البنك الألماني KFW قصد تمويل البلديات المعنية بالتوسعة وذلك بداية من سنة 2023.
- محافظة الصندوق على تصنيفه السنوي AAtun على المدى البعيد و+F1 tun على المدى القصير متحصلا على افضل المراتب وطنيا بالنسبة للمؤسسات المالية والعمومية.
- تخصيص حصة الدولة من مرابيح الصندوق بقيمة 20 م د بعنوان سنة 2019 وما قبل و40 م د بعنوان سنة 2020 و30 م. د بعنوان سنة 2021.

## البناب الثاني : الصندوق الاجتماعي :

### جدول 28 : أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للصندوق الاجتماعي :

مؤشرات المؤشرات	المؤشرات المالية والمحاسبية		الموارد البشرية		النشاط		المؤشرات																			
	مؤشرات الموازنة	مؤشرات قائمة النتائج	مؤشرات قائمة النتائج	مؤشرات قائمة النتائج	مؤشرات قائمة النتائج	مؤشرات قائمة النتائج																				
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	مجموع الأصول	السيولة وما يعادل السيولة	الحرفاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية) 2	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (+/-)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال	مداخيل	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	المنخرطين النشطين	المنتفعون بجراية	المؤشرات	
4109	193,9	736,9	2,8	0	-2640,7	-2470,8	1468,4	129,8	915,8	104,1	-171,1	-171,1	3,7	18	-642	6184,5	5542,4	23,7	460	5518,8	60	1425	776,5	398,6	2020	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
4453,2	151,9	403,9	3,4	0	-2798,4	-2641,9	1654,7	96,6	1166,8	104,2	-158	-158	8,1	16,7	-1014,4	6843,7	5829,3	21,5	835	5807,8	59,9	1403	773,8	407,4	2021	
5517,5	216,1	635,7	5,1	0	-3377	-2799,9	2140,5	402,7	1198,2	103,4	-578,7	-578,7	7,8	18,2	-801,7	7036,7	6234,9	16,9	195	6218	60,6	1383	-	422,3	2022	التطور 2021-2020
344,2	-42,0	-333,0	0,6	0	-157,7	-171,1	186,3	-33,2	251	0,1	13	13	4,4	-1,3	-372,4	659,2	286,9	-2,2	375,0	289,0	-0,1	-22	-2,7	8,7	2022	
8,4	-21,7	-45,2	21,1	-	-6	-6,9	12,7	-25,6	27,4	0,1	7,6	7,6	118,5	-7,2	-58,0	10,7	5,2	-9,3	81,5	5,2	-0,1	-1,5	-0,3	2,2	2021-2020	
1064,3	64,2	231,8	1,7	0	-578,6	-158	485,8	306,1	31,4	-0,8	-420,6	-420,6	-0,3	1,5	212,7	193,0	405,6	-4,6	-640	410,2	0,7	-20	-	15	2020	التطور 2022-2021
23,9	%42,2	57,4	49,3	-	-20,7	-6	29,4	316,9	2,7	-0,8	-266,1	-266,1	-3,7	9	21	2,8	7,0	-21,4	-7,6	7,1	1,2	-1,4	-	3,7	النسبة (%)	
3364,2	0	49,4	1620,7	0	4119,7	-	7483,9	42,6	6983,1	176,7	816,1	816,1	3,3	0	815,7	2712,7	3525,2	-	-	3525,2	121,6	2843	3525,372	-	2020	
4013,7	0	52,9	2053,6	0	5154,6	-	9168,4	29,1	8615,5	178,3	1030,8	1030,8	2,9	0	1029,6	2811,6	3838,3	-	-	3838,3	123,9	2791	3599,265	-	2021	
-	0	-	2336	0	6187,8	-	10719,4	75,5	10196,9	176,4	1030,9	1030,9	8,2	0	1021,1	3109,4	4130,5	-	-	4130,5	127,2	2729	3554,575	-	2022	الصندوق الوطني للتأمين على المرض
-	0	-	2336	0	6187,8	-	10719,4	75,5	10196,9	176,4	1030,9	1030,9	8,2	0	1021,1	3109,4	4130,5	-	-	4130,5	127,2	2729	3554,575	-	2022	

معطيات سنة 2022 مؤقتة لم يتم بعد ضبطها من قبل مجلس الإدارة



## أ. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2020-2022 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خلال الفترة 2020-2022 انخفاضا ملحوظا بقيمة 407,6 م د وبنسبة 238,2 % حيث مرت من 171,1 سلبيا إلى 578.7 سلبيا سنة 2022.

سجل الصندوق سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 158- م د مقابل تسجيله لخسائر بلغت قيمتها 171,1- م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا نسبيا في نتيجته الصافية بقيمة 13 م د وبنسبة 7,6 %، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع للزيادة المسجلة على مستوى المبالغ المحوِّلة من الدولة لفائدة الصندوق بعنوان المساهمة التضامنيَّة الاجتماعية (من 460 م د سنة 2020 إلى 500 م د سنة 2021 أي بزيادة قدرها 40 م د) وبمعنوا دعم مالي من الدولة لفائدة الصندوق (0 م د سنة 2020 و335 م د سنة 2021) مقابل انخفاض مسجّل في نتيجة الاستغلال بقيمة 372,4 م د وبنسبة 58 % ناتج بالأساس عن ارتفاع تكلفة الأنظمة الاجتماعية بنسق أكبر من نسق ارتفاع مداخيل الأنظمة الاجتماعية (بسبب ارتفاع عدد المنتفعين بجراية تقاعد مقابل انخفاض عدد المنخرطين النشيطين بالصندوق).

من المتوقع أن يسجل الصندوق مع موفى سنة 2022 انخفاضا في نتيجته الصافية بقيمة 420,6 م د وبنسبة 266,1 % بالمقارنة مع سنة 2021 لتبلغ مع موفى سنة 2022 ما قيمته 578,7- م د، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض للنقص المسجل على مستوى المبالغ المحوِّلة من الدولة لفائدة الصندوق بعنوان المساهمة التضامنيَّة الاجتماعية (من 500 م د سنة 2021 إلى 195 م د مرتقبة سنة 2022 أي بانخفاض قدره 305 م د) وبمعنوا دعم مالي من الدولة لفائدة الصندوق (من 335 م د سنة 2021 إلى 0 م د مرتقب سنة 2022)، مقابل ارتفاع نسبي مسجّل في نتيجة الاستغلال بقيمة 212,7 م د وبنسبة 21 % (من 1014,4- م د سنة 2021 إلى 801,7- م د مرتقبة خلال سنة 2022) ناتج بالأساس عن ارتفاع إيرادات الأنظمة الاجتماعية بنسق أكبر من نسق ارتفاع تكلفة الأنظمة الاجتماعية (بسبب ارتفاع المداخيل بعنوان التعديل الآلي للجرايات وخاصة المحمولة على كاهل المؤسّسات المشغّلة).

## II. الصندوق الوطني للتأمين على المرض :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للصندوق الوطني للتأمين على المرض خلال الفترة 2022-2020 ارتفاعا بقيمة 214,8 م د ونسبة 26,3 % حيث مرت من 816,1 م د سنة 2020 إلى 1030,9 م د سنة 2022. سجلت النتيجة الصافية للصندوق سنة 2021 ارتفاعا بما قدره 214,7 م د ونسبة 26,3 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 213,9 م د ونسبة 26,2 % نظرا لارتفاع الهامش الخام للنتيجة الفنية بقيمة 230,1 م د ونسبة 19,9 % لتبلغ 1385,4 م د سنة 2021 مقابل 1155,3 م د سنة 2020.

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية سنة 2022 استقرارا نسبيا مقارنة بسنة 2021 لتبلغ 1030,9 م د مقابل 1030,8 م د سنة 2021، ويعود ذلك لتطور إيرادات الاستغلال بنفس حجم الأعباء تقريبا حيث سجلت الإيرادات ارتفاعا بـ 292,2 م د مقارنة بسنة 2021 مقابل تطور أعباء الاستغلال بما قدره 297,8 م د في نفس السنة.

ولالإشارة فقد شهدت مستحقات الصندوق لدى صندوق الضمان الاجتماعي ارتفاعا حيث بلغت سنة 2022 ما قيمته 8787,7 م د مقابل 7280,0 م د سنة 2021 و 5775,8 م د سنة 2020 وهو ما أدى إلى ارتفاع مجموع أصول الصندوق لتبلغ 9168,4 م د سنة 2021 مقابل 7483,9 م د سنة 2020 مسجلا ارتفاعا بنسبة 22,5 % كما سجلت هذه الأصول تطورا بنسبة 16,9 % سنة 2022 لتبلغ 10719,4 م د.

كما ارتفعت ديون الصندوق تجاه المزودين بنسبة 26,7 % بين سنة 2020 و 2021 لتبلغ 2053,6 م د كما واصلت ارتفاعها سنة 2022 بنسبة 13,8 % لتصل إلى 2336,035 م د وذلك نتيجة لضعف تحويلات صندوق الضمان الاجتماعي لمستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان المساهمات.

## III. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2021 بما قدره 182,8 م د ونسبة 16,7 % مقارنة بسنة 2020 حيث سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2021 نتيجة صافية سلبية بقيمة 1274,3 م د



مقابل 1091,5- م د سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بـ143,9 م د ونسبة 12,7 % حيث سجل الهامش الخام (للنتيجة الفنية) انخفاضا بقيمة 191,2 م د لتبلغ 945,2- م د سنة 2021 مقابل 745- م د سنة 2020 ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الفنية بقيمة 319,2 م د مقابل نمو الأعباء الفنية بـ510,4 م د من ناحية وانخفاض قيمة مخصصات المدخرات بعنوان حسابات المنخرطين بـ30,4 م د تبعا لتحسن نسبة الاستخلاص مقارنة بسنة 2020.

ومن المحتمل أن يسجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية سلبية بقيمة 961,5 م د مسجلة تراجعا في الخسائر بقيمة 312,8 م د ونسبة 24,5 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الأخرى الناتج أساسا عن مبلغ المساهمة التضامنية المسجلة بالقوائم المالية لسنة 2022 والبالغة 247,7 م د من ناحية والارتفاع في تطور نسق الإيرادات الفنية من 9,3 % سنة 2021 إلى 11,2 % سنة 2022، بالإضافة إلى انخفاض مخصصات المدخرات سنة 2022 بقيمة 59,5 م د ونسبة 29,1 % نتيجة انخفاض نسق تطوّر ديون المساهمين والذي يعود بدوره إلى اجراءات العفو الاجتماعي.

## الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 :

### الترفيح في الأجر الأدنى

- الترفيح في الأجر الأدنى المهني المضمون من 1,938 د إلى 2,064 د في الساعة بداية من غرة أكتوبر 2020 بمقتضى الأمر عدد 1069 لسنة 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.
- الترفيح في الأجر الأدنى الفلاحي المضمون من 15,504 د إلى 16,512 د في اليوم بداية من غرة أكتوبر 2020 بمقتضى الأمر عدد 1070 لسنة 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون.

### الإجراءات المتعلقة بجائحة كورونا :

- بمقتضى المرسوم الحكومي عدد 3 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 تم ضبط إجراءات اجتماعية استثنائية و ظرفية مرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجزة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقيا من تفشي «فيروس كورونا» ( كوفيد 19).



- بمقتضى القانون عدد 78 لسنة 2019 مؤرخ في 23/12/2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020 بالفصل 39 منه تم إعفاء الأجراء وأصحاب الجرايات ذوي الدخل المحدود من المساهمة الاجتماعية التضامنية.
- إجراءات لمساعدة المؤسسات المتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا: تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان من الجنسية التونسية خلال الفترة الممتدة من غرة أكتوبر 2020 إلى غاية 30 جوان 2021 لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية التي توقفت عن النشاط بصفة مؤقتة جزئيا أو كليا أو المتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا «كوفيد - 19» والتي تحافظ على أعوانها وتثبت دفع أجورهم ومساهماتهم الاجتماعية وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 32 وفي فقرته الرابعة من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021.
- طبقا لمنشور السيد وزير الشؤون الاجتماعية عدد 10 المؤرخ في 18 جوان 2021، تنتفع المؤسسات الناشطة في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا من تداعيات تفشي فيروس كورونا «كوفيد 19» وتطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل للفترة الممتدة من 9 إلى 16 ماي 2021 بـ:
  - ✓ تأجيل خلاص المساهمات المحمولة على المؤجر بعنوان الثلاثية الثانية لسنة 2021 وجدولتها على امتداد الثلاثيتين الثالثة والرابعة لسنة 2021.
  - ✓ تعليق إجراءات الاستخلاص والتنفيذ والتبعات القانونية بخصوص المساهمات المتعلقة بالثلاثية الثانية لسنة 2021 فقط دون سواها في حق كل مؤسسة تحترم خلاص أقساط الجدولة في آجالها المضبوطة.
  - ✓ الإعفاء من خطايا التأخير عند استكمال خلاص أصل المساهمات المحمولة على المؤجر للثلاثية الثانية لسنة 2021.

## البياب الثالث : الوضعية المالية ل 40 منشأة مقسمة حسب الوزارات : 1. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة المالية :

جدول 29 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت إشراف وزارة المالية :

مؤشرات الموازنة		المؤشرات المالية والمحاسبية										مؤشرات قائمة النتائج		الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات											
		2020	2021	2022	2020	2021	2022	2020	2021	2022	2020									2021	2022	2020	2021	2022	2020	2021	2022		
مجموع الخصوم	603,0	230,9	72,2	299,8	71,2	322,5	403,0	365,9	81,7	22,0	85,6	12,0	12,0	-	1,7	4,5	445,3	449,8	2,4	-	447,5	59,1	152,9	479,3	283,8	2020	منبجور	الوكالة الوطنية للتيق والوقيد	
مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	563,1	202,0	66,5	294,6	39,8	281,1	298,6	421,4	42,6	27,0	100,7	96,9	96,9	-	10,6	107,0	418,0	525,0	2,6	-	522,4	68,6	151,5	471,5	309	2021	منبجور	الوكالة الوطنية للتيق والوقيد	
الخصوم الجارية الأخرى	327,8	55,5	79,9	192,4	112,3	184,2	201,7	394,4	104,9	37,5	87,1	135,0	135,0	-	21,4	153,4	443,8	597,1	3,0	-	594,2	74,3	144,8	463,3	302	2021	وقفي	الوكالة الوطنية للتيق والوقيد	
المزودون والحسابات المتصلة بهم	-39,9	-28,9	-5,8	-5,2	-31,4	41,4	104,4	55,4	-39,1	5,0	15,1	84,9	84,9	-	8,9	102,5	-27,3	75,2	0,2	-	75,0	9,5	-14	-7,8	25,2	الغراق	%	التطور	
القروض الأكثر من سنة	-6,6	-12,5	-8,0	-1,7	-44,1	-12,8	-25,9	15,2	-47,8	22,6	17,6	705,7	705,7	-	517,1	2268,6	-6,1	16,7	9,9	-	16,7	16,1	-0,9	-1,6	8,9	الغراق	%	التطور	
الأموال الذاتية قبل التخصيص	-235,2	-146,5	13,5	-102,2	72,5	96,9	96,9	-27,0	62,2	10,6	-13,6	38,1	38,1	-	10,8	46,3	25,8	72,1	0,4	-	71,8	5,7	-67	-8,2	-7	الغراق	%	التطور	
النتائج الموجلة	-41,8	-72,5	20,3	-34,7	182,1	-34,5	-32,4	-6,4	146,0	39,1	-13,5	39,4	39,4	-	102,3	43,3	6,2	13,7	13,6	-	13,7	8,3	-4,4	-1,7	-2,3	%	2020	منبجور	2021-2021
مجموع الأصول	511,2	240,9	42,8	171,3	56,3	227,4	260,9	283,8	91,8	41,1	36,6	0,6	0,6	0,5	-4,6	-3,0	271,1	268,2	4,8	-	263,4	21,4	40,3	279,1	177,2	2020	منبجور	المصنع التيق بالتقروان	
السيولة وما يعادل السيولة	433,1	162,2	58,6	176,7	35,6	-201,0	-260,3	232,1	55,0	31,3	34,4	26,3	26,3	0,2	8,3	35,7	200,4	236,0	5,1	-	230,9	20,5	38,5	212,9	158,2	2021	منبجور	المصنع التيق بالتقروان	
الحرفاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	393,7	38,7	56,0	209,5	89,6	-151,2	-233,9	242,5	95,4	7,5	33,4	49,0	49,0	0,4	10,1	59,4	214,6	274,1	5,9	-	268,2	19,9	36,2	223,7	165,9	2022	وقفي	المصنع التيق بالتقروان	
مجموع الأصول الثابتة الصافية	-78,1	-78,6	15,9	5,4	-20,7	26,5	0,6	-51,6	-36,8	-9,7	-2,3	25,7	25,7	-0,2	12,8	38,6	-70,8	-32,2	0,3	-	-32,5	-0,9	-18	-66,2	-19	الغراق	%	التطور	
النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	-15,3	-32,7	37,1	3,2	-36,8	-11,6	-0,2	-18,2	-40,1	23,7	-6,1	4437,9	4437,9	-51,1	281,5	1299,1	-26,1	-12,0	6,5	-	-12,3	-4,2	-4,5	-23,7	-10,7	%	التطور	2021-2020	
النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	-39,4	-123,6	-2,7	32,8	54,0	49,8	26,3	10,4	40,3	23,8	-1,0	22,7	22,7	0,2	1,9	23,8	14,3	38,1	0,8	-	37,3	-0,6	-23	10,8	7,7	الغراق	%	التطور	
إيرادات التوظيفات	-9,1	-76,2	-4,5	18,6	151,7	-24,8	-10,1	4,5	73,3	76,0	-2,9	86,1	86,1	81,8	22,5	66,7	7,1	16,1	15,8	-	16,1	-2,8	-6,0	5,1	4,9	%	التطور	2022-2021	



## 1. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد :

تحليل لأهم المؤشرات والأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022

### • خلال الفترة 2020-2021 :

- ✓ إرتفع رقم المعاملات من 447,5 م د في سنة 2020 إلى 522,4 م د في سنة 2021 أي بزيادة بلغت 74,9 م د والتي تعود للترفيح في أسعاربيع مواد الاختصاص للعموم .
- ✓ بلغ مجموع أعباء الإستغلال 418,0 م د في موفى سنة 2021 مقابل 445,3 م د في سنة 2020 ويعود ذلك أساسا لتراجع حجم شراءات السجائر الأجنبية بـ 32 م د مقابل إرتفاع مشتريات المواد الأولية بـ 21 م د للترفيح في الإنتاج
- ✓ بلغت أعباء الأعوان 68,6 م د في سنة 2021 مقابل 59,1 م د خلال سنة 2020 وذلك نتيجة تسوية وضعية جملة من العملة والأعوان العرضيين العاملين بمراكززراعة التبغ الراجعة بالنظر للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.
- ✓ إرتفعت القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية خلال سنة 2021 وذلك نتيجة إعادة تقييم الأصول بـ 29 م د والتفويت في أصول زال الإنتفاع بها بقيمة خام مقيدة محاسبيا بـ 13 م د وإقتناء أصول جديدة بـ 4 م د وإستهلاكات إضافية بـ 5 م د.
- ✓ بلغ مجموع الأعباء المالية 10,6 م د في موفى سنة 2021مقابل 1,7 م د في سنة 2020 وذلك نتيجة إرتفاع سعرالصرف بالنسبة إلى العمليات بالعملة الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.
- ✓ إنخفاض طفيف في رصيد المزددين والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 294,6 م د في سنة 2021 مقابل 299,8 م د خلال سنة 2021.
- ✓ إنخفاض رصيد الخصوم البنكية من 230,9 م د في سنة 2020 إلى 202,0 م د سنة 2021 وذلك نتيجة تحويل جزء من تسبيقات الخزينة إلى قروض خزينة.
- ✓ سجلت قائمة النتائج للوكالة سنة 2021 أرباحا بـ 96,9 م د مقابل 12,0 م د سنة 2020 وتعود هذه الأرباح بالأساس إلى الترفيح في أسعاربيع مواد الاختصاص خلال شهري مارس وأوت 2020 وإنعكاس ذلك على مبيعات كامل سنة 2021 إضافة للترفيح المنجز خلال شهر جويلية 2021 وهو ما مكن من تحقيق هامش تجاري إيجابي على بيوعات السجائر المحلية والأجنبية.

## • خلال الفترة 2021-2022 :

- ✓ إرتفع رقم المعاملات من 522,4 م د في سنة 2021 إلى 594,1 م د في سنة 2022 أي بزيادة بلغت 71,7 م د وتميزت مبيعات الوكالة في سنة 2022 بالترفيح في أسعار بيع مواد الاختصاص وإرتفاع بيوعات سجائر 20 مارس الذهبي بنسبة 7 % وإرتفاع مبيعات منتوجات المعسل بـ 3,7 م د.
- ✓ بلغ مجموع أعباء الإستغلال 443,7 م د في موفى سنة 2022 مقابل 417,9 م د في سنة 2021 حيث إرتفعت قيمة مشتريات التموينات المستهلكة لتبلغ 144,1 م د في سنة 2022 مقابل 134,8 م د خلال سنة 2021.
- ✓ بلغت أعباء الأعوان 74,2 م د في سنة 2022 مقابل 68,6 م د خلال سنة 2021 وذلك نتيجة الترفيح في قيمة الامتيازات العينية لفائدة الأعوان (تبعاً للترفيح في أسعار البيع للعموم) والزيادات العامة في الأجور.
- ✓ إنخفضت القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية خلال سنة 2022 وذلك نتيجة إرتفاع الاستهلاكات.
- ✓ بلغ مجموع الأعباء المالية 21,4 م د في موفى سنة 2022 مقابل 10,5 م د في سنة 2021 وذلك نتيجة إرتفاع سعر الصرف بالنسبة إلى العمليات بالعملة الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي
- ✓ إنخفض رصيد المزددين والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 192,4 م د في سنة 2022 مقابل 294,6 م د خلال سنة 2021 وذلك نتيجة إنخفاض رصيد المزددين الأجانب بـ 80,2 م د
- ✓ إنخفض رصيد الخصوم البنكية من 202 م د في سنة 2021 إلى 55,4 م د سنة 2022 وذلك نتيجة تحويل تسبيقات الخزينة إلى قروض من الخزينة العامة للبلاد التونسية.
- ✓ سجلت قائمة النتائج للوكالة سنة 2022 أرباحاً بـ 135 م د مقابل 96,8 م د سنة 2021 وتعود هذه الأرباح بالأساس إلى الترفيح في أسعار بيع مواد الاختصاص خلال سنة 2022 وتحقيق هامش تجاري إيجابي على بيوعات السجائر الأجنبية بـ 29,2 م د خلال سنة 2022 وإرتفاع بيوعات سجائر 20 مارس الذهبي بنسبة 7 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

## 2. مصنع التبغ بالقيروان :

تحليل لأهم المؤشرات والأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022

## • خلال الفترة 2020-2021 :

- ✓ تراجع رقم المعاملات من 263,4 م د في سنة 2020 إلى 230,9 م د في سنة 2021 أي بإنخفاض بلغ 32,5 م د والذي يعزى للتراجع الهام في الإنتاج والمبيعات والذي إستوعب أثر الترفيح في أسعار بيع مواد الاختصاص للعموم.

- ✓ بلغ مجموع أعباء الإستغلال 200,4 م د في موفى سنة 2021 مقابل 271,1 م د في سنة 2020 ويعود ذلك أساسا لتراجع حجم مشتريات السجائر الأجنبية بـ 56 م د إضافة لتراجع مشتريات المواد الأولية نتيجة تراجع الإنتاج.
- ✓ بلغت أعباء الأعوان 20,5 م د في سنة 2021 مقابل 21,4 م د خلال سنة 2020 وذلك نتيجة إنخفاض عدد الأعوان تبعا للتقاعد القانوني والمبكر.
- ✓ تراجع القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية خلال سنة 2021 بـ 2,3 م د نتيجة إرتفاع مجموع الإستهلاكات خاصة منها المرتبطة بمجمع جديد للإنتاج دخل حيز الإستغلال مع أواخر سنة 2019.
- ✓ بلغ مجموع الأعباء المالية 8,3 م د في موفى سنة 2021 مقابل أرباح صرف بـ 4,6 م د في سنة 2020 وذلك نتيجة إرتفاع سعر الصرف بالنسبة إلى العمليات بالعملة الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.
- ✓ إرتفاع طفيف في رصيد المزودين والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 176,7 م د في سنة 2021 مقابل 171,3 م د خلال سنة 2021.
- ✓ إنخفاض رصيد الخصوم البنكية من 240,9 م د في سنة 2020 إلى 162,2 م د سنة 2021 وذلك نتيجة خلاص جزء من تسبيقات الخزينة.
- ✓ سجلت قائمة النتائج للمصنع سنة 2021 أرباحا بـ 26,3 م د مقابل 0,6 م د سنة 2020 وتعود هذه الأرباح بالأساس إلى الترفيع في أسعار بيع مواد الاختصاص خلال شهري مارس وأوت 2020 وإنعكاس ذلك على مبيعات كامل سنة 2021 إضافة للترفيع المنجز خلال شهر جويلية 2021 وهو ما مكن من تحقيق هامش تجاري إيجابي على بيوعات السجائر المحلية والأجنبية.

#### • خلال الفترة 2021-2022 :

- ✓ إرتفاع رقم المعاملات من 230,9 م د في سنة 2021 إلى 268,2 م د في سنة 2022 أي بزيادة بلغت 37,3 م د والتي تعزى لإرتفاع الكميات المباعة بـ 10,8 مليون علبة إضافة لأثر الترفيع في أسعار البيع للعموم المنجز خلال شهر مارس 2022.
- ✓ بلغ مجموع أعباء الإستغلال 214,6 م د في موفى سنة 2022 مقابل 200,4 م د في سنة 2021.
- ✓ بلغت أعباء الأعوان 19,9 م د في سنة 2021 مقابل 20,5 م د خلال سنة 2020 وذلك نتيجة تواصل تراجع عدد الأعوان تبعا للتقاعد القانوني والمبكر.

- ✓ بلغ مجموع الأعباء المالية 10,1 م د في موفى سنة 2021 مقابل 8,3 م د في سنة 2021 وذلك نتيجة تواصل إرتفاع سعر الصرف بالنسبة إلى العمليات بالعملة الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.
- ✓ إرتفاع في رصيد المزودين والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 209,5 م د في سنة 2021 مقابل 176,7 م د خلال سنة 2021.
- ✓ إنخفاض رصيد الخصوم البنكية من 162,2 م د في سنة 2021 إلى 38,7 م د سنة 2022 وذلك نتيجة مواصلة خلاص تسبيقات الخزينة.
- ✓ سجلت قائمة النتائج للمصنع سنة 2022 أرباحا بـ 49,0 م د مقابل 26,3 م د سنة 2022 وتعود هذه الأرباح بالأساس إلى الترفيع في أسعار بيع مواد الاختصاص خلال سنة 2022 وتحقيق هامش تجاري إيجابي على بيوعات السجائر الأجنبية والتونسية هذا إضافة للإرتفاع في الكميات الجمالية للمبيعات بنسبة 5,1 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

### 3. وكالة الكحول :

تحليل لأهم المؤشرات والأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022

#### • خلال الفترة 2020-2021 :

- ✓ تراجع رقم المعاملات من 9,5 م د في سنة 2020 إلى 7,7 م د في سنة 2021 أي بإنخفاض بلغ 1,8 م د حيث سجلت مبيعات الكحول سنة 2021 تراجعا بـ 5570 هكل وبنسبة 16,7 % مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا التراجع بالأساس إلى نفاذ مخزون الكحول المطلقة وعدم التمكن من توريد هذا النوع إلا في أواخر سنة 2021، بالإضافة إلى إعتقاد الوكالة سياسة تقنين مبيعات الكحول طيبة الطعم نظرا لعدم توفر مخزون كافي خلال السداسي الأول من سنة 2021.
- ✓ وأمام تراجع مبيعات الوكالة وتراجع مداخيلها إضافة لخلاص الكميات الموردة مع أواخر سنة 2021 فقد بلغت السيولة مع موفى سنة 2021 ما قيمته 3,3 م د مقابل 9,8 م د موفى سنة 2020 أي بنقص قدره 6,5 م د.
- ✓ بلغت أعباء الأعوان 3,4 م د في سنة 2021 مقابل 4,1 م د خلال سنة 2020 بنقص بـ 17% حيث أن الإرتفاع المسجل سنة 2020 كان نتيجة خلاص فارق المساهمات إثر تسوية وضعية إنخراط بعض الأعوان من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية.



✓ بلغ مجموع الأعباء المالية 0,18 م د في موفى سنة 2021 مقابل 0,07 م د في سنة 2020 وذلك نتيجة حصول الوكالة على قرض الخزينة خلال سنة 2021 لخلاص القسط الثالث من صفقة الكحول طيبة الطعم.

✓ سجلت النتيجة المحاسبية للوكالة خلال سنة 2021 خسارة تقدر بـ 4,6 م د مقابل نتيجة سلبية أيضا تقدر بـ 3,6 م د سنة 2020، وتعود أسباب هذه الخسارة أساسا إلى تقلص المبيعات، بالإضافة إلى الزيادة في تكاليف شراءات الكحول علاوة على الزيادة في نفقات التسيير.

#### • خلال الفترة 2021-2022 :

✓ إرتفاع رقم المعاملات من 7,7 م د في سنة 2021 إلى 10,3 م د في سنة 2022 أي بزيادة بلغت 2,6 م د وبنسبة 33,8% وذلك بالرغم ما سجلته مبيعات الكحول خلال سنة 2022 من تراجع بـ 2714 هكل وبنسبة 9,7% مقارنة بسنة 2021 ويعود الإرتفاع في رقم المعاملات للترفيح الذي تم إقراره بنسبة 50% في أسعار مختلف نوعيات الكحول خلال شهر مارس من سنة 2022.

✓ بلغ مجموع الأعباء المالية 0,66 م د في موفى سنة 2022 مقابل 0,18 م د في سنة 2021 وذلك نتيجة حصول الوكالة على قرض من البنك الوطني الفلاحي خلال سنة 2022 لتمويل شراءات الكحول، بالإضافة إلى إرتفاع خسائر أسعار الصرف المقدره بحوالي 0,45 م د.

✓ إنخفاض رصيد المزودين والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 0,2 م د في سنة 2022 مقابل 1,5 م د خلال سنة 2021 وذلك نتيجة خلاص فواتير المزودين الأجانب.

✓ بلغت النتيجة الصافية خلال سنة 2022 ما قيمته 12,1 م د مقابل -4,6 م د سنة 2021 أي تطور إيجابي قدره 16,7 م د متأتي أساسا من الإسترداد على مدخرات للمخاطر تم تكوينها خلال فترات سابقة وتم رفعها بعد إستيفاء الموجبات القانونية.

#### 4. شركة شبكة تونس للتجارة :

تحليل لأهم المؤشرات والأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022

#### • خلال الفترة 2020-2021 :

✓ إرتفاع رقم المعاملات من 6,9 م د في سنة 2020 إلى 9,1 م د في سنة 2021 أي بزيادة بلغت 2,2 م د وبنسبة 32,0% والذي يعود للترفيح في تعريفات خدمات الوساطة الوثائقية بنسبة 20%



إبتداء من غرة أفريل 2021. هذا إضافة لإرتفاع عدد الملفات المعالجة عبر منظومة الشباك الموحد للتجارة الخارجية بما قدره 300 000 ملف وبنسبة 14 % مقارنة بسنة 2020.

✓ بلغ عدد الأعوان 59 سنة 2021 مسجلا بذلك إنخفاضا بـ 07 أعوان وبنسبة 10,6 % مقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك لحالات المغادرة وبالتالي إنخفاض في أعباء الأعوان سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

✓ إرتفاع القيمة الصافية للأصول خلال سنة 2021 بـ 4,3 م د نتيجة إرتفاع مجموع التوظيفات أصلا وفوائد معاد توظيفها وذلك نتيجة إتباع الشركة سياسة في توظيف مرابحها السنوية.

✓ إرتفاع طفيف في رصيد المزودين والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 0,5 م د في سنة 2021 مقابل 0,4 م د خلال سنة 2020.

✓ سجلت قائمة النتائج لشركة شبكة تونس للتجارة سنة 2021 أرباحا بـ 4,7 م د مقابل 2,4 م د سنة 2020 وتعود هذه الأرباح إلى الترفيع في تعريفات خدمات الوساطة الوثاقية وإرتفاع النشاط.

#### • خلال الفترة 2021-2022 :

✓ إرتفاع رقم المعاملات من 9,1 م د في سنة 2021 إلى 9,8 م د في سنة 2022 أي بزيادة بلغت 0,7 م د وبنسبة 7,7 % والذي يعود لإرتفاع عدد الملفات المعالجة عبر منظومة الشباك الموحد للتجارة الخارجية بما قدره 100 000 ملف وبنسبة 2,6 % مقارنة بسنة 2021. هذا إضافة للإنعكاس المالي للترفيع في تعريفات الخدمات التي تم إقرارها خلال شهر أفريل 2021 على كامل سنة 2022.

✓ بلغ عدد الأعوان 59 سنة 2022 مسجلا بذلك إستقرارا مقارنة مع سنة 2021.

✓ إرتفاع القيمة الصافية للأصول خلال سنة 2022 بـ 5,7 م د نتيجة إرتفاع مجموع التوظيفات أصلا والفوائد المعاد توظيفها وذلك نتيجة مواصلة إتباع الشركة سياسة في توظيف مرابحها السنوية.

✓ إستقرار في رصيد المزودين والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 0,4 م د في سنة 2022 مقابل 0,4 م د خلال سنة 2021.

سجلت قائمة النتائج لشركة شبكة تونس للتجارة سنة 2022 أرباحا بـ 5,6 م د مقابل 4,7 م د سنة 2020 وتعود هذه الأرباح إضافة لإرتفاع مداخيل الإستغلال المرتبطة بتطور نشاط الوساطة الوثاقية إلى ارتفاع كذلك لموارد التوظيفات للمؤسسة.











## 1. شركة الخطوط التونسية :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية لشركة الخطوط التونسية خلال الفترة 2022-2020 ارتفاعا بقيمة 15,5 م د ونسبة 6,6 %، حيث من المحتمل أن تشهد النتيجة الصافية للشركة مع موفى سنة 2021 انخفاضا بقيمة 179,5 م د ونسبة 76,7 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 139,7 م د ونسبة 62,5 % وارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 19,3 م د ونسبة 332,8 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية لشركة الخطوط التونسية مع موفى سنة 2022 ما قيمته 218,5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 195 م د ونسبة 47,2 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 195,9 م د ونسبة 53,9 %.

### الأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020 :

قامت الشركة بتعزيز أسطولها بـ 4 طائرات في إطار عملية (Sale and lease back) وذلك على النحو التالي :

- طائرة سنة 2021
- 3 طائرات سنة 2022

## 2. ديوان الطيران المدني والمطارات :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للديوان خلال الفترة 2022-2020 ارتفاعا بقيمة 369,6 م د ونسبة 150.3 %، حيث شهدت النتيجة الصافية للديوان مع موفى سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 77.6 م د ونسبة 31,6 % بالمقارنة مع سنة 2020 لكنها تبقى سلبية ودون المطلوب، ويعود ذلك أساسا إلى الارتفاع النسبي لنشاط الديوان وارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 97,4 م د ونسبة 36 %.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية للديوان مع موفى سنة 2022 ما قيمته 123,7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 292 م د ونسبة 173,5 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 293,7 م د ونسبة 169,6 %.



## الأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020 :

أهم حدث أثر على جميع القطاعات وخاصة قطاع النقل الجوي الذي يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا من أزمة كوفيد 19 وموجاتها المتتالية التي تسببت في خسائر غير مسبوقه شملت كل الفاعلين في القطاع. هذا وبما أن الحركة الجوية تمثل المعيار الأساسي المحدد لتطور أنشطة الديوان على كل المستويات فإن كل انخفاض أو ارتفاع لهذه الحركة ينعكس على الموازنات المالية للديوان.

## 3. الشركة التونسية للملاحة :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة 2022-2020 تطورا ملحوظا بقيمة 62,2 م د ونسبة 122,7 % حيث مرت من -58.2 م د سنة 2020 إلى 11.5 م د سنة 2022.

من المحتمل أن تشهد النتيجة الصافية للشركة التونسية للملاحة موفى سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 67,1 م د ونسبة 132,3 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بـ 57,3 م د ونسبة 212,2 % تبعا لتطور إيرادات الاستغلال بنسق أكبر من ارتفاع أعباء الاستغلال من جهة وانخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 3.4 م د ونسبة 10.7 % من جهة أخرى.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية بقيمة 11.5 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 4,9 م د ونسبة 29.9 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع نتيجة الاستغلال بقيمة 8 م د ونسبة 26,4 % تبعا لتطور إيرادات الاستغلال بنسق أقل من ارتفاع أعباء الاستغلال.

## الأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020 :

لم تكن الشركة التونسية للملاحة خلال سنة 2020 في منأى من الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي مرت بها البلاد التونسية. حيث كان للقرارات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا تداعيات سلبية مباشرة على مستوى نشاط الشركة ومن المحتمل أن تعود الشركة خلال الفترة 2022-2021 بطريقة تدريجية إلى نسقها العادي على مستوى نشاطها.

## 4. ديوان البحرية التجارية والموانئ :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للديوان خلال الفترة 2022-2020 ارتفاعا بقيمة 22,8 م د ونسبة 68,7 %، حيث من المحتمل أن تشهد النتيجة الصافية للديوان مع موفى سنة 2021



ارتفاعا بقيمة 28,4 م د ونسبة 85,8 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 24 م د ونسبة 78,7 % مقارنة بسنة 2020.

ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية للديوان مع موفى سنة 2022 ما قيمته 56 م د مسجلة بذلك انخفاضا قدره 5,6 م د ونسبة 9,1 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بما قيمته 11,5 م د ونسبة 21,1 % بالمقارنة مع سنة 2021.

### الأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020 :

تسجيل ارتفاع في مخصصات الاستهلاكات والمدخرات وذلك بعد تحيين سياسة المدخرات في شأن المستحقات المشكوك في خلاصها وذلك بالترفيغ في نسبة تسجيل المدخرات بـ 25 % لكل الديون المتراوحة أقدميتها بين سنة وستين والأخرى المتراوحة بين سنتين وثلاث سنوات.

### 5. شركة نقل تونس :

#### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة 2022-2020 انخفاضا بقيمة 9,3 م د ونسبة 4,3 % حيث مرت من نتيجة سلبية بـ 215,1 م د. سنة 2020 إلى 224,4 م د سلبا سنة 2022.

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية لشركة نقل تونس لسنة 2021 إنخفاضا بما قدره 10,5 م د ونسبة 4,9 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 12,2 م د ونسبة 6,3 %.

ومن المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية سلبية بقيمة 224,4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 1,2 م د ونسبة 0,5 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 5,3 م د ونسبة 2,6 % لتبلغ -200,5 م د سنة 2022 مقابل -205,8 م د سنة 2021.

### الأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020 :

تفاقت الوضعية المالية الصعبة لشركة نقل تونس خلال سنة 2020 مع تفشي جائحة كورونا في بداية مارس 2020 مما انجر عنه اتخاذ العديد من الإجراءات على الصعيد الوطني ونذكر من أهمها إغلاق الحدود الجوية والبحرية والبرية بداية من 17 مارس 2020، إعلان الحضر الصحي الشامل من 22 مارس إلى 03 ماي ثم إعلان الحضر الصحي الموجه على مرحلتين إلى غاية 04 جوان إضافة إلى الإعلان عن حظر الجولان في العديد من المناسبات خلال كامل السنة.

لم تتمكن الشركة من انجاز استثمارات في باب عتاد النقل نظرا للضغوطات المالية وخاصة على مستوى السيولة مما انجر عنه عدم قدرتها على تمويل تكاليف اقتناء الحافلات.

## 6. الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة 2022-2020 انخفاضا بقيمة 18,6 م د وبنسبة 18 %، حيث سجلت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية نتيجة صافية سلبية بقيمة 137,3 م د مع موفى سنة 2021 أي تراجعاً بقيمة 33,9 م د وبنسبة 32,8 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بـ 25,9 م د وبنسبة 34,9 % وارتفاع أعباء المالية الصافية بقيمة 3 م د وبنسبة 9,9 %.

ومن المحتمل كذلك أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية سلبية بقيمة 122 م د مسجلة بذلك ارتفاعاً بقيمة 15,3 م د وبنسبة 11,1 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 0,7 م د وبنسبة 0,7 % وتراجع الأعباء المالية الصافية بقيمة 9,8 م د وبنسبة 29,3 %.

### الأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020 :

أسندت الدولة التونسية الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة 2020 منحة استثنائية بقيمة 40 م د في إطار تعويض الانخفاض الكبير في رقم المعاملات أثناء جائحة كورونا.

## 7. الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية للشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس خلال الفترة 2022-2020 ارتفاعاً ملحوظاً بقيمة 6,5 م د وبنسبة 68,4 %، حيث مرت من (-9,5) م د سنة 2020 إلى (-3) م د سنة 2022. شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 انخفاضا ملحوظاً بقيمة 6,8 م د وبنسبة 71,6 % مقارنة بسنة 2020 وتعود بالأساس إلى انخفاض نتيجة الاستغلال خلال سنة 2021 بقيمة 6 م د وبنسبة 750 % وارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 1 م د وبنسبة 11,5 %.

سجلت النتيجة الصافية لسنة 2022 تحسناً بقيمة قدرت بـ 13,3 م د وبنسبة 81,6 % مقارنة بسنة 2021 وتعود بالأساس إلى تحسن نتيجة الاستغلال خلال سنة 2022 بقيمة 11,3 م د وبنسبة 166,2 % مقابل انخفاض طفيف للأعباء المالية الصافية بقيمة 0,2 م د وبنسبة 2,1 %.

## الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 :

تحصلت الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس من الدولة التونسية خلال سنة 2022 على منحة استغلال بقيمة 64,3 م د مقابل منحة استغلال بقيمة 52,5 م د خلال سنة 2021 و 58,7 م د سنة 2020.

تحصلت الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس من الدولة التونسية خلال سنة 2022 على منحة استثمار بقيمة 5,8 م د مقابل منحة استثمار بقيمة 3,1 م د خلال سنة 2021 و 1,5 م د سنة 2020.

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 2,6 م د مقابل 0,4 م د سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 2,2 م د بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى اقتناء 04 حافلات رفاهة جديدة بقيمة 1,8 م د سنة 2021. كما بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة مع موفى سنة 2022 ما قيمته 4,9 م د مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 2,3 م د بالمقارنة مع سنة 2021 وذلك لتمويل تكاليف اقتناء حافلات جديدة بقيمة 3,5 م د وانجاز استثمارات مختلفة (تجهيزات، صيانة وتهيئة...) بقيمة 1,4 م د.

## 8. الشركة الجهوية للنقل ببنزرت :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2020-2022 :

من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية للشركة الجهوية للنقل ببنزرت خلال الفترة 2020-2022 ارتفاعا ملحوظا بقيمة 0,8 م د وبنسبة 800 %، حيث مرت من (-0,1) م د سنة 2020 إلى 0,9 م د سنة 2022.

شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,6 م د وبنسبة 1240,7 % مقارنة بسنة 2020 وتعود بالأساس إلى انخفاض نتيجة الاستغلال لسنة 2021 بقيمة 2,2 م د وبنسبة 633,7 % وارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 0,3 م د وبنسبة 33,3 %

سجلت النتيجة الصافية لسنة 2022 تحسنا بقيمة إيجابية قدرت بـ1,5 م د وبنسبة 248,5 % مقارنة بسنة 2021 وتعود بالأساس إلى تحسن نتيجة الاستغلال خلال سنة 2022 بقيمة 3,7 م د وبنسبة 196,7 % مقارنة بسنة 2021 وانخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 1 م د وبنسبة 166,7 %.

## الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 :

تأثر نشاط الاستغلال خلال سنة 2020 بتداعيات إجراءات الحجر الصحي والقيود على النقل قصد الحد من انتشار فيروس كورونا خاصة، حيث امتدت تأثيرات هذه الإجراءات إلى غاية الثلاثي الأخير من سنة 2021 اذ شهدت هذه الفترة توقف أحيانا جزئي وأحيانا كلي للنقل ليعود النشاط إلى نسقه العادي في سنة 2022.

تحصّلت الشركة الجهوية للنقل بينزرت من الدولة التونسية خلال سنة 2022 على منحة استغلال بقيمة 31,9 م د مقابل منحة استغلال بقيمة 27,8 م د خلال سنة 2021 و 31 م د سنة 2020.

## 9. الوكالة الفنية للنقل البري :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للوكالة خلال الفترة 2022-2020 ارتفاعا بقيمة 6,8 م د ونسبة 66,7 %، حيث سجلت الوكالة الفنية للنقل البري نتيجة صافية إيجابية بـ 0,02 م د أي بارتفاع بقيمة 10,2 م د ونسبة 100,1 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قيمته 10,5 م د ونسبة 93,7 %.

ومن المحتمل أن تسجل الوكالة مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية سلبية بقيمة -3,4 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 3,4 م د ويعود ذلك إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 3 م د ونسبة 428,6 % لتبلغ -3,7 م د، نتيجة لتراجع إيرادات عمليات الفحص الفني خاصة بحوالي 5,2 %.

### الأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020 :

شهد نشاط الوكالة تطورا ايجابيا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى عودة النشاط بعد جائحة كورونا، في المقابل تراجع نشاط الوكالة سنة 2022 بصفة ملحوظة خاصة فيما يتعلق بعمليات الفحص الفني.

















مؤشرات الموازنة		المؤشرات المالية والمحاسبية																الموارد البشرية		النشاط		طبيعة المؤشرات					
		مؤشرات قائمة النتائج																									
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	مجموع الأصول	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	السيولة وما يعادل السيولة	الحرفاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية) 2	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (-/+)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال	مداخيل	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	نشاط عدد 2	نشاط عدد 1	المؤشرات	الوكالة العقارية الصناعية	
م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.		م.د.
135,2	5	31,3	8,5	18,8	91,4	11,1	226,6	51	4,7	15,7	-0,9	-0,9	3,1	-1,8	-2	18,9	16,9	0,7	0	16,2	7,1	205		143242	منجز	2020	
132,8	5,3	31,8	9,3	13,9	89,6	10,2	222,3	42,1	4,1	15,5	-2,3	-2,3	2,1	-2	-2,3	15,5	13,2	0,6	0	12,6	7,3	205		168383	منجز	2021	
133,3	0,5	33,6	14,4	13,3	91,6	4,9	224,8	25,7	4,1	16,1	0,7	0,7	1,8	0,3	-0,9	11,7	10,7	0,8	0	9,9	7,2	187		200763	وقفي	2022	
-2,4	0,3	0,5	0,7	-4,9	-1,8	-0,9	-4,2	-9,0	-0,5	-0,2	-1,4	-1,4	-1,0	-0,2	-0,4	-3,3	-3,7	-0,1	0	-3,6	0,2	0		25141	البلغة	التطور	
-1,8	6,4	1,5	8,4	-26,1	-2	-8,4	-1,9	-17,6	-11,6	-1	144,5	144,5	-32,5	9,2	19,8	-17,6	-21,9	-15,5	0	-22,2	3,1	0		17,6	%	2021-2020	
0,5	-4,8	1,8	5,1	-0,5	2,0	-5,3	2,5	-16,3	0,0	0,5	3	3	-0,3	2,3	1,4	-3,9	-2,5	0,2	0	-2,7	-0,1	-18,0		32380	البلغة	التطور	
0,4	-89,8	5,6	55,6	-3,9	2,3	-51,8	1,1	-38,8	0,0	3,5	130,2	130,2	-13,5	112,5	59,6	-24,8	-18,7	35,8	0	-21,3	-1,1	-8,8		19,2	%	2022-2021	

(1) الم تحظى بعد بموافقة مجلس إدارة المنشأة

## 1. الشركة التونسية لصناعة الحديد «الغولاذ» :

تمّ تدارك الخسائر المسجلة على مستوى النتيجة الصافية لسنة 2021 بما قدره 18.9 م د مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 42.2 % ويعود هذا التطور إلى إرتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 23.6 م د وبنسبة 256.5 % والمتأتية اساسا من تراجع أعباء الاستغلال بقيمة 21.8 م د وبنسبة 12.5 % من جهة، وارتفاع الاعباء المالية الصافية بما قدره 4.7 م د وبنسبة 12.7 % من جهة أخرى.

هذا ومن المتوقع أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية إيجابية قيمتها 1.8 م د مسجلة بذلك تحسنا ما قدره 27.7 م د وبنسبة 106.9 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك اساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 24.6 م د وبنسبة 170.8 % والمتأتية من تراجع أعباء الاستغلال بقيمة 16 م د وبنسبة 10.5 % مقابل تطور إيرادات الاستغلال بقيمة 8.6 م د وبنسبة 5.1 %.

هذا وتجدر الإشارة بتواصل تسجيل الشركة التونسية لصناعة الحديد «الغولاذ» الخسائر التي بلغت مع موفى سنة 2022 حوالي 398.9 م د وبلوغ الأموال الذاتية 335.0 م د سلمي مما يضع الشركة تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية والذي ينص على وجوبية أن لا تقل الأموال الذاتية للشركات خفية الاسم عن نصف رأس المال.

## 2. الشركة التونسية للكهرباء والغاز :

تمّ تدارك الخسائر المسجلة على مستوى النتيجة الصافية لسنة 2021 بما قدره 17 م د مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 29,9 % ويعود هذا التطور إلى إرتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 171 م د وبنسبة 128.3 % وارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 172 م د وبنسبة 100.7 % وانخفاض الأرباح العادية الأخرى بقيمة 3 م د وانخفاض الخسائر العادية الأخرى بما قدره 22 م د.

بخصوص التعديلات المحاسبية لسنة 2021 فإنه كان لها تأثير هام على مستوى النتيجة المحاسبية بما قيمته 3512 م د من جهة وعلى الأموال الذاتية قبل التخصيص والنتائج المؤجلة من جهة أخرى. وتعود هذه التعديلات المحاسبية إلى إدراج منح بعنوان دعم المحروقات للفترة الممتدة بين 2016 و2021 رغم ان هذا المبلغ لم يتم ضبطه بصفة نهائية خاصة وأنّ هذه المسألة مازالت في طور المناقشة بين مصالح وزارة المالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى 2022 نتيجة صافية سلبية قيمتها 1113- م د مسجلة بذلك ترجعا ما قدره 1071- م د وبنسبة 2507 % بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك اساسا إلى العودة لنسق الطلب على الكهرباء والغاز وعودة صعود سعر برميل النفط بسبب الازمة الروسية الأوكرانية.

### 3. الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق :

#### أهم المؤشرات المالية والأحداث المميزة للفترة 2022-2020

توقف انتاج الشركة من الورق وعجين الحلفاء والمواد الكيميائية (0 طن) خلال سنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى عدم استكمال أعمال تشغيل المرجل الحراري نظرا لاستحالة مواصلة العمل مع المزود التركي حيث تم فسخ العقد معه بداية من 2020/11/04 ولجوء الشركة إلى القيام باستشارة دولية موسّعة لاستكمال الأشغال وتشغيل المرجل الحراري حيث تم امضاء العقد مع المزود الجديد وفتح الاعتماد المستندي وطبقا للعقد الممضى بين الطرفين انطلقت الأشغال بداية من تاريخ 14 جوان 2021.

تمّ بتاريخ 25 أفريل 2021 عقد مجلس وزاري تطرّق إلى برنامج إعادة هيكلة الشركة وتم عرض مخرجاته على أنظار مجلس الإدارة في 31 ماي 2021 وهي تتلخص في :

- ✓ إسناد قرض خزينة لمواجهة مصاريف الأجور، التأمين، صيانة وحدة الورق، الآداءات
- ✓ إعداد برنامج تطهير مالي واجتماعي،
- ✓ إعادة تأهيل وسائل الإنتاج مع التخلي على وحدة الحلكمة،
- ✓ تحسين الحوكمة والتخلي على مشروع نقل مصانع الشركة والتوليد الذاتي للطاقة.

وقد شهدت سنة 2022 عودة الشركة تدريجيا إلى سالف نشاطها حيث شهدت وحدة إنتاج الورق عودة إلى النشاط بتاريخ 14 أكتوبر 2022 وذلك بعد أن تم إصلاح المرجل الحراري الجديد ودخوله حيز الاستغلال وقد تمّ إنتاج 1545 طن من الورق خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من سنة 2022 في حين تواصل توقف وحدات انتاج العجين والمواد الكيميائية طيلة سنتي 2021 و2022.

من المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 39,4 م د مسجلة بذلك تحسّنا قدره 11 م د وبنسبة 0,2 % بالمقارنة مع سنة 2020 ومن المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية 38- م د سنة 2022 أي بتحسّن طفيف بقيمة 1,5 م د وبنسبة 3,7 % ويعود هذا التحسّن الطفيف إلى تراجع قيمة الأعباء المالية الصافية حيث من المتوقع أن تبلغ 5,8 م د سنة 2021 مقابل 11 م د خلال سنة 2020 أي بتراجع بنسبة 47,8 % ومن المتوقع أن تبلغ الأعباء المالية الصافية 5,7 م د خلال سنة 2022.

#### 4. شركة اسمنت بنزرت :

- أهم ما ميّز الفترة الممتدة 2022-2020 هو تقلّص في النشاط ناتج عن عدم تحقيق الطّاقة العاديّة للإنتاج المقدّرة بـ 900 ألف طن سنويًا، حيث بالرغم من التحسّن الطفيف المسجل على مستوى انتاج الكلنكر بنسبة 7,1 % خلال سنة 2021 مقارنة سنة 2020، تراجع انتاج الشركة من الكلنكر بنسبة 24 %

خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى :

✓ التوقفات المتعددة المرتبطة بالإشكال العقاري للقطعتين 56 و57 من المقطع، وخاصة لأطول فترة بـ 32 يوما والتي امتدت من 2022/11/07 إلى 2022/12/09 والتي أدت إلى تراجع قيمة المخزون بحوالي 10.351- م د.

✓ ركود الطلب المحلي.

✓ الخسائر المنجزة عن عمليات التصدير، بما أن أسعار الصادرات (حسب السوق العالمية) هي أقل من سعر التكلفة، فالمؤسسة مرغمة على تحمل الخسائر المنجزة عن عمليات التصدير من ناحية لتوفير الموارد اللازمة لاستمرار نشاط الشركة ومن ناحية أخرى لتجنب تكلفة تدهور المخزونات وتكاليف مناولة المنتج، والأعباء المالية اللازمة لتمويل دورة الاستغلال. وقد قررت مصالح الشركة ارجاء عمليات التصدير خلال النصف الثاني من عام 2022.

✓ ارتفاع أسعار المواد المستهلكة، وسعر الطاقة الذي يشكل حوالي 50% من سعر التكلفة أساسا منها سعر فحم الكوك البترولي بنسبة تقارب 43% وسعر الفيول بنسبة تقارب 33%.

■ تدهورت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2021 بقيمة 6,4 م د وبنسبة 1514,3% حيث بلغت -6,8 م د سنة 2021 مقابل -0,4 م د سنة 2020 ويعود هذا إلى تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 11,5 م د أي بنسبة 84,5% حيث بلغت 2,1 م د سنة 2021 مقابل 13,6 م د سنة 2020، وفي المقابل تراجعت الأعباء المالية الصافية بقيمة 4,8 م د وبنسبة 34% حيث بلغت 9,3 م د سنة 2021 مقابل 14,1 م د سنة 2020.

■ تواصل تدهور النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2022 بقيمة 22,1 م د وبنسبة 325,6% حيث بلغت -29 م د سنة 2022 مقابل -6,8 م د سنة 2021 ويعود ذلك إلى تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 19,3 م د أي بنسبة 914,5% حيث بلغت -17,2 م د سنة 2022 مقابل 2,1 م د سنة 2021 وارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 2,6 م د سنة 2022 أي بنسبة 27,9% حيث بلغت 11,8 م د سنة 2022 مقابل 9,3 م د سنة 2021.

## 5. شركة اسمنت أم الكليل :

### أهم المؤشرات المالية والأحداث المميزة للفترة 2020-2022

تميزت الفترة الممتدة (2020-2022) بتراجع الانتاج وانخفاض المبيعات وذلك نتيجة لتداعيات جائحة كورونا من جهة ومن جهة اخرى للمنافسة الشرسة في قطاع الاسمنت وتقلص الطلب الداخلي على مادة الاسمنت والتوقفات الفجئية للإنتاج الناتجة عن الاعطاب في آلة الانتاج باعتبار تقادمها عبر الزمن وعدم توفر السيولة للشركة للقيام بالاستثمارات اللازمة والقيام بأعمال الصيانة واقتناء قطع الغيار هذا إلى جانب تسجيل ارتفاع أسعارها بالأسواق العالمية.



تمكنت الشركة خلال سنة 2021 من تحقيق رقم معاملات بقيمة 63,9 م د مقابل 51,5 م د خلال سنة 2020 أي بارتفاع قدره 12,4 م د ونسبة 24,1 %.

بلغت أعباء الاستغلال 90,2 م د سنة 2021 مقابل 77,9 م د خلال سنة 2020، مسجلة ارتفاعا بقيمة 12,3 م د ونسبة 15,8 % وهو متأتي بالأساس من ارتفاع مشتريات التموينات المستهلكة بما قيمته 14,7 م د المتأتي من ارتفاع قيمة مشتريات المواد الطاقية خلال سنة 2021 بقيمة 11,9 م د مقارنة بسنة 2020 ويمثل استهلاك الكهرباء والغاز والفحم الحجري 71 % من رقم المعاملات سنة 2021 مقابل 66 % سنة 2020.

سجلت الشركة نتيجة صافية سلبية بقيمة 25,8 م د سنة 2021 مقابل نتيجة صافية سلبية بقيمة 24,9 م د خلال سنة 2020 أي بتراجع بنسبة 3,8 %.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة خلال سنة 2022 رقم معاملات بقيمة 81,7 م د أي بارتفاع بقيمة 17,8 م د ونسبة 27,9 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك إلى تحقيق رقم معاملات في السوق الخارجية بقيمة 7,8 م د حيث توجهت الشركة إلى السوق الليبية خلال شهر فيفري 2022 نتيجة لتدني الطلب المحلي على منتوجاتها خلال فترة ركود السوق (شهري جانفي وفيفري) وذلك لتوفير السيولة اللازمة لتمويل الخزينة ودفع مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة نتيجة صافية سلبية بقيمة 22 م د سنة 2022 أي بتحسّن طفيف بقيمة 3,8 م د بالمقارنة مع سنة 2021 ونسبة 14,7 %

## 6. الشركة التونسية للتنقيب :

### أهم المؤشرات المالية والأحداث المميزة للفترة 2020-2021

كان لتفشي الوباء خلال الفترة 2020-2021 وغلق الحدود تأثير كبير على وضعية قطاع الحفر والاستكشاف في العالم إذ تراجع سعر الخام ليصل إلى مستويات دنيا، وبالتالي تراجع الطلب على الحفارات في العالم. وقد كان لما ذكرناه تأثيرا مباشرا على وضعية النشاط والنتائج المالية للشركة التونسية للتنقيب. إذ توقفت أنشطة الحفارات بصفة تكاد تكون كلية في الثلاثي الأخير من سنة 2020 والثلاثي الأول من سنة 2021 مع تراجعها ببقية الأيام وهو ما انجر عنه انخفاض حاد في المداخيل التي مرت من حوالي 58 م د سنتي 2018 و2019 إلى 31,8 م د سنة 2020 و 25,9 م د سنة 2021. وتبعا لذلك مرت النتيجة الصافية من 8,4 م د سنة 2018 و 2,1 م د سنة 2019 إلى نتائج سلبية بلغت 10- م د سنة 2020 و 19,8- م د سنة 2021. وأدت هذه المؤشرات إلى تفاقم الصعوبات المالية مع تراجع حاد في السيولة، كما تميزت نفس الفترة بارتفاع التوترات الاجتماعية من اضطرابات واعتصامات بالقرب من المنشآت النفطية مما أدى إلى تعطيل أو تأجيل بعض المشاريع وهو ما ساهم في الزيادة من حدة الازمة.

## • خلال الفترة 2021-2022 :

اما بالنسبة لسنة 2022 فبالرغم من عودة الطلب العالمي للبترول وارتفاع اسعار الخام لتتجاوز 100 دولار للبرميل إلى انه تم تسجيل تراجع في عدد الآبار المنجزة في البلاد التونسية من 6 آبار سنة 2021 إلى بئروحدة سنة 2022 تم انجازها من قبل الشركة التونسية للتنقيب والتي اقتصر ببقية نشاطها على صيانة الآبار. كما سجل عدد الرخص المسندة تراجعاً من 19 رخصة سنة 2021 إلى 16 رخصة سنة 2022. وقد تواصلت تأثيرات تفشي الوباء والازمة المالية على المؤشرات المالية للشركة فبالرغم من عودة الحفارات إلى النشاط الطبيعي فان الشركة تجد صعوبات في الايفاء بتعهداتها المالية التي تضخمت نهاية سنة 2022 بالإضافة إلى ارتفاع الديون تجاه البنوك خلال نفس الفترة من 5,6 م د إلى 17 م د مما أدى إلى ارتفاع الاعباء المالية. وتباعاً لذلك، بلغت قيمة المال المتداول لسنة 2022 أرقاماً سلبية بلغت حوالي 3,3- م د مقابل 2,6 م د لسنة 2021، و21,5 م د سنة 2020 وهو ما يعكس عمق وخطورة الازمة المالية ويوضح ان الشركة عاجزة على تمويل مصاريف الاستغلال عن طريق المال المتداول ولجوءها إلى الاقتراض لتمويل الاستغلال.

## 7. شركة النقل بواسطة الانابيب :

### أهم المؤشرات المالية والأحداث المميزة للفترة 2020-2022

## • خلال الفترة 2020-2021 :

يعود الفارق في النتيجة الصافية بين سنة 2020 وسنة 2021 إلى انعكاس وتداعيات جائحة كورونا على المؤشرات المالية لسنة 2020 خاصة على مستوى نشاط أنبوبي الشركة وبالخصوص أنبوب وقود الطائرات المرتبط نشاطه بصفة مباشرة بمستوى نشاط مطار تونس قرطاج والذي سجل تراجعاً حاداً ناتج عن شبه توقف نشاط النقل الجوي، ولم تشهد هذه المؤشرات المالية تحسناً ملحوظاً في أواخر سنة 2021، مما يفسر الارتفاع الطفيف للنتيجة الصافية في هذه السنة والناتج أساساً عن ضعف نتيجة 2020 وبداية عودة النشاط الطبيعي للشركة خلال سنة 2021.

## • خلال الفترة 2021-2022 :

على مستوى النتيجة الصافية يفسر الارتفاع بين سنة 2022 وسنة 2021 بارتفاع نتيجة الإستغلال بنسبة 26 % وارتفاع إيرادات التوظيفات بـ 32 % وارتفاع الأرباح العادية الأخرى بنسبة 205 % على إثر احتساب فوائض تأخير على الحرفاء بقيمة 621 ألف دينار، مقابل ارتفاع الخسائر العادية الأخرى بـ 443 ألف دينار.

على مستوى الكميات المنقولة عبر أنبوب بنزرت رادس: يفسر انخفاض حجم الكميات المنقولة خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بالأساس بانخفاض الكميات المنقولة من مادة الغازوال على إثر الإضطرابات المسجلة خلال السداسية الثانية من سنة 2022 في تزويد السوق الوطنية بهذه المادة. على مستوى الكميات



المنقولة عبر أنبوب رادس مطار تونس قرطاج يفسر الإرتفاع بارتفاع الطلب على مستوى مطار تونس قرطاج من مادة وقود الطائرات بعد تسجيل تحسن خلال سنة 2022 في نشاط النقل الجوي. اما على مستوى مداخل النقل يفسر التراجع بنسبة 1,56 % بانخفاض مجموع الكميات المنقولة بحوالي 4 % مقابل تسجيل ترفيعات في تعريفات النقل.

## 8. الشركة التونسية لصناعات التكرير :

### أهم المؤشرات المالية والأحداث المميزة للفترة 2022-2020

وفقا للقوائم المالية الوقتية للسنة المحاسبية 2021 للشركة التونسية لصناعات التكرير، سجلت الشركة نتيجة صافية سلبية بقيمة 624,6- م د، غير أنه يجري حاليا التنسيق بين مصالح الشركة ومصالح وزارة المالية قصد تمكين المؤسسة من تحقيق نتيجة صافية متوازنة في حدود 0 مليون دينار طبقا لما ورد بالجدول أعلاه وذلك عبر إدماج عائدات عنصر الخزن الاحتياطي المدرج بهيكله أسعار بيع المواد البترولية والبالغ قيمتها 624,6 مليون دينار ضمن إيرادات الشركة.

وعلى هذا الأساس، وفي انتظار صدور قرار مشترك بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة قصد إنجاز التسوية المذكورة، فإنه من المحتمل أن تسجل الشركة سنة 2021 نتيجة متوازنة قيمتها 0 م د، لتسجل بذلك تراجعا بقيمة 59,1 م د وبنسبة 100 % مقارنة بسنة 2020 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في النتيجة المحاسبية بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد التعافي النسبي من جائحة كورونا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بالإضافة إلى الارتفاع في أعبائها المالية الصافية بقيمة 86,5 م د وبنسبة 240,3 %.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة التونسية لصناعات التكرير سنة 2022 نتيجة صافية سلبية بقيمة 2374,3 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 2374,3- م د مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع نتيجة الاستغلال بقيمة 2252,6 م د وبنسبة 1601- % سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

### الأحداث المميزة للفترة 2022-2020

أثرت جائحة كورونا على نشاط الشركة حيث تراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وبلغ معدل سعر برميل النفط الخام 44,5 دولار البرميل تزامنا مع تراجع الاستهلاك الوطني من المحروقات مما ساهم في تراجع منحة دعم المحروقات التي بلغت 594 مليون دينار وتحقيق الشركة أرباح بقيمة 59,1 مليون دينار.

شهد الاقتصاد الوطني سنة 2021 تعافي نسبي من الجائحة وارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وبلغ معدل سعر برميل النفط الخام 70,7 دولار البرميل تزامنا مع ارتفاع الاستهلاك الوطني من المحروقات مما اثر على منحة دعم المحروقات التي ارتفعت إلى حدود 2073 مليون دينار.

شهد معدّل سعر النفط الخام «برنت» خلال سنة 2022 ارتفاعا مقارنة بالسنة السابقة، تبعا للتدخّل العسكري الروسي في أوكرانيا وبالتالي ارتفاع الطلب على المواد البترولية، واضطرابا على مستوى مسالك التوزيع حيث بلغ المعدل السنوي 101.2 دولار للبرميل بزيادة بـ 30.5 دولار للبرميل أي بنسبة 43 % عمّا كان عليه في سنة 2021 (70.7 دولار للبرميل).

شهد معدّل سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال سنة 2022 ارتفاعا مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ معدل سعر الصرف السنوي 3,1046 دينار/ الدولار سنة 2022 مقابل 2,7945 دينار/ الدولار نهاية سنة 2021 أي بنسبة 11 %.

رغم ارتفاع كلفة توريد المواد البترولية نظرا لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فإنّ هيكلة أسعار المواد البترولية لم تعدّل خلال سنة 2022 بالنسبة المطلوب مما انجرّ عنه تحمّل الشركة للفارق بين كلفة التوريد وسعر البيع.

لم تتمكن الشركة من ضبط قوائمها المالية النهائية لسنة 2021 وذلك للأسباب سالفة الذكر والمتعلقة بإدماج عائدات عنصر الخزن الاحتياطي المدرج بهيكلة أسعار بيع المواد البترولية بقيمة 624.6 م د ضمن إيرادات الشركة (عملية بصدد التسوية).

## 9. الشركة الوطنية لتوزيع البترول :

### أهم المؤشرات المالية والأحداث المميزة للفترة 2020-2022

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة 2022-2020 تحسنا ملحوظا بقيمة 81,3 م د وبنسبة 272,8 %، حيث سجّلت الشركة الوطنية لتوزيع البترول سنة 2021 نتيجة صافية إيجابية قيمتها 28,5 م د أي بارتفاع بقيمة 58,3 م د وبنسبة 195,7 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة المسجّلة على مستوى نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 55,9 م د وبنسبة 182,7 % نتيجة ارتفاع إيرادات استغلال الشركة بقيمة 214,9 م د وبنسبة 11,8 % أي بنسق أكبر من ارتفاع أعباء استغلال الشركة (8,6 %) من جهة، وكذلك إلى ارتفاع قيمة الأرباح العاديّة الأخرى بما قيمته 6,9 م د وبنسبة 118,3 % من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تواصل الشركة خلال سنة 2022 تسجيل أرباح حيث يتوقع أن تبلغ نتائجها الصافية ما قيمته 51,5 م د لتسجل بذلك ارتفاعا بقيمة 23 م د وبنسبة 80,7 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويمكن تفسير هذا الارتفاع أساسا بالزيادة الهامة المسجّلة في نتيجة استغلال الشركة وذلك بما قيمته 18,2 م د وبنسبة 71,9 % تبعا لارتفاع مبيعاتها من جهة وللتفريع في أسعار البيع للعموم وفي هامش ربح شركات توزيع البترول من جهة أخرى، وكذلك بتسجيل الشركة لزيادة هامّة على مستوى إيرادات التوظيفات بما قيمته 21,7 م د وبنسبة 529,3 % خلال نفس الفترة.

## الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 وتأثيرها على نشاط الشركة ومؤشراتها المالية :

تميزت الفترة الممتدة 2020-2022 (عوامل خارجية وعوامل داخلية) بـ :

- ✓ تفشي جائحة كورونا في بداية مارس 2020 مما انجر عنه اتخاذ العديد من الإجراءات على الصعيد الوطني ونذكر من أهمها إغلاق الحدود الجوية والبحرية والبرية بداية من 17 مارس 2020، إعلان الحضر الصحي الشامل من 22 مارس إلى 03 ماي ثم إعلان الحضر الصحي الموجه على مرحلتين إلى غاية 04 جوان إضافة إلى الإعلان عن حظر الجولان في العديد من المناسبات خلال كامل السنة.
- ✓ اضطرابات في التزود للمواد البتروليّة في سنة 2022 (مادّة القازوال العادي والبنزين الخالي من الرصاص)
- ✓ التعديل الأوتوماتيكي الشهري لأسعار بيع مواد البنزين الخالي من الرصاص والقازوال العادي والقازوال الخالي من الكبريت، والذي انجر عنه تغيير في هيكله أسعار هذه المواد خلال سنة 2022 وذلك بتاريخ 01 فيفري و01 مارس و14 أفريل و18 سبتمبر و24 نوفمبر 2022، وذلك بالتّرفيع في سعر البيع للعموم وهامش ربح الشركات،
- ✓ تبعا لتسجيل الشركة لأرباح بقيمة 28,5 م د بعنوان السنة المحاسبية 2021، قرّرت الجلسة العامّة العادية المنعقدة بتاريخ 28 فيفري 2023 والمخصّصة للمصادقة على هذه القوائم توزيع أرباح على المساهمين برأس مال الشركة بقيمة 15 مليون دينار، ويبلغ نصيب الدولة منها 14,99863 مليون دينار (تمتلك 99,9% من رأس مالها).

## 10. المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية :

### أهم المؤشرات المالية والأحداث المميزة للفترة 2020-2022

#### • خلال الفترة 2020-2021 :

تميزت سنة 2021 بإرتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي لتبلغ 71 دولار كمعدل للسنة مقابل 42 دولار كمعدل لسنة 2020. وقد إنعكس إرتفاع سعر الخام وإرتفاع الكميات المباعة سوى من النفط أو الغاز على مداخيل المؤسسة التي شهدت تطورا بـ 625,5 م د منها 300 م د بعنوان النفط و275,5 م د بعنوان الغاز الطبيعي و50 م د بعنوان الغاز السائل. هذا وقد حققت 5 حقول وهي حقول صدر بعل ونوارة وأدم والحاجب قببية وعشطروت من جملة 36 حقلا ما نسبته 58% من المداخيل الجمالية بما يقابل 958 م د.

نتيجة إرتفاع رقم المعاملات عرفت الضرائب والأداءات تطورا بـ 212 م د كما شهدت شراءات التموينات وأعباء أخرى إرتفاعا بـ 58 م د نتيجة عودة نسق الإنتاج مقارنة بسنة 2020 كما شهدت مخصصات الإستهلاكات والمدخرات إرتفاعا بـ 86 م د وكنتييجة إرتفعت الأعباء الجمالية بـ 362 م د.

إنعكس الإرتفاع في المداخيل والإرتفاع في الأعباء على النتائج المحاسبية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بعنوان سنة 2021 حيث تم تسجيل نتيجة سلبية بـ 139 م د مقابل نتيجة سلبية بـ 407 م د لسنة 2020 أي بإنخفاض في الخسائر بـ 268 م د.

هذا وقد سجلت القوائم المالية بعنوان سنة 2021 أهم المعطيات التالية :

✓ رصيد مستحقات بـ 2625 م د منها 2026 م د لدى الحرفاء (أساسا 1404 م د لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بعنوان مبيعات الغاز و340 م د لدى الشركة التونسية لتكرير النفط بعنوان مبيعات نפט خام) و155 م د لدى الدولة (ضرائب، رفاع خزينة وشراءات لحساب الدولة) و444 م د لدى الشركاء (تسبيقات على تمويل مصاريف الإستثمار والإستغلال).

✓ رصيد ديون بـ 3071 م د منها 1586 م د مستحقات الشركاء (حصة إتاب في تمويل مصاريف الإستثمار والإستغلال) و292 م د مستحقات الدولة (تسويق المحروقات لحساب الدولة، ضرائب وأداءات) و301 م د مستحقات المزودين و892 قروض بنكية بالدينار وبالعملة الأجنبية.

### • خلال الفترة 2021-2022 :

سجل إنتاج النفط سنة 2022 تراجعا بنسبة 2,9 % بالمقارنة مع سنة 2021 ليبلغ 10,1 مليون برميل ويعود ذلك إلى الإنخفاض الطبيعي لإنتاج معظم الحقول في حين سجل إنتاج الغاز الطبيعي إرتفاعا بنسبة 5,9 % يعود أساسا لمنح حقل مسكار الغازي للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. وتميزت سنة 2022 بإرتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي لتبلغ 101 دولار كمعدل للسنة مقابل 71 دولار كمعدل لسنة 2021. وقد إنعكس إرتفاع سعر الخام وإرتفاع كميات الإنتاج والمبيعات لغاز حقل ميسكار على مداخيل المؤسسة التي شهدت تطورا بـ 1454,9 م د مقارنة بسنة 2021.

إنعكس الإرتفاع في المداخيل والإرتفاع في الأعباء على النتائج المحاسبية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بعنوان سنة 2022 حيث تم تسجيل نتيجة إيجابية بـ 219,8 م د مقابل نتيجة سلبية بـ 139 م د لسنة 2021 أي بتطور في النتائج بـ 358,3 م د.

هذا وقد سجلت القوائم المالية بعنوان سنة 2022 أهم المعطيات التالية :

✓ إرتفاع قيمة للأصول الثابتة المادية بـ 1263,6 م د أساسا نتيجة التقييد المحاسبي لأصول حقل ميسكار للغاز والذي تم إسناده لفائدة المؤسسة خلال شهر جوان 2022.

✓ مستحقات للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بـ 3164 م د لدى الدولة والمنشآت العمومية موزعة كما يلي : الدولة 224 م د الشركة التونسية لصناعات التكرير 1214 م د الشركة التونسية للكهرباء والغاز 1726 م د.

✓ بلغت مديونية المؤسسة تجاه الدولة ما قيمته 794 م د مقابل 714 م د سنة 2021. أما تجاه البنوك فقد بلغت مديونية المؤسسة 523 م د منها 26 م د بالعملة المحلية و497 م د بالعملة الأجنبية.

✓ كما بلغت مديونية المؤسسة تجاه المزودين والحسابات المتصلة بهم 1907,6 م د أي بإرتفاع قدره 20,5 م د ونسبة 1,1 % مقارنة بسنة 2021.

## 11. شركة فسفاط قفصة :

### أهم المؤشرات والأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020

#### • خلال الفترة 2021-2020 :

سجلت مبيعات الفسفاط خلال سنة 2021 إرتفاعا بما قدره 1 مليون طن وبنسبة 43,5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3,3 مليون طن نتيجة إرتفاع في حجم الإنتاج بـ 25 % حيث بلغ 3,5 مليون طن سنة 2021 مقارنة بـ 2,8 مليون طن سنة 2020.

إرتفعت مداخيل الشركة بما قدره 349,6 م د أي بنسبة 86 % لتبلغ 756 م د سنة 2021 مقابل 406,4 م د سنة 2021 ويعود هذا الإرتفاع أساسا إلى تحسن في الكمية المباعة بـ 1 مليون طن وارتفاع معدل سعر البيع للطن الواحد بـ 18,35 دولار.

سجل بند الحرفاء والحسابات المتصلة بهم مع موفى سنة 2021 إرتفاعا يقدر بـ 107,5 م د مقارنة بسنة 2020 ويعزى ذلك أساسا إلى إرتفاع مستحقات الشركة لدى المجمع الكيميائي التونسي بـ 19,2 م د ولدى الشركة التونسية الهندية للأسمدة بـ 24,5 م د.

تراجع بند السيولة وما يعادل السيولة بما قدره 13,6 م د أي بنسبة 31,7 % لتبلغ 29,3 م د سنة 2021 مقابل 42,9 م د سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع قيمة التوظيفات قصيرة المدى بـ 18,6 م د.

إرتفعت النتيجة الصافية لسنة 2021 بما قدره 340,2 م د مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 47 م د ويعود ذلك إلى تحسن نتيجة الإستغلال بما قدره 345,1 م د وبنسبة 204,1 %.

#### • خلال الفترة 2022-2021 :

سجلت مبيعات الفسفاط خلال سنة 2022 إرتفاعا بما قدره 200 ألف طن وبنسبة 6,1 % مقارنة بسنة 2021 لتبلغ 3,5 مليون طن بالرغم من تراجع حجم الإنتاج بـ 5,7 % حيث بلغ 3,3 مليون طن سنة 2022 مقارنة بـ 3,5 مليون طن سنة 2021.

بلغت مداخيل الشركة سنة 2022 بما قدره 1378 م د مقابل 756 م د سنة 2021 مسجلة بذلك إرتفاعا قدره 622 م د أي بنسبة 82,3 % ويعود التحسن في رقم المعاملات إضافة إلى الإرتفاع في الكميات المباعة بـ 200 ألف طن إلى إرتفاع معدل سعر البيع للطن الواحد بـ 47,05 دولار وإرتفاع معدل سعر صرف الدولار بحوالي 290 مليم.

سجل بند الحرفاء والحسابات المتصلة بهم موفى سنة 2022 إرتفاعا يقدر بـ 469,8 م د وبنسبة 51,1 % مقارنة بسنة 2021 ليبلغ 1388,7 م د سنة 2022 مقابل 918,9 م د.

إرتفع بند السيولة وما يعادل السيولة بما قدره 206,9 م د لتبلغ 236,2 م د سنة 2022 مقابل 29,3 م د سنة 2021 ويعزى ذلك لتحسن مداخيل المؤسسة مع الإمكانيات المتاحة لمزيد التحسن مع إستخلاص مستحقاتها لدى حرفائها على غرار المجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية الهندية للأسمدة.

سجلت النتيجة الصافية سنة 2022 إرتفاعا بما قدره 398 م د مقارنة بسنة 2021 لتبلغ 445 م د عوضا عن 47 م د ويعود ذلك أساسا إلى الإرتفاع المسجل على مستوى نتيجة الإستغلال بما قدره 515 م د.

## 12. المجمع الكيميائي التونسي :

### تحليل لأهم المؤشرات والأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020

#### • خلال الفترة 2021-2020 :

سجلت مداخيل المجمع إرتفاعا بما قدره 977,1 م د سنة 2021 لتبلغ 1912,8 م د وبنسبة 104,4 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى تحسن معدل نسبة تشغيل وحدات الإنتاج بالمجمع حيث أنها من المتوقع أن تبلغ 45 % سنة 2021 مقارنة بـ 35 % سنة 2020.

إرتفعت النتيجة الصافية المحاسبية بما قدره 726,3 م د سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 133 م د ويعود هذا الإرتفاع أساسا إلى التحسن الذي شهدته نتيجة الاستغلال بقيمة 679,9 م د الراجعة إلى إرتفاع رقم المعاملات بالإضافة إلى تحسن إيرادات التوظيفات بـ 30,8 م د

إرتفع رصيد الحرفاء والحسابات المتصلة بهم بما قدره 151,7 م د أي بنسبة 75,7 % ليبلغ 352,1 م د سنة 2021 مقابل 200,4 م د سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى إرتفاع رصيد الحرفاء الأجانب بـ 209,5 م د.

إرتفع بند مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية بما قدره 206,4 م د ليبلغ 366 م د سنة 2021 مقابل 159,6 م د ويعود ذلك إلى حصول المجمع على قروض جارية.

إنخفضت كتلة الأجور خلال سنة 2021 من 333,4 م د إلى 315 م د أي بما يقدر بـ 18,4 م د وبنسبة 5,5 % متأتية أساسا من إحالة 98 عون على التقاعد لبلوغ السن القانوني و178 عون على المغادرة الإختيارية.

#### • خلال الفترة 2022-2021 :

من المقدر أن يرتفع رقم معاملات المجمع بنسبة 78,4 % ليبلغ 3411,5 م د سنة 2022 مقابل 1912,8 م د سنة 2021 أي بارتفاع قدره 1498,7 م د ويفسر ذلك بإرتفاع الكمية المصدرة بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار بالدينار.

من المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية المحاسبية 296 م د سنة 2022 أي بارتفاع يقدر بـ 163 م د وبنسبة 122,6 % مقارنة بسنة 2021 التي بلغت 133 م د ويعزى ذلك إلى إرتفاع نتيجة الإستغلال بنسبة 78,9 % وبما يقدر بـ 227,6 م د.



من المتوقع أن ينخفض رصيد الحرفاء والحسابات المتصلة بهم بما يقدر بـ 184,8 م د أي بنسبة 52,5 % ليبلغ 167,3 م د سنة 2022 مقابل 352,1 م د سنة 2021.

## 13. الوكالة العقارية الصناعية :

### أهم المؤشرات المالية : للفترة 2022-2020

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة 2022-2020 تحسنا نسبيا ملحوظا بقيمة 1,6 م د وبنسبة 1,8 % حيث مرت من -0,9 م. د سنة 2020 إلى 0,7 م د سنة 2022 .

شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 تدهورا بما قدره 1,4 م د مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 144,5 % ويعود هذا نتيجة تدهور نتيجة الاستغلال بما قدره 0,4 م د أي بنسبة 19,8 % من جهة وتراجع إيرادات التوظيفات بما قدره 1 م د أي بنسبة 32,5 % من جهة أخرى.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية ايجابية قيمتها 0,7 م د مسجلة بذلك تحسنا بما قدره 3 م د وبنسبة 130,2 % بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك إلى تطور الأعباء المالية الصافية بما قدره 2,3 م د أي بنسبة 112,5 % والتحسن النسبي الذي شهدته نتيجة الاستغلال بما قدره 1,4 م د أي بنسبة 59,6 %.

### أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2022\_2020 وتأثيرها على نشاط الشركة ومؤشراتها المالية :

✓ تعطل العمل نتيجة وباء كورونا خلال سنة 2020

✓ تأخير في انجاز الصفقات من قبل المقاولين العموميين

✓ ارتفاع كلفة تزويد المناطق الصناعية بالشبكات الخارجية

✓ إشكاليات عقارية خاصة في تغيير صبغة بعض المناطق

قد تم تجاوز جزء من هذه الصعوبات بصدور المرسوم عدد 68 الصادر بتاريخ 2022/10/19 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار ونجاعة انجاز المشاريع العمومية والخاصة.

### أسباب التأخير في إعداد القوائم المالية :

يعود ذلك لتأخر تعيين مراقب الحسابات للفترة 2022-2024 نتيجة تحيين كراس الشروط النموذجي المعد من طرف هيئة مراقبي الدولة في مناسبتين.







مؤشرات الموازنة		المؤشرات المالية والمحاسبية														الموارد البشرية		التشط		طبيعة المؤشرات						
		مؤشرات قائمة النتائج							مؤشرات قائمة النتائج																	
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	مجموع الأصول	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	السيولة وما يعادل السيولة	الحرفاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية) 2	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (+/-)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال	مداخيل	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	نشاط عدد 2	نشاط عدد 1	المؤشرات	الشركة الوطنية للاستغلال و توزيع المياه
م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	
1583,4	172,4	454,5	321,9	556,7	1669,9	-548,4	3253,4	55,5	319,5	2236	-150,1	-150,1	0	39,2	-117,3	655,1	537,8	442	5	488,5	210	6239	61071	465,5	منجز	2020
1663,9	140,9	525,1	328,3	588	1865,2	-698,5	3529,2	36,8	402,5	2564	-37,4	-37,4	0	29,4	-17,4	666,3	648,9	53,9	5,0	589,9	221,7	6632	64632	482,9	منجز	2021
ملاحظة : بخصوص الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه اذ لم يتم التوصل إلى غاية إصدار التقرير بالقوائم المالية المنجزه لسنة 2022 قصد تعميمها																										
80,5	-31,5	70,7	6,3	31,3	195,3	-150,1	275,8	-18,7	83	327,9	112,7	112,7	0	-9,8	99,9	11,2	111,1	9,7	0	101,4	11,7	393	3561	17,4	المبلغ	التطور 2021-2020
5,1	-18,3	15,5	2	5,6	11,7	-27,4	8,5	-33,7	26	14,7	75,1	75,1	0	-2,5	85,2	1,7	20,7	21,9	0	20,8	5,6	6,3	5,8	3,7	%	
											-49,3	-49,3	0	-1,2	-20,8	35,2	14,4	-4,7	-1,5	20,5	15,3	152	4020	0,4	المبلغ	التطور 2022-2021
											-131,8	-131,8	0	-4,1	-119,7	5,3	2,2	-8,7	-29,5	3,5	6,9	2,3	6,2	0,1	%	

## 1. ديوان الحبوب :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة (2020-2022) :

- من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية لديوان الحبوب خلال الفترة 2022-2020 انخفاضا ملحوظا بقيمة 360,2 م د وبنسبة 105,8 %، حيث مرت من -340,6 م د سنة 2020 إلى -700,8 م د سنة 2022.
- شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 انخفاضا ملحوظا بقيمة سلبية قدرت بـ 136,6 م د وبنسبة 40,1 % مقارنة بسنة 2020 وتعود بالأساس إلى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 55,3 م د وبنسبة 268,4 % تبعا لتطور أعباء الاستغلال بنسق اكبر من من تطور إيرادات الاستغلال وإلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 81,1 م د وبنسبة 21,3 %.
- سجلت النتيجة الصافية لسنة 2022 انخفاضا بقيمة سلبية قدرت بـ 223,6 م د وبنسبة 46,9 % مقارنة بسنة 2021 وتعود بالأساس إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 280,5 م د وبنسبة 60,6 % حيث مرت من 462,7 م د إلى 743,2 م د بالرغم من تحسن نتيجة الإستغلال خلال سنة 2022 بقيمة 46,3 م د وبنسبة 133,4 % مقارنة بسنة 2021 .

### أهم الأحداث المميزة خلال الفترة (2020-2022) :

#### - على المستوى الوطني :

إتسم الإنتاج الوطني بعدم الإستقرار نتيجة تأثره المباشر بالعوامل المناخية التي مرّت بها البلاد (الجفاف) من ناحية والصعوبات المالية التي يعيشها الديوان بسبب إرتفاع تعهداته إزاء البنوك المحليّة وخاصة البنك الوطني الفلاحي لتمويل شراءاته من الحبوب المحليّة وخاصة المورّدة ممّا أثر سلبا على فتح الإعتمادات المستندية وما يسبّب ذلك من أعباء ماليّة هذا إضافة إلى غرامات التأخير التي يتكبدها الديوان نظرا لطول مكوث البواخر الأجنبيّة بالموانئ الأجنبية.

#### -على المستوى العالمي :

تميّزت الأسعار العالميّة للحبوب بعدم الإستقرار منذ الثلاثي الأوّل من سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أثّرت سلبا على العرض والطلب العالمي للحبوب ثمّ شهدت نوع من الإستقرار خلال سنة 2021. إلاّ أنه ومع بداية الثلاثي الأوّل من سنة 2022 اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية خلال شهر فيفري 2022 ممّا تسبّب في أزمة جديدة للحبوب بسبب الصعوبات اللّوجستية المتعلقة بتصدير القمح الأوكراني من جهة والعقوبات الإقتصادية المسلّطة على روسيا من ناحية أخرى.

وفي إطار ضرورة تزويد البلاد من الحبوب، تمّ عرض ملف الوضعية المالية لديوان الحبوب وتزويد السّوق من منتجات الحبوب على جلسيّة عمل وزاريتين بتاريخ 8 و 11 أفريل 2022 والتي أوصيتا خاصة بدعوة وزارة

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى القيام بمساعي للبحث عن مانحين وشركاء ماليين أجنبى لتمويل برنامج التزويد والذين أبدوا تجاوبا إيجابيا لأرتباط الملف بالأمن الغذائى على غرار البنك الدولى والإتحاد الأوروبى.

## 2. ديوان الأراضى الدولية :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة (2020-2022) :

من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية لديوان الأراضى الدولية خلال الفترة 2020-2022 انخفاضا طفيفا بقيمة 2,72 م د وبنسبة 6 %، حيث مرت من -42,38 م د سنة 2020 إلى -45,10 م د سنة 2022.

شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 تدهورا بقيمة 12,2 م د وبنسبة 29 %، مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 2,7 م د وبنسبة 19 % وانخفاض المداخيل بقيمة 7 م د وبنسبة 5 % بالرغم من تحسن نتيجة الاستغلال بقيمة 4,6 م د وبنسبة 12 %.

- سجلت النتيجة الصافية لسنة 2022 ارتفاعا ملحوظا بقيمة 9,5 م د وبنسبة 17 % مقارنة بسنة 2021 وتعود بالأساس إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بقيمة 10,9 م د وبنسبة 31 % تبعا لارتفاع مجموع المداخيل بقيمة 37 م د وبنسبة 26 % بالرغم من ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 3,3 م د وبنسبة 19 %.

### أهم الأحداث المميزة خلال الفترة (2020-2021) :

- على المستوى الوطنى :

✓ تأثير ظاهرة الجفاف التى شهدتها البلاد التونسية لطيلة الثمانية السنوات الأخيرة.

✓ ارتفاع سعر الصرف للدولار والأورو مقابل الدينار التونسى.

✓ تدهور الوضعية المالية للديوان مما حال دون تمكنه من الاقتراض البنكى.

- على المستوى العالمى :

✓ تداعيات جائحة كورونا على نشاط الديوان .

✓ الارتفاع المشط على مستوى الأسعار العالمية الأعلاف.

## 3. الديوان الوطني للزيت :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة (2020-2022) :

- من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية للديوان الوطني للزيت خلال الفترة 2020-2022 انخفاضا ملحوظا بقيمة 12,8 م د ونسبة 66,3 %، حيث مرت من 19,3- م د سنة 2020 إلى 32,1- م د سنة 2022.
- شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 إستقرارا سلبيا بقيمة قدرت بـ 0,3 م د ونسبة 1,6 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى إنخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة سلبية قدرت بـ 4,6 م د ونسبة 56,1 % وتقريبا بنفس قيمة تحسّن الخسائر العادية الأخرى والمتمثلة أساسا في أعباء غرامات الإرساء الإضافي وتأخير الرفع (frais surestaries) بقيمة 4 م د حيث مرّت من 6,6 م د سنة 2020 إلى 1,5 م د سنة 2021.
- سجلت النتيجة الصافية لسنة 2022 تدهورا بقيمة سلبية قدرت بـ 13,1 م د ونسبة 68,9 % مقارنة بسنة 2021 وتعود بالأساس إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 13,9 م د ونسبة 64 % حيث مرت من 21,7 م د إلى 35,6 م د بالرغم من تحسن نتيجة الاستغلال خلال سنة 2022 بقيمة 1,2 م د ونسبة 33 % مقارنة بسنة 2021 .

### أهم الأحداث المميزة خلال الفترة (2020-2022) :

#### - على المستوى الوطني :

- ✓ تأثير ظاهرة الجفاف على غابة الزيتون، اذ ساهمت التغيرات المناخية (احتباس الامطار، نقص في الامطار، وارتفاع لدرجات الحرارة...) التي شهدتها البلاد التونسية في تدهور حالة أشجار الزيتون مما أثر سلبا على الإنتاج خاصة في مناطق الوسط والجنوب التونسي التي تتميز بمناخ شبه جاف وجاف وصحراوي.
- ✓ عدم قيام الديوان الوطني للزيت بالشراءات المبرمجة من الزيت النباتي المدعم بسبب الوضعية المالية الصعبة (أعباء مالية لسنتي 2020 و2021 في حدود 21 م د و 35,6 م د بالنسبة لسنة 2022) وعدم قبول البنوك المحلية تمويل شراءاته.

#### - على المستوى العالمي :

- ✓ سجل سعر الزيت النباتي ارتفاعا مشطامنا من 1898 د/طن موسم 2016/2017 إلى 4612 د/طن موسم 2021/2022 ويعود ذلك بالأساس إلى العوامل الاتي ذكرها :
- ✓ تراجع الإنتاج العالمي لاهم الزيوت النباتية،
- ✓ اندلاع الحرب بين روسيا وكرانيا منذ موفى فيفري 2022 وانعكاسها المباشر على تداولات الأسعار للمواد الأساسية في البورصات العالمية،
- ✓ تراجع قيمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي

## 4. الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة (2020-2022) :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه خلال الفترة (2022-2020) ارتفاعا ملحوظا بقيمة 63,4 م د وبنسبة 42,2 % حيث مرّت من 150,1 م د إلى 86,7 م د.

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية خلال الفترة 2021-2020 تحسنا ايجابيا بقيمة 112,7 م د وبنسبة 75,1 %، ويعود ذلك بالأساس إلى تحسّن نتيجة الإستغلال بقيمة 99,9 م د وبنسبة 85,2 % تبعا إلى ارتفاع مجموع إيرادات الاستغلال بقيمة 111,1 م د وبنسبة 20,7 % وإلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 9,8 م د وبنسبة 25 %.

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية خلال الفترة 2022-2021 تدهورا بقيمة 49,3 م د وبنسبة 131,8 %، ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 20,8 م د وبنسبة 119,7 % تبعا إلى ارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 35,2 م د وبنسبة 5,3 % وإلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 1,2 م د وبنسبة 4,1 %.

### - على المستوى الوطني :

✓ تأثير ظاهرة الجفاف التي شهدتها البلاد التونسية لطيلة الثمانية السنوات الأخيرة ممّا ساهم في تدهور مخزون المياه بالسّدود وأثر سلبا على إنتاج المياه خاصة في مناطق الوسط والجنوب التونسي التي تتميز بمناخ شبه جاف وجاف وصحراوي.

### - على المستوى العالمي :

✓ نتيجة التغيرات المناخية التي يشهدها العالم تأثرت البلاد التونسية بصفة مباشرة ممّا أضر على الشركة على مستوى إنتاج المياه .











		المؤشرات المالية والمحاسبية										الموارد البشرية		النشاط		طبيعة المؤشرات												
		مؤشرات الموازنة					مؤشرات قائمة النتائج																					
مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	مجموع الأصول	السيولة وما يعادل السيولة	الحرفاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (-/+)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال	مداخيل	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	مشاريع الوكالة	المشاريع المفوضة للوكالة	المؤشرات			
	16302	0,0	1722,3	26,8	0,0	37,4	31,4	1667,6	187,3	0,8	6,0	3,7	3,7	7,5	0,0	-3,4	15,6	12,2	0,0	0,0	12,2	7,4	197	2,9		52,5	منجز	2020
	1713,5	0,0	217,0	27,2	0,0	41,7	33,8	1755,2	136,7	0,0	6,0	5,2	5,2	9,4	0,0	-4,5	13,8	9,3	0,0	0,0	9,3	7,1	192	0,4		46,9	منجز	2021
	1709,9	0,0	233,0	28,6	0,0	52,3	38,6	1762,2	153,6	0,9	6,4	10,7	10,7	17,3	0,0	-4,3	14,4	10,1	0,0	0,0	10,1	7,3	188	0,2		39,6	منجز	2022
	83,3	-	44,7	0,4	-	4,3	2,4	87,6	-50,6	-0,8	0,0	1,5	1,5	1,9	-	-1,1	-1,8	-2,9	-	-	-2,9	-0,3	-5	-2,5		-5,6	البلغ	التطور
	5,1	-	25,9	1,5	-	11,5%	7,6	5,3	-27,0	-100,0	0,0	40,5	40,5	25,3	-	32,4	-11,5	-23,8	-	-	-23,8	-4,1	-2,5	-86,2		-10,7	%	التطور
	-3,6	-	16,0	1,4	-	10,6	4,8	7,0	16,9	0,9	0,4	5,5	5,5	7,9	-	0,2	0,6	0,8	-	-	0,8	0,2	-4	-0,2		-7,3	البلغ	التطور
	-0,2	-	7,4	5,1	-	25,4	14,2	0,4	12,4		6,7	105,8	105,8	84,0	-	-4,4	4,3	8,6	-	-	8,6	2,8	-2,1	-50,0		-15,6	%	التطور

## 1. شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية :

### أهم المؤشرات المالية للفترة 2022-2020 :

شهدت النتيجة الصافية سنة 2021 انخفاضا بقيمة 1,3 م د مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 1,7 م د والاعباء المالية بقيمة 0,2 م د خلال نفس الفترة .

من المتوقع ان تشهد النتيجة الصافية سنة 2022 انخفاضا بقيمة 1,6 م د مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بقيمة 1,1 م د والاعباء المالية بقيمة 0,1 م د خلال نفس الفترة.

## 2. الشركة العامة للمقاولات والمعدات والاشغال :

### أهم المؤشرات المالية للفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة 2022-2020 انخفاضا بقيمة 4 م د وبنسبة 28,6 % حيث سجلت الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 17,7- م د مقابل نتيجة صافية سلبية قدرها 14,0- م د خلال سنة 2020 أي بانخفاض قدره 3,7 م د وبنسبة 26,4 %، ويعود هذا الانخفاض خاصة للتراجع الحاد في نتيجة استغلال الشركة وذلك بقيمة 3,9 م د وبنسبة 37,9 % تبعا لتراجع حجم إيرادات الشركة بنسق مرتفع ( بقيمة 5,6- م د وبنسبة 10- %) مقابل نسق أقل لانخفاض أعباء استغلال الشركة ( بقيمة 1,7 م د وبنسبة 2,6 %).

من المحتمل أن تسجل الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية سلبية قيمتها 18,0- م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0,3 م د وبنسبة 1,7 % بالمقارنة مع سنة 2021، ويعود السبب الأساسي لهذا الانخفاض لتواصل تراجع نتيجة استغلال الشركة التي من المتوقع أن تبلغ ما قيمته 14,7- م د مع موفى سنة 2022 (انخفاض بقيمة 0,5 م د وبنسبة 3,5 % بالمقارنة مع سنة 2021) تبعا للتراجع الحاد في حجم إيرادات استغلال الشركة بقيمة 18,7 م د وبنسبة 37,2 % خلال نفس الفترة مقابل نسق أقل لانخفاض أعباء استغلال الشركة خلال نفس الفترة (بقيمة 18,2- م د وبنسبة 28,2- %).

## أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2022-2020 وتأثيرها على نشاط الشركة ومؤشراتها المالية :

✓ بتاريخ 18 أفريل 2022، انعقدت جلسة عمل وزارية للنظر في وضعيّة الشركة، والتي أوصت بإجراءات لتحسين الوضعيّة الماليّة للشركة والمتمثلة أساسا في تمكينها من مبلغ 11 مليون دينار بعنوان تسوية متخلّلات لفائدتها، وإعادة جدولة قرض الخزينة الممنوح لفائدتها بقيمة 11,8 مليون دينار على 10 سنوات مع فترة إمهال بسنتين.

✓ بتاريخ 03 أكتوبر 2022، إنعقد مجلس وزاري للنظر في وضعية الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال، والذي أوصى أساساً بما يلي :

- الموافقة على مبدأ منح الشركة قرض خزينة بقيمة 5 م د (تم الحصول عليه في منتصف شهر ديسمبر 2022)،

- دعوة المساهمين في شركة سومترجات إلى «فتح حساب جاري للمساهمين» لدعم الوضعية المالية للشركة (إجراء رفضته كافة الشركات المساهمة في رأس مال الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال)،

- دعوة وزارة المالية إلى فتح الإعتمادات اللازمة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ولشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة قصد خلاص سومترجات في المبالغ المتخلدة بذمتهم (إجراء مكن الشركة من استخلاص مستحقات لدى الهياكل العمومية بلغت قيمتها 4,5 مليون دينار).

### 3. الوكالة العقارية للسكنى :

#### أهم المؤشرات المالية للفترة 2020-2022 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة 2020-2022 إستقرار نسبياً حيث مرت من 13,4 م. د سنة 2020 إلى 13,3 م د سنة 2022.

شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 انخفاضا بما قدره 6,6 م د مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 49,1 % ويعود هذا نتيجة تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 12,4 م د أي بنسبة 66,4 % .

ومن المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية ايجابية قيمتها 13,3 م د مسجلة بذلك تحسناً بما قدره 6,5 م د وبنسبة 95,1 % بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك إلى تطور نتيجة الاستغلال بما قدره 7,1 م د أي بنسبة 113 % من جهة وارتفاع إيرادات التوظيفات بما قدره 1,3 م د أي بنسبة 135 %.

#### أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 وتأثيرها على نشاط الشركة ومؤشراتها المالية :

✓ تعطل العمل نتيجة وباء كورونا خلال سنة 2020،

✓ تعطل سيرأشغال تقسيمات الوكالة وعلى عمليات استخلاص عقود الحرفاء.

## 4. الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية :

### أهم المؤشرات المالية للفترة 2022-2020 :

#### • خلال الفترة 2021-2020 :

سجلت النتيجة الصافية بين سنتي 2020 و2021 تطورا بمبلغ 1,8 م د ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال لنفس الفترة بمبلغ 1,4 م د.

#### • خلال الفترة 2022-2021 :

سجلت النتيجة الصافية بين سنتي 2021 و2022 استقرارا في حدود 8,1 م د خلال سنة 2022 مقابل 8,1 م د سنة 2021.

## 5. شركة تونس للطرق السيارة :

### أهم المؤشرات المالية للفترة 2022-2020 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة 2022-2020 تدهور ملحوظا بقيمة 90,5 م د وبنسبة 341 % حيث مرت من نتيجة سلبية بـ 26,5 م د سنة 2020 إلى 117 م د سلبا.

شهدت النتيجة الصافية لشركة تونس للطرق السيارة سنة 2021 انخفاضا بما قدره 28 م د مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 105,7 % ويعود هذا نتيجة تطور الأعباء المالية الصافية بما قدره 41,4 م د أي بنسبة 636,9 % رغم ان نتيجة الاستغلال قد تطورت بما قدره 8,1 م د أي بنسبة 41,1 %.

ومن المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2022 نتيجة صافية سلبية قيمتها 117 م د مسجلة بذلك تدهورا بما قدره 62,5 م د وبنسبة 114,7 % بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك إلى تطور الأعباء المالية الصافية بما قدره 19,2 م د أي بنسبة 40,1 % والتدهور الملحوظ الذي شهدته نتيجة الاستغلال بما قدره 43,6 م د أي بنسبة 375,9 % والراجع بالأساس إلى تطور مخصصات الاستهلاكات والمدخرات بما قيمته 53,4 م د أي بنسبة 130 %.

## أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 وتأثيرها على نشاط الشركة ومؤشراتها المالية :

- ✓ تم منح قرض خزينة بقيمة 163,4 م د لتسوية تسبيقات خزينة بعنوان سنة 2020 لخلاص أقساط قروض خارجية،
- ✓ تم منح قرض خزينة بقيمة 28,9 م د لتسوية تسبيقات خزينة بعنوان سنة 2021 لخلاص أقساط قروض خارجية،
- ✓ تمت جدولة القرضين المذكورين سنة 2021 ضمن قرض وحيد بقيمة 192,3 م د يتم خلاصه على إمتداد 5 سنوات وبنسبة فائدة تساوي 4 % مع خمسة سنوات إمهال ودفح الفوائد المستحقة إبتداء من تاريخ إمضاء إتفاقية القرض،
- ✓ تم إسناد منحة إستثمار بقيمة 152 م د لخلاص أقساط قروض خارجية بعنوان سنة 2021،
- ✓ تم إسناد منحة إستثمار بقيمة 170 م د لخلاص أقساط قروض خارجية بعنوان سنة 2022،
- ✓ برمجة منحة إستثمار بقيمة 200 م د بميزانية الدولة لخلاص أقساط قروض خارجية موظفة بعنوان سنة 2023.

## 6. وكالة التهذيب والتجديد العمراني :

### أهم المؤشرات المالية للفترة 2020-2022 :

#### • خلال الفترة 2020-2021 :

يعود التطور الحاصل في النتيجة الصافية للوكالة خلال سنة 2021 بمبلغ 1,5 م د إلى ارتفاع إيرادات التوظيفات لنفس السنة مقارنة بسنة 2020 وذلك بالرغم من تراجع نشاط الشركة خلال نفس الفترة بسبب تواصل الحالة الوبائية «كوفيد19» إضافة إلى اضراب المهندسين المعماريين لفترات طويلة خلال السنة المعنية.

#### • خلال الفترة 2021-2022 :

يعود التطور الحاصل في النتيجة الصافية للوكالة خلال سنة 2022 بمبلغ 5,5 م د إلى ارتفاع إيرادات التوظيفات لنفس السنة مقارنة بسنة 2021 وذلك بالرغم من تراجع نشاط الشركة خلال نفس الفترة بسبب نهاية اغلب الأشغال بالمشاريع المدرجة ضمن برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وبداية مرحلة الدراسات للجيل الثاني.

## ٧١. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة البيئة :

جدول 34 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان الوطني للتطهير :

مؤشرات المؤشرات		المؤشرات المالية والمحاسبية										مؤشرات الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		مؤشرات طبيعة المؤشرات											
		مؤشرات الموازنة					مؤشرات قائمة النتائج																				
المؤشرات	مجموع الخصوم	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	الخصوم الجارية الأخرى	المزودون والحسابات المتصلة بهم	القروض الأكثر من سنة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	النتائج المؤجلة	مجموع الأصول	السيولة وما يعادل السيولة	الحرفاء والحسابات المتصلة بهم الصافية	مجموع الأصول الثابتة الصافية	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	إيرادات التوظيفات	أعباء مالية صافية (+/-)	نتيجة الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	منح الاستغلال	مداخيل	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	كمية المياه المعالجة	طول الشبكة العمومية	المؤشرات	
	الديوان الوطني للتطهير	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
2021	1349,7	277,6	59,7	254,9	754,3	1719,3	66,9	3069,0	99,1	223,6	2413,2	2,6	2,6	1,0	6,9	37,5	333,9	371,4	25,5	135,2	210,7	110,5	3241	2868	17729	منجز	
2022	1391,7	297,1	57,9	252,2	781,4	1770,0	69,5	3161,7	51,6	243,2	2559,2	9,7	9,7	0,3	1,4	32,4	338,9	371,3	24,5	135,0	211,8	108,7	3195	289	17877	منجز	
التطور	1513,5	330,8	31,4	286,1	840,1	1863,1	79,2	3376,6	138,7	172,4	2817,5	5,0	-97,8	1,2	2,2	24,7	336,0	360,7	25,4	102,8	232,5	109,5	3053	291	18038	وقتي	
التطور	42	20	-2	-3	27	51	3	93	-48	20	146	7	7	-1	-6	-5	5	-0,1	-1	-0,2	1	-2	-46	2	148	المبلغ	
التطور	3,1	7	-3	-1,1	3,6	2,9	3,9	3	-47,9	8,8	6,1	273,1	273,1	-7,0	-79,7	-13,6	1,5	0	-3,9	-0,1	0,5	-1,6	-1,4	0,8	0,8	%	
التطور	122	34	-27	43	59	93	10	215	87	-71	258	-4,7	-108	1	1	-8	-3	-11	1	-32	21	1	-142	2	161	المبلغ	
التطور	8,8	11,3	-45,8	13,4	7,5	5,3	14	6,8	168,8	-29,1	10,1	-48,5	-1108,2	300	57,1	-23,8	-0,9	-2,9	3,7	-23,9	9,8	0,7	-4,4	0,7	0,9	%	

## . الديوان الوطني للتطهير :

### أهم المؤشرات المالية للفترة 2020-2022 :

من المحتمل ان تسجل النتيجة الصافية للديوان الوطني للتطهير خلال الفترة 2020-2022 تدهورا بقيمة سلبية قدرت بـ 100,4 م د وبنسبة 3862 %، حيث مرت من 2,6 م د سنة 2020 إلى -97,8 م د سنة 2022.

- شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 إرتفاعا ملحوظا بقيمة قدرت بـ 7 م د وبنسبة 237,1 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى إنخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة قدرت بـ 5 م د وبنسبة 13,6 % تبعا لارتفاع أعباء الاستغلال بقيمة 5 م د وإلى انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قدره 6 م د.

- سجلت النتيجة الصافية لسنة 2022 انخفاضا ملحوظا بقيمة سلبية قدرت بـ 108 م د وبنسبة 1108,2 % مقارنة بسنة 2021 وتعود بالأساس إلى انخفاض نتيجة الاستغلال 8 م د وبنسبة 23,8 % تبعا لانخفاض منحة الاستغلال بقيمة 32 م د وانخفاض مجموع الإيرادات الاستغلال بقيمة 11 م د وإلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 1 م د .

### أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 :

✓ شهدت معالم التطهير للديوان زيادة بنسبة 8 % منذ 12 أكتوبر 2022 بمقتضى أمر مشترك بين وزارة المالية ووزارة البيئة. وللإشارة لم تشهد هذه المعالم ارتفاعا طيلة الفترة 2018-2021.





## . الشركة الوطنية للاتصالات «شركة اتصالات تونس» :

### أهم المؤشرات المالية للفترة 2020-2022 :

إرتفعت النتيجة الصافية لسنة 2021 ما قدره 82,8 م د مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 165 % ويعود هذا التطور الإيجابي أساسا إلى ارتفاع المداخيل بقيمة 97,1 م د وبنسبة 8 % وارتفاع أعباء المالية الصافية بقيمة 30,6 م د وبنسبة 33 % وتراجع إيرادات التوظيفات بقيمة 15,9 م د وبنسبة 28 %.

سجلت الشركة مع موفى 2022 نتيجة صافية إيجابية قيمتها 49 م د مسجلة بذلك إرتفاعا قدره 16,5 م د وبنسبة 51 % بالمقارنة مع سنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 31 م د وبنسبة 33 % وارتفاع إيرادات التوظيفات بـ 6,7 م د وبنسبة 16 % من جهة وتراجع الأعباء المالية الصافية بقيمة 5,8 م د وبنسبة 9 % من جهة أخرى.

### أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 :

ومن أهم الأحداث التي تمّ تسجيلها خلال سنة 2022 هو إقرار إعادة هيكلة رأس مال الشركة وذلك بمقتضى قرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية بتاريخ 18 أكتوبر 2022 والقاضي بالموافقة على إمتصاص الخسائر المتراكمة في حدود 339,5 م د عبر التخفيض في رأس مالها من 1400 م د إلى 1060,5 م د بإعتماد التخفيض في القيمة الاسمية للسهم من 10 دنانير إلى 7,575 دنانير. وقد تم تجسيم هذا القرار بمقتضى الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2022.

## ٧١١١. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات :

جدول 36 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان التونسي للتجارة :

الديوان التونسي للتجارة

نسبة التطور 2022/2021	قيمة التطور 2022/2021	نسبة التطور 2021/2020	قيمة التطور 2021/2020	2022 وقتي	2021 منجز	2020 منجز	الوحدة	المؤشرات	طبيعة المؤشرات	
25,4	79,1	-32,9	-152,7	390,2	311,1	463,8	ألف طن	شراءات المواد الأساسية	طبيعة المؤشرات	
5,8	22,3	-5,5	-22,2	406,2	383,9	406,1	ألف طن	مبيعات المواد الأساسية		
-	-	-	0	0,0	0,0	0,0	ألف طن	شراءات المواد الطرقية (الموز+البطاطا)		
-	-	-100	-3	0,0	0,0	3,0	ألف طن	مبيعات المواد الطرقية (الموز+البطاطا)		
-	-	-100	-1398,4	0,0	0,0	1398,4	ألف لتر	شراءات المواد الطرقية(حليب)		
-	-	-100	-3906,4	0,0	0,0	3906,4	ألف لتر	مبيعات المواد الطرقية (حليب)		
-6	-33	-0,7	-4	521,0	554,0	558,0	عون	عدد الأعوان		
5,6	1,4	-1,2	-0,3	26,5	25,1	25,4	م د	أعباء الأعوان		
										المواد التبشيرية

8,4	57,5	2,7	17,9	17,9	682,1	664,2	م د	مداخيل
-15,1	-1,4	-46,2	-8	-8	9,3	17,3	م د	منع الاستغلال
3525	98,7	-6,7	-0,2	-0,2	2,8	3,0	م د	إيرادات الاستغلال الأخرى
22,3	154,7	1,4	9,7	9,7	694,2	684,5	م د	مجموع إيرادات الاستغلال
54,2	435,1	21,9	144,2	144,2	802,8	658,6	م د	مجموع أعباء الاستغلال
257,8	-280,2	-519,7	-134,6	-134,6	-108,7	25,9	م د	نتيجة الاستغلال
-88,1	-17,8	-7,8	1,7	1,7	-20,2	-21,9	م د	أعباء مالية صافية (-/+)
-21,4	-0,9	82,6	1,9	1,9	4,2	2,3	م د	إيرادات التوظيفات
-243,8	-293,1	-153,1	-128,6	-128,6	-120,2	8,4	م د	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)
-243,8	-293,1	-153,1	-128,6	-128,6	-120,2	8,4	م د	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية) 2
-1	-0,4	0,2	0,1	0,1	41,9	41,8	م د	مجموع الأصول الثابتة الصافية
-15,9	-26,2	-22,7	-48,3	-48,3	164,8	213,1	م د	الخزونات الصافية
-66,7	-0,2	-50	-0,3	-0,3	0,3	0,6	م د	الحقوق والحسابات المتصلة مع الصافية
-67,3	-20,2	73,4	12,7	12,7	30,0	17,3	م د	السوية وما يعادل السوية
-8,3	-22,2	-12,1	-37,1	246,0	268,2	305,3	م د	مجموع الأصول
46,9	-130,1	-0,4	1,1	-407,6	-277,5	-278,6	م د	النتائج الموزعة 2
114,7	-424,2	-53	-128,2	-794,1	-369,9	-241,7	م د	الأموال الذاتية قبل التخصيص 3
48,1	72,5	,0	0	223,3	150,8	150,8	م د	الفروض الأكثر من ستة
81,2	96,7	91,5	56,9	215,8	119,1	62,2	م د	الموردون والحسابات المتصلة مع
357,4	36,1	27,8	2,2	46,2	10,1	7,9	م د	الخصوم التجارية الأخرى
65,8	199,3	-6,6	-21,5	502,3	303,0	324,5	م د	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية
-8,3	-22,3	-12,2	-37,1	245,9	268,2	305,3	م د	مجموع الخصوم

مؤشرات العوائد

مؤشرات قائمة النتائج

## 1. الديوان التونسي للتجارة :

### أهم المؤشرات المالية خلال الفترة 2020-2022 :

من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية للديوان التونسي للتجارة خلال الفترة 2020-2022 تدهورا ملحوظا بقيمة 137- م د وبنسبة 16,3- % حيث مرت من 8,4 م د سنة 2020 إلى 413,3 م د سنة 2022. - شهدت النتيجة الصافية لسنة 2021 انخفاضا ملحوظا بقيمة سلبية قدرت بـ 128,6 م د وبنسبة 1531 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة سلبية قدرت بـ 134,6 م د وبنسبة 519,7- % تبعا لتطور أعباء الاستغلال بقيمة 144,2 م د وارتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 1,7 م د بالرغم من تحسن المداخل بقيمة 17,9 م د .

- من المحتمل أن تسجّل النتيجة الصافية للديوان لسنة 2022 انخفاضا كبيرا بقيمة سلبية قدرت بـ 293,1 م د وبنسبة 243,8% مقارنة بسنة 2021 وتعود بالأساس إلى انخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة سلبية قدرت بـ 280,2 م د وبنسبة 257,8 % تبعا لتطور أعباء الاستغلال بقيمة 435,1 م د بنسق اكبر من تطور إيرادات الاستغلال بـ ( 154,7 م د ) وإلى إرتفاع الأعباء المالية الصافية بقيمة 17,8 م د .

### أهم الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2022 :

#### - على المستوى الوطني :

✓ إتسم نشاط الديوان التونسي للتجارة بعدم الإستقرار نتيجة الصعوبات المالية التي يمرّ بها خلال السنوات الأخيرة ممّا أثر سلبا على فتح الإعتمادات المستندية وما يسبّبه ذلك من أعباء ماليّة هذا إضافة إلى غرامات التأخير التي يتكبدها الديوان نظرا لمكوث البواخر الأجنبية بالموانئ الأجنبية. هذا بالإضافة إلى الفارق الهام بين سعر شراء المواد المورّدة وسعر بيعها في السوق الداخليّة وإلى تقلبات سعر صرف الدينار التونسي مقابل أهمّ العملات الأجنبية الدولار الأمريكي والأورو.

#### - على المستوى العالمي :

✓ تميّزت الأسعار العالميّة للمواد المورّدة من قبل الديوان (سكّر- قهوة - شاي - أرز...) بعدم الإستقرار منذ الثلاثي الأول من سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أثّرت على العرض والطلب العالمي لهذه المواد وكذلك بسبب إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية منذ شهر فيفري 2022 إلى غاية هذا اليوم. هذا بالإضافة إلى تقلبات سعر صرف الدينار التونسي مقابل الأورو والدولار الأمريكي.

## IX. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة :

جدول 37 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للصيدلية المركزية للبلاد التونسية :

الصيدلية المركزية للبلاد التونسية

		المؤشرات المالية والمحاسبية		مؤشرات قائمة النتائج		الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات																	
		مؤشرات الموازنة		مؤشرات قائمة النتائج		الموارد البشرية		مؤشرات النشاط		طبيعة المؤشرات																	
مجموع الخصوم	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
مساعداات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
الخصوم الجارية الأخرى	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
المزودون والحسابات المتصلة بهم	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
القروض الأكثر من سنة	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
الأموال الذاتية قبل التخصيص	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
النتائج المؤجلة	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
مجموع الأصول	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
السيولة وما يعادل السيولة	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
الحرفاء والحسابات المتصلة بهم	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
مجموع الأصول الثابتة الصافية	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
إيرادات التوظيفات	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
أعباء مالية صافية (+/-)	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
نتيجة الاستغلال	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
مجموع أعباء الاستغلال	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
مجموع إيرادات الاستغلال	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
إيرادات الاستغلال الأخرى	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
منح الاستغلال	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
مداخيل	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
أعباء الأعوان	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
عدد الأعوان	عون	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.	د.ف.																
مبيعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-																
إنتاج	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-																
المؤشرات																											
مجموع الخصوم	1840,3	93,4	40,8	1594,3	109	-176,1	-192,4	1664,2	100,6	936	27,2	-11,8	-11,8	1,7	-86,7	76,1	1517,6	1593,7	298	-	1563,9	25,6	662	-	-	منجز	2020
مساعداات بنكية وغيرها من الخصوم المالية	1854,3	80,7	242,5	1480,1	48,4	-129,8	-204,8	1724,5	48,1	1108	22,1	46,4	46,4	0,9	-19,4	68	1671,1	1739,1	0,8	-	1738,3	27,2	656	-	-	منجز	2021
الخصوم الجارية الأخرى	1744,4	64,6	163,6	1511,5	0,0	-123,8	-158,4	1621,2	74	1057	23,9	6,7	6,7	1,3	-49,6	67,2	1619,9	1687,1	0,3	-	1686,8	25,3	630	-	-	وطني	2022
المزودون والحسابات المتصلة بهم	14	-12,7	201,7	-114,2	-60,6	46,3	-12,4	60,3	-52,5	172	-5,1	58,2	58,2	-0,8	67,3	-8,1	153,5	145,4	-29	-	174,4	1,6	-6	-	-	العراق	التطور
القروض الأكثر من سنة	0,7	-13,6	494	-7,1	-55,6	-26,3	6,4	3,6	-52,2	18,4	-18,75	-493	-493	-47	-77,6	-10,6	10,1	9,1	-97,3	-	11,1	6,25	-0,9	-	-	%	2021-2020
الأموال الذاتية قبل التخصيص	-110	-16,1	-78,9	31,4	-48,4	6	46,4	-103,3	25,9	-51	1,8	-39,7	-39,7	0,4	-30,2	-0,8	-51,2	-52	-0,5	-	-51,5	-1,9	-26	-	-	العراق	التطور
النتائج المؤجلة	-6	-20	-32,5	2,1	-100	-4,6	-22,6	-6	54	-4,6	8,1	-85,5	-85,5	44,4	155,6	-1,2	-3	-3	-62,5	-	-3	-7	-4	-	-	%	2022-2021

## الصيدلية المركزية للبلاد التونسية :

أهم المؤشرات خلال الفترة 2020-2022 :

• خلال الفترة 2020-2021 :

إرتفع رقم المعاملات من 1563,9 م د في سنة 2020 إلى 1738,3 م د في سنة 2021 أي بزيادة بلغت 174,4 م د والتي تعود النسبة الأهم منها للمهمة الظرفية الخاصة التي تولتها الصيدلية المركزية للبلاد التونسية والمتمثلة في توفير التلقيح المضادة لفيروس كوفيد 19 .

بلغ مجموع أعباء الإستغلال 1671,1 م د في موفى سنة 2021 مقابل 1517,6 م د في سنة 2020 أي بزيادة بلغت 153,5 م د متأتية أساسا من الزيادة في حجم الشراءات للأدوية بـ 124,4 م د منها حوالي 97,4 م د بعنوان التلقيح المضادة لفيروس كوفيد 19.

بلغت أعباء الأعوان 27,2 م د في سنة 2021 مقابل 25,6 م د خلال سنة 2020.

إرتفعت مجموع الأصول ليبلغ 1724,5 م د خلال سنة 2021 مقابل 1664,2 م د خلال سنة 2020 أي بزيادة بلغت 60,3 م د وذلك نتيجة إرتفاع رصيد حرفاء الصيدلية المركزية من المستشفيات وصندوق التأمين على المرض بـ 210 م د مقابل إنخفاض المخزونات بـ 46 م د والسيولة بـ 53 م د وإرتفاع جملة من المدخرات بـ 50,7 م د.

إرتفاع رصيد الخصوم الجارية الأخرى ليبلغ 242,5 م د خلال سنة 2022 مقابل 40,8 م د خلال سنة 2020 أي بزيادة بلغت 201,7 م د منها أساسا مبلغ بحوالي 199,1 م د كتسبقة من الخزينة العامة لفائدة الصيدلية المركزية لتمويل إقتناءات التلقيح المضادة لفيروس كوفيد 19.

إنخفاض في رصيد المزدون والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 1480,1 م د في سنة 2021 مقابل 1594,3 م د خلال سنة 2020 أي بتراجع بلغ 114,2 م د منه 114,9 م د كتراجع لديون الصيدلية المركزية تجاه المخابر العالمية للأدوية.

سجلت قائمة النتائج للصيدلية المركزية سنة 2021 أرباحا بـ 46,4 م د مقابل خسائر مسجلة بـ 11,8 م د سنة 2020 وتعود هذه الأرباح بالأساس إلى للنقص الهام في الأعباء المالية الصافية بنسبة 77,6 % مقارنة بسنة 2020 حيث سجلت الصيدلية المركزية إقتصاد في كلفة الأعباء المالية بـ 67,3 م د بين سنتي 2020 و2021.

## • خلال الفترة 2021-2022 :

تراجع رقم المعاملات من 1738,3 م د في سنة 2021 إلى 1686,8 م د في سنة 2022 أي بإنخفاض بلغ 51,5 م د والتي تعود لتراجع مبيعات تلاميذ كوفيد 19 تبعا لإنفراج الوضعية الصحية مقابل إرتفاع في رقم المعاملات لمبيعات الأدوية المسجل مع قطاعات الصيدليات الخاصة والمستشفيات العمومية.

بلغ مجموع أعباء الإستغلال 1619,9 م د في موفى سنة 2022 مقابل 1671,1 م د في سنة 2021 أي بتراجع بلغ 51,2 م د متأتي أساسا من التراجع في حجم الشراءات لتلاميذ كوفيد 19 وفي أعباء الأعوان تبعا لإنخفاض مجموع الأعوان بـ 26 عونا.

تراجع مجموع الأصول ليلبلغ 1621,2 م د خلال سنة 2022 مقابل 1724,5 م د خلال سنة 2021 أي بإنخفاض بلغ 103,3 م د وذلك نتيجة إنخفاض رصيد حرفاء الصيدلية المركزية بـ 51 م د والمخزونات بـ 82,3 م د مقابل إرتفاع رصيد السيولة بـ 26 م د وإرتفاع جملة من بنود الأصول الأخرى بـ 24 م د.

تراجع رصيد الخصوم الجارية الأخرى ليلبلغ 163,6 م د خلال سنة 2022 مقابل 242,5 م د خلال سنة 2020 أي بإنخفاض بلغ 78,9 م د تعود لتسوية مبلغ 86,6 م د بعنوان تسبقة الخزينة العامة مقابل ارتفاع بعض الخصوم الجارية الأخرى بمبلغ 7,7 م د.

إنخفض رصيد الحرفاء والحسابات المتصلة بما قدره 51 م د خاصة مع رصد إعتمادات على ميزانية الدولة بـ 200 م د بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 صرف منها مبلغ 192 م د لفائدة المستشفيات لخص ديون الأخيرة لدى الصيدلية المركزية بما يضمن توفير السيولة للصيدلية المركزية لخص مزويدها الأجانب.

إرتفع رصيد المزدودون والحسابات المتصلة بهم لتبلغ 1511,5 م د في سنة 2022 مقابل 1480,1 م د خلال سنة 2021 وذلك نتيجة تحيين ديون المزدودين الأجانب وفق سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

سجلت قائمة النتائج للصيدلية المركزية سنة 2022 أرباحا بـ 6,7 م د مقابل أرباح مسجلة بـ 46,4 م د سنة 2021 أي بتطور سلبي بـ 39,7 م د متأتي أساسا من إرتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 49,6 م د مقابل 19,4 م د مع موفى سنة 2021.





الجزء الثالث : العلاقة المالية  
بين الدولة والمنشآت  
العمومية



## الباب الأول : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة

سيتم خلال هذا الباب التطرق للحسابات الدائنة والمدينة للمنشآت العمومية بطريقة مفصلة في علاقة بالدولة، من خلال عرض تطور رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة وتركيبها، من جهة أخرى سيتم عرض مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة، بالإضافة لتركيبها، هذا إلى جانب ترتيب المنشآت العمومية تفضيلاً حسب رصيد مديونيتها ورصيد مستحقاتها تجاه الدولة وذلك في حدود المنشآت العمومية المكوّنة للعيّنة (43 منشأة عمومية بعد استثناء البنوك العمومية بالنظر لطبيعة نشاطها والشركة التونسية للكهرباء والغاز (بسبب اختلاف حول مبلغ منحة دعم المحروقات المستحقة من الدولة، ويجري حالياً النقاش لضبط مبلغها) أنظر الملاحظات العامة آخر الباب الأوّل) وديوان الأراضي الدوليّة (لم يتم بمداً بالمعطيات المتعلقة بمستحقّاته ومديونيته تجاه الدولة).

تم اعتماد القوائم المالية (الوقتية والمصادق عليها) لإعداد هذا الجزء وفي غيابها تم اعتماد الأرقام الواردة علينا ضمن الوثيقة التوجيهية أو ضمن نموذج تمّ إعداده للغرض وتم تعميمها من قبل المنشآت العمومية.

ويبين الجدول التالي تطور رصيد مديونية ومستحقات العينة المكونة من 43 منشأة تجاه الدولة :

الفارق (مديونية - مستحقات)		المستحقات		المديونية		
نسبة التطور	رصيد م د	نسبة التطور	الرصيد (م د)	نسبة التطور	الرصيد (م د)	
-	1 438,96	-	6 147,94	-	7 586,90	2020
% 29,7	1 866,08	% 12,4	6 910,12	% 15,7	8 776,20	2021
% 95,5	3 648,51	% 1,9	7 043,56	% 21,8	10 692,07	2022

### أ. مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

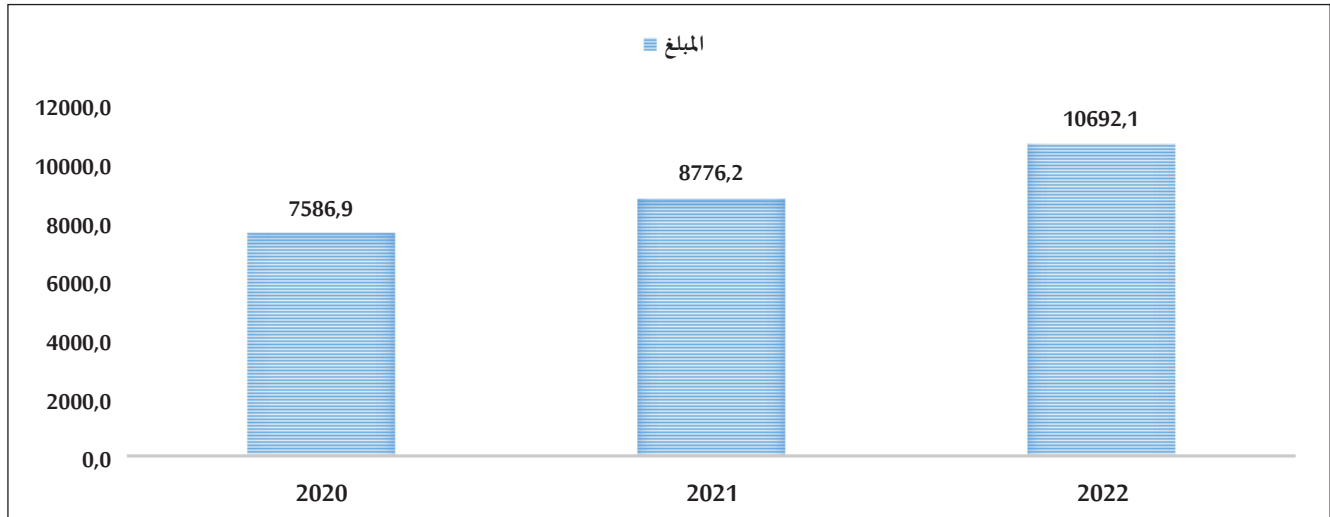
#### 1. تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

ما فتى رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة يسجل ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة 2020-2022، حيث بلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 8776,2 م د مقابل 7586,9 م د سنة 2020 مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بـ 1189,3 م د وبنسبة 15,7%. وواصل رصيد هذا الديون ارتفاعه سنة 2022 مسجلاً بذلك زيادة قدرها 1915,9 م د وبنسبة 21,8% مقارنة بسنة 2021 ليبلغ 10692,07 م د، ويمكن تفسير هذا الارتفاع أساساً بـ:

- ارتفاع مديونية الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بـ 781,9 م د وبنسبة 44,6%،
- ارتفاع مديونية ديوان الحبوب بـ 603,3 م د وبنسبة 59,3%،
- ارتفاع مديونية الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بـ 305,7 م د وبنسبة 108,4%،
- ارتفاع مديونية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بـ 146,6 م د وبنسبة 118,2%،
- مقابل انخفاض مديونية الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بـ 118,8 م د وبنسبة 34,5%،
- وانخفاض مديونية الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بـ 105,3 م د وبنسبة 94,9%.

رسم بياني 6 : تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2020-2022 :

بالمليون دينار

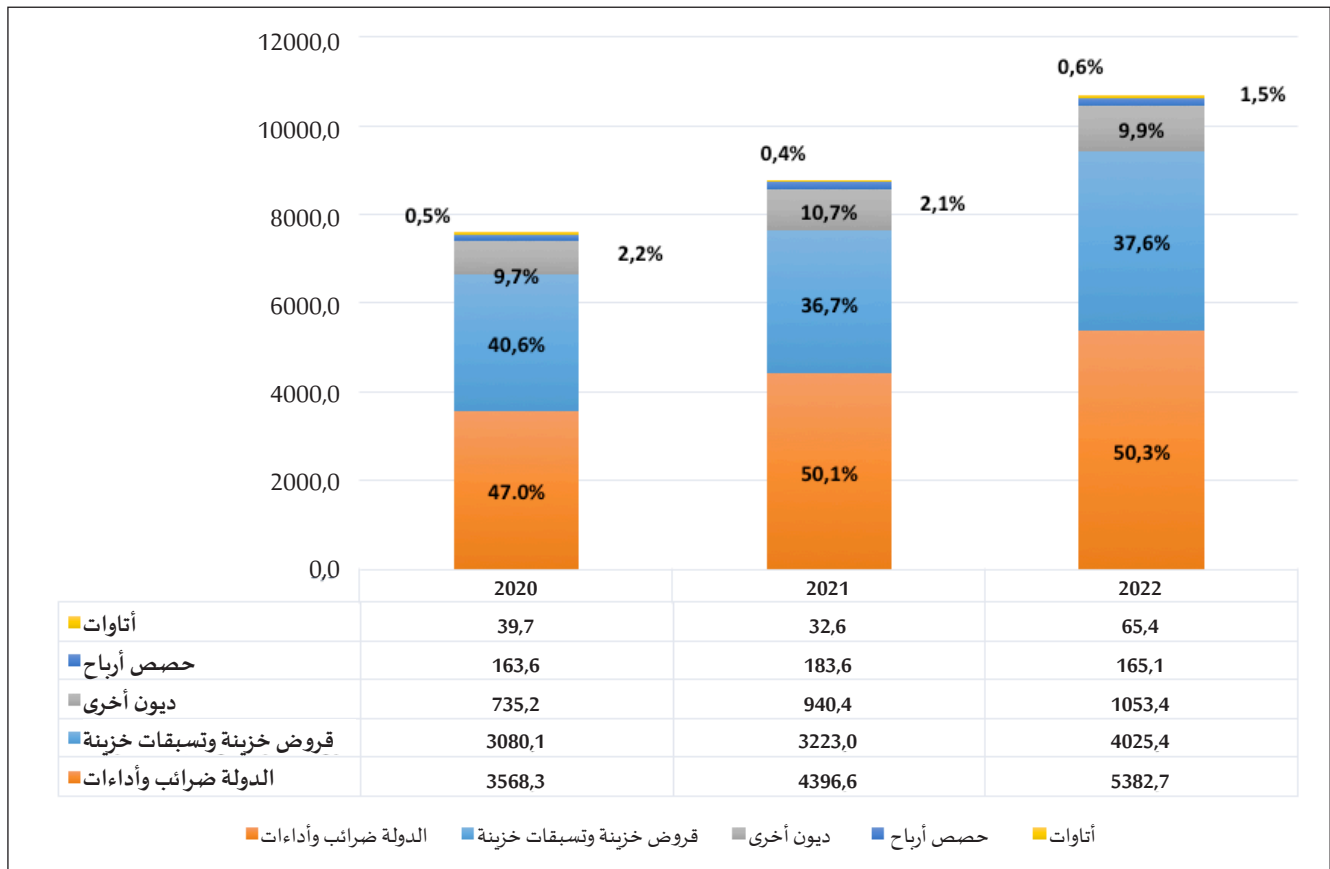


## 2. تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

تمثل الديون الجبائية النصيب الأكبر من ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2022 وذلك بنسبة 50,3% أي ما يعادل 5382,7 م د في حين تمثل قروض وتسبقات الخزينة 37,6% من مجموع رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2022 بما قيمته 4025,4 م د.

رسم بياني 7 : تطور تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2020-2022 :

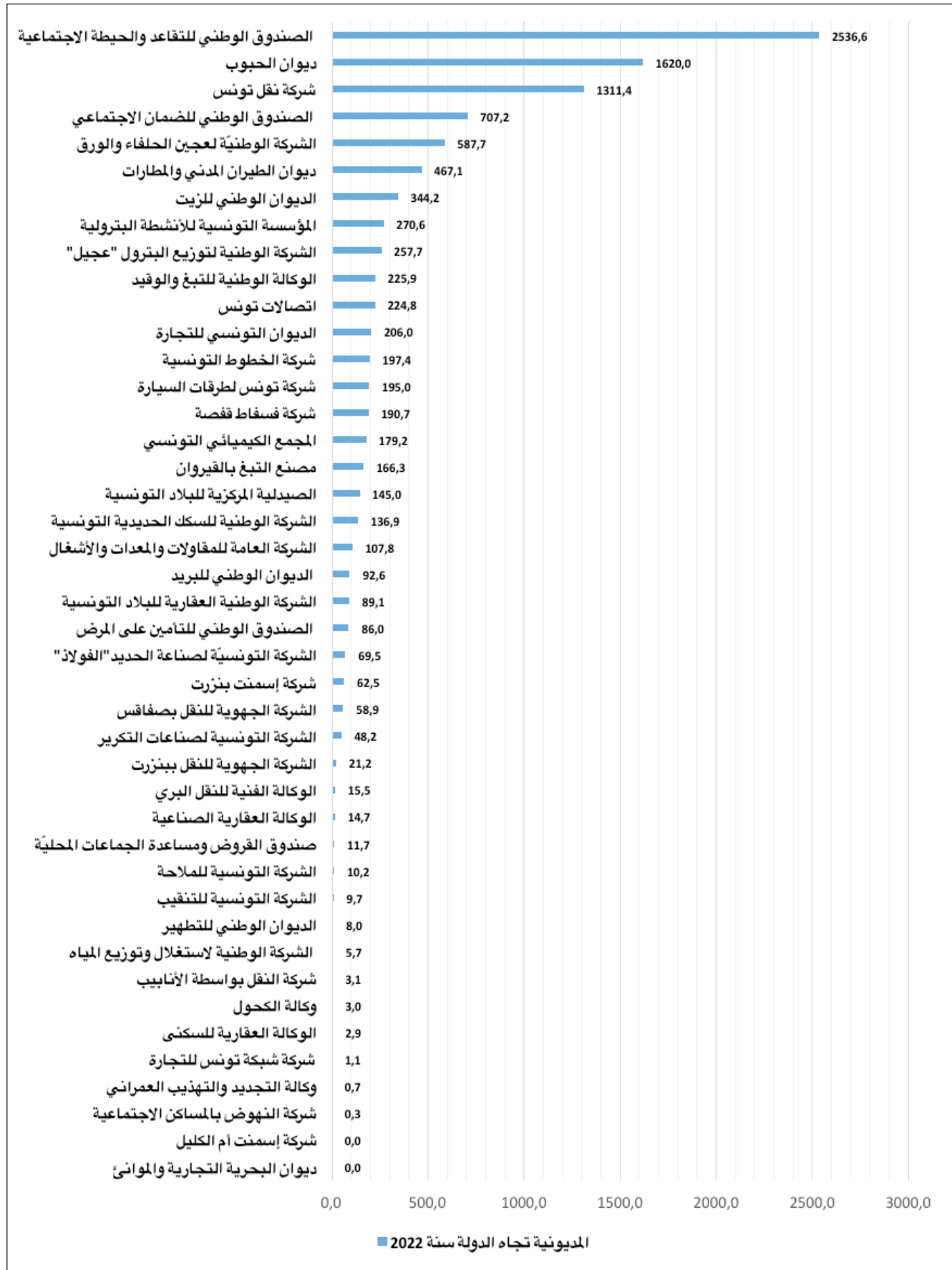
ب% وبالمليون دينار



### 3. مديونية أهم 43 منشأة عمومية :

رسم بياني 8 : ترتيب المنشآت العمومية تنازليا حسب رصيد مديونيتها تجاه الدولة سنة 2022 :

بالمليون دينار



## جدول 38 : مساهمة كل منشأة من العينة في رصيد المديونية بعنوان سنة 2022

المنشأة	رصيد المديونية تجاه الدولة سنة 2022	النسبة المئوية التراكمية من مجموع رصيد المديونية % cumulé croissant du total des dettes des EPs vis-à-vis de l'Etat
1 الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية	2536,6	% 23,7
2 ديوان الحبوب	1620,0	% 38,9
3 شركة نقل تونس	1311,4	% 51,1
4 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	707,2	% 57,8
5 الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	587,7	% 63,3
6 ديوان الطيران المدني والمطارات	467,1	% 67,6
7 الديوان الوطني للزيت	344,2	% 70,8
8 المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	270,6	% 73,4
9 الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"	257,7	% 75,8
10 الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	225,9	% 77,9
11 اتصالات تونس	224,8	% 80,0
12 الديوان التونسي للتجارة	206,0	% 81,9
13 شركة الخطوط التونسية	197,4	% 83,8
14 شركة تونس لطرق السيارات	195,0	% 85,6
15 شركة فسفاط قفصة	190,7	% 87,4
16 المجمع الكيميائي التونسي	179,2	89,1%
17 مصنع التبغ بالقبروان	166,3	% 90,6
18 الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	145,0	% 92,0
19 الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	136,9	% 93,2
20 الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	107,8	% 94,3
21 الديوان الوطني للبريد	92,6	% 95,1
22 الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	89,1	% 96,0
23 الصندوق الوطني للتأمين على المرض	86,0	% 96,8
24 الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلواذ"	69,5	% 97,4
25 شركة إسمنت بنزرت	62,5	% 98,0
26 الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	58,9	% 98,5
27 الشركة التونسية لصناعات التكرير	48,2	% 99,0
28 الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	21,2	% 99,2
29 الوكالة الفنية للنقل البري	15,5	% 99,3
30 الوكالة العقارية الصناعية	14,7	% 99,5
31 صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	11,7	% 99,6
32 الشركة التونسية للملاحة	10,2	% 99,7
33 الشركة التونسية للتنقيب	9,7	% 99,8
34 الديوان الوطني للتطهير	8,0	% 99,8
35 الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	5,7	% 99,9
36 شركة النقل بواسطة الأنايب	3,1	% 99,9
37 وكالة الكحول	3,0	% 100,0
38 الوكالة العقارية للسكنى	2,9	% 100,0
39 شركة شبكة تونس للتجارة	1,1	% 100,0
40 وكالة التجديد والتهديب العمراني	0,7	% 100,0
41 شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	0,3	% 100,0
42 ديوان البحرية التجارية والموانئ	0,0	% 100,0
43 شركة إسمنت أم الكليل	0,0	% 100,0

## II. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة :

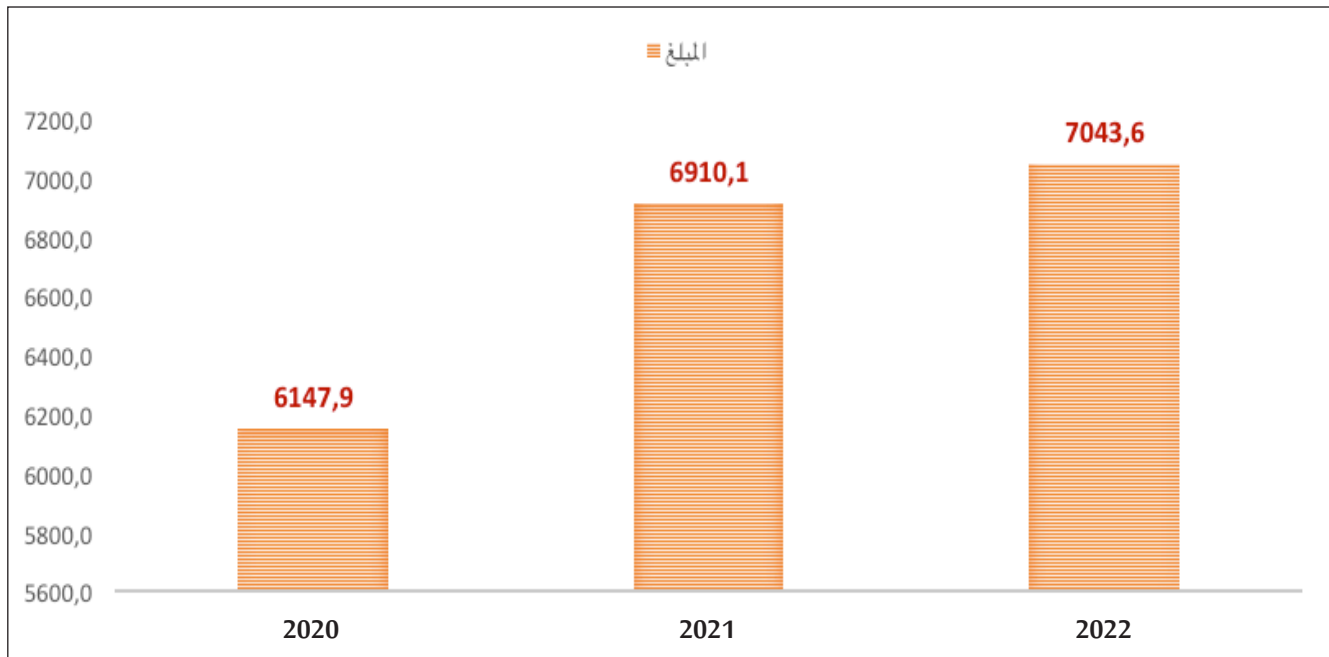
### 1. تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة :

عرف رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة بدوره ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2020-2022، حيث بلغ مع موفي سنة 2021 ما قيمته 6910,1 م د مقابل 6147,9 م د سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 762,2 م د وبنسبة 12,4 %، وواصل إجمالي رصيد هذه المستحقات ارتفاعه خلال سنة 2022 ليبلغ مع موفي السنة ما قيمته 7043,6 م د مسجلا بذلك زيادة بـ 133,4 م د وبنسبة 1,9 % مقارنة مع سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى :

- ارتفاع مستحقات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ 155 م د وبنسبة 144 %.
- ارتفاع مستحقات الديوان الوطني للزيت بـ 149,4 م د وبنسبة 53,3 %.
- مقابل انخفاض مستحقات الشركة التونسية لصناعات التكرير بـ 229,3 م د وبنسبة 18,1 %.

رسم بياني 9 : تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة  
خلال الفترة 2020-2022 :

بالمليون دينار





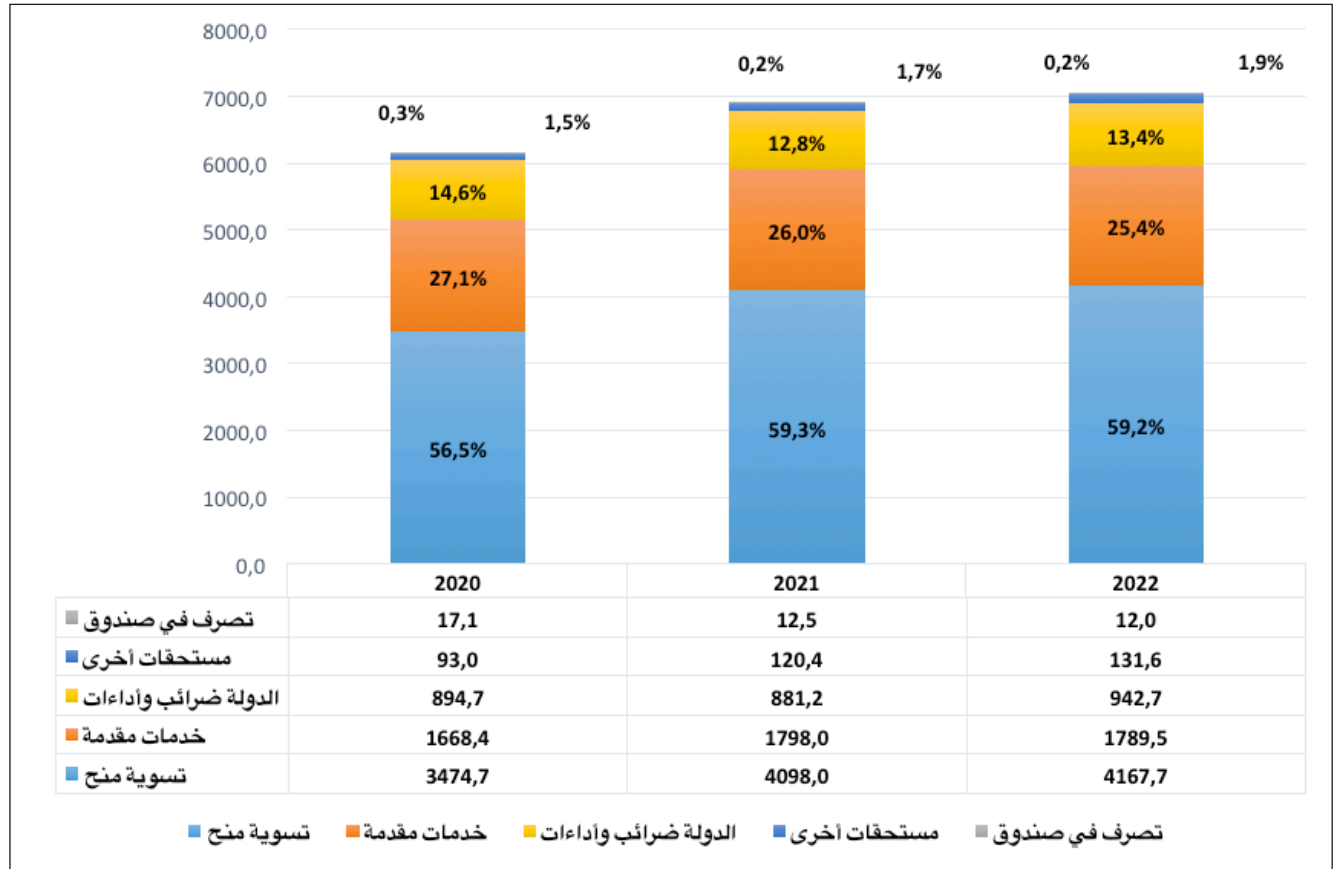
## 2. تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة :

تمثل المنح غير المسوّاة نسبة 59,2% من مجموع مستحقات المنشآت لدى الدولة لسنة 2022 أي ما يعادل 4167,7 م د وهي تعود أساسا لـ 03 منشآت عمومية :

- ديوان الحبوب : 2474,0 م د،
- الشركة التونسية لصناعات التكرير 982,7 م د،
- الديوان الوطني للزيت 429,8 م د.

رسم بياني 10 : تطور تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2022-2020 :

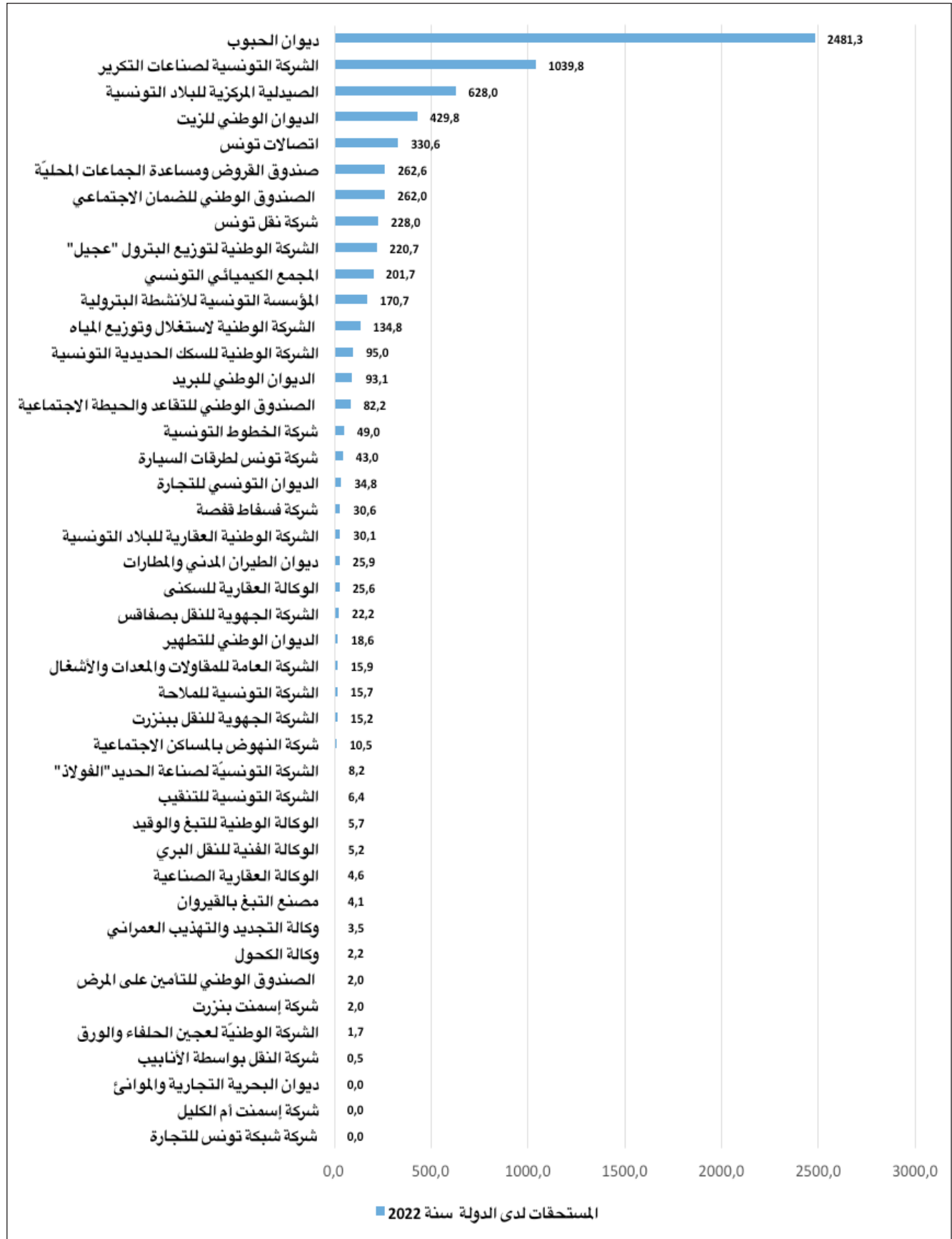
بـ % وبالمليون دينار



### 3. مستحقات اهم 43 منشأة عمومية لدى الدولة :

رسم بياني 11 : ترتيب المنشآت العمومية تنازليا حسب رصيد مستحقاتها لدى الدولة سنة 2022 :

بالمليون دينار



جدول 39 : مساهمة كل منشأة من العينة في رصيد المستحقات بعنوان سنة 2022

النسبة المئوية التراكمية من مجموع رصيد المستحقات % cumulé croissant du total des créances des EPs vis-à-vis de l'Etat	رصيد المستحقات تجاه الدولة سنة 2022	المنشأة	
% 35,2	2481,3	ديوان الحبوب	1
% 50,0	1039,8	الشركة التونسية لصناعات التكرير	2
% 58,9	628,0	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	3
% 65,0	429,8	الديوان الوطني للزيت	4
% 69,7	330,6	اتصالات تونس	5
% 73,4	262,6	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	6
% 77,2	262,0	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	7
% 80,4	228,0	شركة نقل تونس	8
% 83,5	220,7	الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"	9
% 86,4	201,7	المجمع الكيميائي التونسي	10
% 88,8	170,7	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	11
% 90,7	134,8	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	12
% 92,1	95,0	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	13
% 93,4	93,1	الديوان الوطني للبريد	14
% 94,6	82,2	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	15
% 95,3	49,0	شركة الخطوط التونسية	16
% 95,9	43,0	شركة تونس لطرق السيارات	17
% 96,4	34,8	الديوان التونسي للتجارة	18
% 96,8	30,6	شركة فسفاط قفصة	19
% 97,2	30,1	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	20
% 97,6	25,9	ديوان الطيران المدني والمطارات	21
% 98,0	25,6	الوكالة العقارية للسكنى	22
% 98,3	22,2	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	23
% 98,5	18,6	الديوان الوطني للتطهير	24
% 98,8	15,9	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	25
% 99,0	15,7	الشركة التونسية للملاحة	26
% 99,2	15,2	الشركة الجهوية للنقل ببزرت	27
% 99,3	10,5	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	28
% 99,5	8,2	الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلاذ"	29
% 99,6	6,4	الشركة التونسية للتنقيب	30
% 99,6	5,7	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	31
% 99,7	5,2	الوكالة الفنية للنقل البري	32
% 99,8	4,6	الوكالة العقارية الصناعية	33
% 99,8	4,1	مصنع التبغ بالقيروان	34
% 99,9	3,5	وكالة التجديد والتهديب العمراني	35
% 99,9	2,2	وكالة الكحول	36
% 99,9	2,0	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	37
% 100,0	2,0	شركة إسمنت بزرت	38
% 100,0	1,7	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	39
% 100,0	0,5	شركة النقل بواسطة الأنابيب	40
% 100,0	0,0	شركة شبكة تونس للتجارة	41
% 100,0	0,0	شركة إسمنت أم الكليل	42
% 100,0	0,0	ديوان البحرية التجارية والموانئ	43

## • ملاحظات عامة :

تجدد الإشارة إلى ما يلي :

إنّ المعطيات المتوفرة بهذا الجزء في أغلبها تمّ تقديمها من قبل المنشآت العموميّة وبالتالي فإنّ مصالح وزارة الماليّة لا تتحمّل أي مسؤولية بخصوص موثوقيتها،

إنّ البيانات المضمّنة بهذا الجزء هي عبارة عن الرصيد المحاسبي مع موقّي السنة وهي مكوّنة من (رصيد حلّ أجله ولم يتمّ خلاصه ورصيد متبقي للسداد ولم يحلّ أجله بعد)،

بخصوص مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز تجاه الدولة بعنوان تكملة منح دعم المحروقات :

• في إطار التوجه نحو تصفية مستحقات وديون المنشآت العمومية تجاه الدولة، تمّ دعوة عدد من المنشآت العمومية لتعيين مكتب خبرة تعهد له مهمة التدقيق وضبط مبالغ وطريقة احتساب منحة الدعم المسندة لفائدة الشركة، والتي من بينها الشركة التونسية للكهرباء والغاز، التي تولّت تكليف مكتب الخبرة في المحاسبة لإنجاز المهمة المذكورة،

• تولّى مكتب الخبرة في المحاسبة إنجاز المهمة وأعدّ تقرير في الغرض تمّ عرضه على أنظار مجلس الإدارة وسلطة الاشراف ووزارة المالية،

• أفرزت نتائج اعمال مكتب الخبرة أنّ الطريقة التي تعتمدھا الشركة لاحتساب منح الدعم على أساس تغطية العجز في النتيجة المحاسبية الصافية والتي افرزت مبلغ قدره 3930 م د دينار بعنوان منح إستغلال مستحقة من سنة 2016 إلى سنة 2021، تتضمن عديد الاخلالات والتي من بينها :

✓ تمكن هذه الطريقة الشركة التونسية للكهرباء والغاز من الإيفاء بتعهدات الاستغلال وتغطية المصاريف قصيرة المدى إلا أنّها لا تمكنها من تطوير استثماراتها ومشاريعها حيث تبقى الاستثمارات مرتبطة بالتداين الخارجي وقدرتها على الحصول على قروض،

✓ إن اعتماد النتيجة الصافية المحاسبية كمقياس لضبط قيمة منحة الدعم المسندة للشركة لا يستقيم لكونها تتضمن مخصصات استهلاكات ومدّخرات وأعباء كامنة على غرار أعباء الصرف المنتظرة ومدّخرات بعنوان انخفاض قيمة المستحقات على الحرفاء والمخزون ومدخرات المخاطر والأعباء غير مؤكدة التحقيق.

✓ لا تمكن هذه الطريقة من معرفة الجوانب السلبية والإيجابية في أداء الشركة.

• وبناء على ما سبق ذكره، أفضت التصحيحات المدخلة على النتيجة الصافية المحاسبية من سنة 2016 إلى سنة 2021 المقترحة من قبل مكتب الخبرة إلى إعادة إدراج مخصصات المدخرات والعناصر المنتظرة إلى تحديد قيمة الدعم المستحقة للشركة بمبلغ قدره 1751 مليون دينار.

- ونظرا للاختلاف القائم بين مصالح وزارة المالية ومصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز حول قيمة منحة الدعم المستحقة بعنوان الفترة من سنة 2016 إلى سنة 2021 (3930 م د مستحقة حسب الشركة، و1751 م د مستحقة حسب تقرير مكتب الخبرة)، فإن هذا الموضوع لا يزال محل مناقشة، وعلى هذا الأساس لم يتم إدراج الشركة بالعيّنة على مستوى تحليل تطوّر رصيد مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة.
- بناء على ما سبق، فيما يلي جدول تقديري لرصيد مديونية ومستحقات المنشآت العمومية المكوّنة للعيّنة إذا تمّ إدراج الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالنسبة للسنة المحاسبية 2021 :

بالمليون دينار

مديونية الشركة لدى الدولة		مستحقات الشركة لدى الدولة		
		وفقا لمصالح وزارة المالية*	وفقا لمصالح الشركة	
1,0	قروض خزينة وتسبقات خزينة	1751	3930	منحة دعم المحروقات
45,4	الدولة ضرائب وأداءات	12,5	12,5	الدولة ضرائب وأداءات
41,2	ديون أخرى	525	525	خدمات مقدّمة
		18,8	18,8	مستحقات أخرى
87,6	مجموع مديونية الشركة لدى الدولة	2307,3	4486,3	مجموع مستحقات الشركة لدى الدولة
8776,2	مجموع مديونية العيّنة دون اعتبار الشركة التونسية للكهرباء والغاز	6910,1		مجموع مستحقات العيّنة دون اعتبار الشركة التونسية للكهرباء والغاز
8863,8	مجموع مديونية العيّنة باعتبار الشركة التونسية للكهرباء والغاز	9217,4	11396,4	مجموع مستحقات العيّنة باعتبار الشركة التونسية للكهرباء والغاز

\*معطيات وقتية

إنّ بعض المنشآت لم توقّر معطيات بخصوص السنة المحاسبية 2022 على غرار ديوان البحريّة التجاريّة والموانئ، وشركة إسمنت أم الكليل، وبالتالي فإنّ مجموع رصيد المديونية والمستحقات لسنة 2022 يخص عيّنة مكوّنة من 41 منشأة فقط (مع الإشارة إلى أنّ رصيد مديونية ومستحقات المنشآت بعنوان السنوات 2020 و2021 هو منخفض وضئيل وبالتالي لا يؤثّر من ناحية المقارنة على مستوى تطوّر مجموع رصيد مديونية ومستحقات عيّنة المنشآت العمومية خلال الفترة 2020-2022).

تمّ تحيين الأرقام الخاصّة بالمنشآت العمومية بالنسبة للسنوات 2020 و2021 بالاعتماد على البيانات المحيئة الواردة من قبل هذه المنشآت وهو ما قد يفسّر وجود فوارق بالمقارنة مع الأرقام الواردة بالتقرير الفارط الملحق بقانون المالية لسنة 2023.

## الباب الثاني : تطور دفعوات وتحويلات المنشآت العمومية إلى ميزانية الدولة :

سيتم في هذا الباب التطرق للنقاط التالية :

- حجم وتركيبه مختلف الدفعوات المالية للمنشآت العمومية لخزينة الدولة

- حجم وتركيبه تحويلات الدولة للمنشآت العمومية

تشمل هذه الدفعوات والتحويلات 48 منشأة عمومية المكونة للعيينة (تم استثناء كل من ديوان الأراضي الدولية والمجمع الكيميائي التونسي من العينة نظرا لعدم مّد وزارة المالية بالمعطيات المالية من قبل هذين المنشأتين).

ويبين الجدول التالي مقارنة بين الدفعوات والتحويلات للعيينة المكونة من 48 منشأة :

بالمليون دينار

البيانات	الدفعوات	التحويلات	الفارق
2020	6192,4	6466,4	-274
2021	6433,7	8402,2	-1968,5
2022	7620,8	14560,6	-6939,8

### 1. حجم وتركيبه الدفعوات المالية :

#### 1.1. حجم الدفعوات :

يبين الجدول التالي حجم الدفعوات المالية لـ 48 منشأة عمومية خلال الفترة 2020-2022 :

جدول 40 : أهمية دفعوات المنشآت العمومية :

بالمليون دينار

البيانات	2020	2021	2022 وفتي
مجموع دفعوات الـ 48 منشأة	6192,4	6433,7	7620,8
تطور الدفعوات	-	3,9 %	18,5 %
مجموع الموارد الذاتية للدولة	30494	33547	41130
نسبة دفعوات المنشآت العمومية من مجموع الموارد الذاتية للدولة	20,3 %	19,2 %	18,5 %

سجلت دفعوات المنشآت العمومية المكونة للعيينة خلال سنة 2021 ارتفاعا حيث بلغت 6433,7 م د

مقابل 6192,4 م د سنة 2020.

ومن المحتمل أن تبلغ مدفوعات المنشآت العمومية لميزانية الدولة خلال سنة 2022 ما قدره 7620.8 م د أي بتطور إيجابي بنسبة 18.5 % مقارنة بسنة 2021.

وتمثل مدفوعات هذه المنشآت خلال سنة 2020 نسبة 20,3 % ونسبة 19,2 % خلال سنة 2021 ونسبة 18,5 % خلال سنة 2022 من مجموع الموارد الذاتية للدولة.

## 1.2. تركيبة مدفوعات المنشآت العمومية لميزانية الدولة :

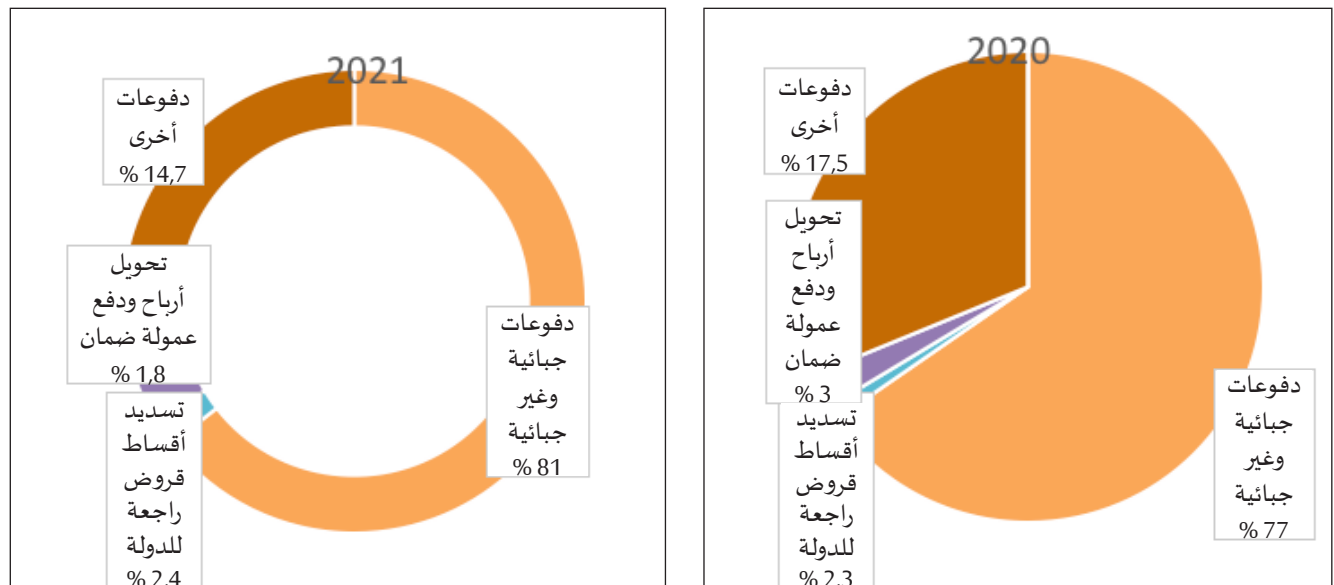
تمثل قيمة المدفوعات الجبائية والديوانية النصيب الأكبر من مجموع المدفوعات حيث مثلت نسبة 83,8 % سنة 2022 مقابل 81 % سنة 2021 و 77 % سنة 2020 كما تمثل المدفوعات الأخرى نسبة 12,4 % من مجموع المدفوعات سنة 2022 مقابل 14,7 % سنة 2021 و 17,5 % سنة 2020.

### جدول 41 : تطور تركيبة مدفوعات المنشآت العمومية :

بالمليون دينار

2022 وقي		2021		2020		البيانات
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
83,8 %	6384,1	81,1 %	5216,7	77,1 %	4775	مدفوعات جبائية وديوانية
1,6 %	121	2,4 %	150,9	2,3 %	139,5	تسديد أقساط قروض راجعة للدولة
2,2 %	167	1,8 %	115,1	3,10 %	191,7	تحويل أرباح ودفع عمولة ضمان
12,4 %	948,7	14,7 %	951	17,5 %	1086,3	مدفوعات أخرى
100,00 %	7620,8	100,00 %	6433,7	100,00 %	6192,4	مجموع 48 منشأة

رسم بياني 12 : تركيبة مدفوعات المنشآت العمومية لفائدة الدولة سنة 2020 : رسم بياني : تركيبة مدفوعات المنشآت العمومية لفائدة الدولة سنة 2021 :



هذا وتستأثر 06 منشآت عمومية بنسبة 61% من اجمالي الدفعوات لسنة 2021 وهي :

- وكالة الوطنية لتبغ والوقيد،
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز ،
- مصنع التبغ بالقيروان،
- الشركة الوطنية لتوزيع البترول ،
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ،
- شركة اتصالات تونس.

جدول 42 : مساهمة كل منشأة في الموارد الذاتية للدولة تنازليا باعتماد سنة 2021 كسنة مرجعية :

بالمليون دينار

البيانات	2020	2021	النسبة المياوية التراكمية	2022 وقي
الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	1003,5	1150,2	% 18	1380,9
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	846,9	865,9	% 31	1113,3
مصنع التبغ بالقيروان	515,2	518,2	% 39	605,8
الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"	469,9	500,1	% 47	575,4
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	403,2	454,9	% 54	1116,2
اتصالات تونس	395,9	412,5	% 61	462,6
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	294,3	329,9	% 66	347,3
الشركة التونسية للبنك	227,0	242,0	% 70	262,0
البنك الوطني الفلاحي	228,7	239,8	% 73	249,2
بنك الإسكان	255,3	208,1	% 76	15,1
الديوان الوطني للزيت	81,5	167,2	% 79	128,8
ديوان الحبوب	113,9	145,0	% 81	15,5
الديوان الوطني للبريد	122,9	124,8	% 83	163,4
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	212,1	120,6	% 85	120,6
الوكالة الفنية للنقل البري	95,6	115,3	% 87	109,1
ديوان البحرية التجارية والموانئ	61,2	105,3	% 89	64,0
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	77,8	96,9	% 90	67,9
الديوان التونسي للتجارة	60,7	92,1	% 92	113,4
ديوان الطيران المدني والمطارات	103,4	73,3	% 93	48,8
شركة فسفاط قفصة	44,1	67,0	% 94	135,5



2022 وقي	النسبة المياوية التراكمية	2021	2020	البيانات
37,0	% 95	62,0	139,2	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية
84,4	% 96	54,6	60,2	الشركة التونسية لصناعات التكرير
45,2	% 96	36,5	128,9	الصندوق الوطني للتأمين على المرض
30,0	% 97	30,3	26,2	الديوان الوطني للتطهير
25,1	% 97	29,1	22,9	الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلواذ"
22,8	% 97	28,9	26,9	شركة الخطوط التونسية
16,5	% 98	23,0	18,8	شركة اسمنت بنزرت
22,2	% 98	22,2	21,7	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
35,5	% 98	20,0	19,4	الشركة التونسية للملاحة
18,9	% 99	19,0	13,4	البنك التونسي للتضامن
92,4	% 99	10,8	10,0	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
15,0	% 99	10,7	14,4	شركة تونس لطرق السيارات
9,7	% 99	8,6	9,2	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
10,2	% 99	7,3	13,3	الوكالة العقارية للسكنى
6,1	% 99	6,4	7,6	الوكالة التهذيب والتجديد العمراني
8,1	% 100	6,0	5,4	شركة النقل بواسطة الأنايب
6,5	% 100	3,7	4,0	الشركة الجهوية للنقل ببنزرت
5,0	% 100	3,6	1,8	الوكالة العقارية الصناعية
5,7	% 100	3,5	5,3	شركة إسمنت أمّ الكليل
2,5	% 100	3,4	3,1	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال
4,9	% 100	3,4	4,2	الشركة التونسية للتنقيب
3,6	100%	2,9	2,8	شركة شبكة تونس للتجارة
5,6	% 100	2,4	2,7	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس
3,0	% 100	2,2	2,3	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
2,9	% 100	2,0	2,3	وكالة الكحول
3,7	% 100	1,8	6,2	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق
0,1	% 100	0,2	0,8	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
3,5	% 100	0,0	6,5	شركة نقل تونس
7620,8		6433,7	6192,4	مجموع الدفعوات

## 2. حجم وتركيبية تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال الفترة 2020 - 2022 :

### 2.1. حجم تحويلات الدولة :

يتم سنويا تخصيص اعتمادات لفائدة عدد من المنشآت بميزانية الدولة بعنوان منح توازن ومنح استثمار وقروض خزينة أو قروض معاد اقراضها لتأمين مواصلة نشاط هذه المنشآت العمومية المكونة للعينة.

وقد بلغت مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال سنة 2021 ما قدره 8402,2 م د مقابل 6466,4 م د خلال سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 29,9 % ومن المحتمل أن تبلغ مجموع التحويلات سنة 2022 ما قيمته 14506,6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 72,7 % مقارنة بسنة 2021.

جدول 43 : تطور حجم تحويلات الدولة خلال الفترة 2022-2020 :

البيانات	2020	2021	2022 وقي
مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية (م د)	6466,4	8402,2	14506,6
نسبة التطور	-	29,9 %	72,7 %
مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين (م د)	37158	39740	46361
نسبة التحويلات من مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين	17,4 %	21,1 %	31,3 %

تمثل قيمة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية من مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين نسبة 31,3 % سنة 2022 ونسبة 21,1 % سنة 2021 مقابل 17,4 % سنة 2020.

### 2.2. تركيبية تحويلات الدولة :

تمثل منح الاستغلال والتوازن أكثر من 80 % من مجموع التحويلات خلال الفترة 2022-2020.

جدول 44 : تركيبية تحويلات الدولة للمنشآت العمومية :

بالمليون دينار

البيانات	2020	2021	2022 وقي
منح الاستغلال والتوازن	5488,4	7394,8	13638,3
منح استثمار وترفيح في رأس مال	443,2	566,4	555,2
قروض خزينة وقروض معاد اقراضها	534,8	441,2	367,1

وتستأثر 05 مؤسسات عمومية بنسبة 78,8 % من مجموع التحويلات وهي :

- الشركة التونسية لصناعات التكرير حيث بلغت قيمة منحة دعم الوقود المستخلصة 2293 م د سنة 2021 مقابل 594 م د سنة 2020.
- ديوان الحبوب حيث بلغت منحة شراء الحبوب الموردة والمحلية 1687,5 م د سنة 2021 مقابل 1726,5 م د سنة 2020.
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز حيث بلغت قيمة الدعم 1034 م د سنة 2021 مقابل 100 م د سنة 2020.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث بلغت قيمة المساهمة التضامنية الاجتماعية 842 م د سنة 2021 مقابل 1321 م د سنة 2020.
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية حيث بلغت قيمة المساهمة التضامنية الاجتماعية 762,3 م د سنة 2021 مقابل 970,6 م د سنة 2020.

#### جدول 45 : المبالغ المحولة من ميزانية الدولة للمنشآت العمومية المكونة للعيينة تنازليا باعتماد سنة 2021 سنة مرجعية :

بالمليون دينار

إسم المنشأة	2020	2021	النسبة المياوية التراكمية	2022 وقي
الشركة التونسية لصناعات التكرير	594,0	2293,0	% 27,3	4321,0
ديوان الحبوب	1726,5	1687,5	% 47,4	3237,4
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	100,0	1034,0	% 59,7	3307,0
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	1321,6	842,0	% 69,7	943,5
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	970,6	762,3	% 78,8	579,5
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	378,8	366,1	% 83,1	369,1
الديوان الوطني للزيت	310,1	322,9	% 87,0	345,3
الديوان الوطني للتطهير	201,3	222,5	% 89,6	185,5
الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	5,0	199,0	% 92,0	0,0
شركة تونس لطرقات السيارة	163,4	180,9	% 94,1	170,0
شركة نقل تونس	179,3	161,9	% 96,1	147,5
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	152,9	135,4	% 97,7	129,8
الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	60,2	55,7	% 98,3	70,1
شركة الخطوط التونسية	35,4	41,2	% 98,8	0,0
الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	31,8	27,8	% 99,2	31,9
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	9,3	24,0	% 99,5	7,7
ديوان الأراضي الدولية	8,0	15,2	% 99,6	7,8
الديوان الوطني للبريد	21,0	11,0	% 99,8	0,0
الديوان التونسي للتجارة	20,1	10,2	% 99,9	0,8
الوكالة العقارية الصناعية	5,0	6,0	% 100,0	5,0
وكالة الكحول	0,0	3,0	% 100,0	0,0

2022 وقي	النسبة المياوية التراكمية	2021	2020	إسم المنشأة
453,4	% 100,0	0,8	0,0	الصندوق الوطني للتأمين على المرض
0,0	% 100,0	0,0	0,0	الشركة التونسية للبنك
0,0	% 100,0	0,0	0,0	البنك الوطني الفلاحي
0,0	% 100,0	0,0	0,0	بنك الإسكان
0,0	% 100,0	0,0	0,0	البنك التونسي للتضامن
22,7	% 100,0	0,0	0,0	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
0,0	% 100,0	0,0	0,0	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
0,0	% 100,0	0,0	0,0	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
0,0	% 100,0	0,0	0,0	الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"
0,0	% 100,0	0,0	0,0	ديوان الطيران المدني والمطارات
0,0	% 100,0	0,0	22,0	الشركة التونسية للملاحة
0,0	% 100,0	0,0	0,0	ديوان البحرية التجارية والموانئ
127,9	% 100,0	0,0	90,0	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد
92,7	% 100,0	0,0	60,0	مصنع التبغ بالقيروان
0,0	% 100,0	0,0	0,0	شركة فسفاط قفصة
0,0	% 100,0	0,0	0,0	الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلواذ"
0,0	% 100,0	0,0	0,0	اتصالات تونس
0,0	% 100,0	0,0	0,0	الوكالة الفنية للنقل البري
0,0	% 100,0	0,0	0,0	الوكالة العقارية للسكنى
5,0	% 100,0	0,0	0,0	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال
0,0	% 100,0	0,0	0,0	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
0,0	% 100,0	0,0	0,0	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
0,0	% 100,0	0,0	0,1	شركة أسمنت بنزرت
0,0	% 100,0	0,0	0,0	شركة إسمنت أمّ الكليل
0,0	% 100,0	0,0	0,0	شركة شبكة تونس للتجارة
0,0	% 100,0	0,0	0,0	الشركة التونسية للتنقيب
0,0	% 100,0	0,0	0,0	شركة النقل بواسطة الأنابيب
0,0	% 100,0	0,0	0,0	الوكالة التهذيب والتجديد العمراني
14560,6		8402,3	6466,4	مجموع التحويلات

## ملاحظة :

بخصوص سنة 2020 تجدر الإشارة أن الفارق بين التحويلات المدرجة بالتقرير السابق (قانون مالية 2023) وهذا التقرير يعود إلى تحيين بعض المعطيات بخصوص مبلغ التحويلات لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (تم استثنائه في التقرير السابق لعدم إرساله للمعطيات المالية) والصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية.

أما في ما يتعلق بسنة 2021 يعود الفارق بين التحويلات المدرجة بالتقرير السابق (قانون مالية 2023) وهذا التقرير أساسا إلى تحيين بعض المعطيات بخصوص مبلغ التحويلات لكل من ديوان الحبوب وذلك بعد المصادقة على القوائم المالية من طرف مراقب الحسابات وصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (تم استثنائه في التقرير السابق لعدم إرساله للمعطيات المالية).

## الباب الثالث : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية التي تساهم مباشرة في رأس مالها :

بلغت حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية بعنوان السنة المحاسبية 2021 ما قدره 140.1 م د مقابل 98.3 م د بعنوان السنة المحاسبية 2020 مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 41.8 م د ونسبة 42.5 % ويعود هذا التطور إلى إرتفاع الفوائض الموزعة من قبل ديوان البحرية التجارية والموانئ بقيمة 20 م د والشركة الوطنية لتوزيع البترول بقيمة 15 م د وكل من البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان بقيمة تقدر على التوالي بـ 7.5 م د و 5.5 م د من جهة وتراجع الفوائض الموزعة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ 10 م د من جهة أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن الفوائض الموزعة من قبل ديوان البحرية التجارية والموانئ وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية تمثل قرابة 57 % من مجموع حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية لسنة 2021.

وعموما فإن 12 منشآت عمومية راجعة مباشرة للدولة من مجموع 71 منشأة قامت بتوزيع أرباح بعنوان السنة المحاسبية 2021 مقابل 9 منشآت بعنوان السنة المحاسبية 2020.

وبخصوص الأرباح والفوائض الراجعة للدولة بعنوان سنة 2022 والتي تم إقرارها إلى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير تقدر بـ 99.3 م د وهي تعود بالأساس لكل من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، الشركة الوطنية للاتصالات «اتصالات تونس»، البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان. كما انه لا يمكن ضبط ذلك بصفة نهائية بالنظر للتأخير الحاصل في ضبط القوائم المالية من قبل المنشآت العمومية المعنية.

وعموما فإن تراكم الخسائر لعديد المنشآت العمومية وتراجع مردودية المنشآت العمومية الناشطة بقطاعات تنافسية على غرار قطاع الاسمنت، والتأخير الحاصل في تجسيم عملية إعادة الهيكلة لعدد منها حال دون تحسين مردودية عائدات المساهمات.

الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر  
الوضعية المالية  
للمنشآت العمومية  
على المالية العمومية



## الباب الأوّل : المخاطر المالية المتعلقة بالمنشآت العمومية :

### أ. المقدمة :

بالرغم من التعافي التدريجي للمنشآت العمومية من أزمة كوفيد، إلا أنها مازالت تواجه تحديات بسبب الضغوطات الإقتصادية المتأتية أساسا من ارتفاع أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار وكذلك ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار المواد الأولية على المستوى العالمي هذا بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة مباشرة بالتوترات العالمية.

وقد عرفت أغلب المنشآت العمومية في الفترة ما بين 2020-2022 مواصلة تراكم للديون والخسائر وهو ما يمثل ضغطا إضافيا على المالية العمومية من حيث توفير التمويلات لهذه المؤسسات سواء مباشرة من الخزينة العامة للبلاد التونسية تكون في شكل قروض خزينة وتسبقات ومنح أو عن طريق توفير ضمان الدولة لتمكينها من الحصول على قروض بنكية لتأمين مواصلة النشاط كما كان لهذه الوضعية تأثير سلبي على القطاع البنكي والصناديق الاجتماعية وذلك بسبب الصعوبات التي تلاقىها هذه الشركات إزاء التزاماتها للخلاص في الأجال المحددة.

وسيتّم من خلال هذا الجزء من التقرير تشخيص وتحليل أهم المخاطر المنجزة عن انعكاس وضعية هذه المنشآت على المالية العمومية، وذلك باعتبار الدور الهام التي تلعبه في تحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وكذلك باعتبار حجم التمويل العمومي المرصود لها في الغرض من جهة وحجم الموارد المدفوعة من قبلها لفائدة ميزانية الدولة من جهة أخرى .

### أ. التعريف - المخاطر المالية :

المخاطر المالية هي عوامل، داخلية أو خارجية ، يمكن أن تسبب عدم تطابق بين التوقعات ونتائج الميزانية وتتمثل المخاطر بالنسبة لميزانية الدولة ، أولا على مستوى ارتفاع النفقات على غرار ارتفاع منح الاستغلال المرصودة للمنشآت بالنسبة للمتوقع، ثانيا في انخفاض الموارد بتراجع المداخيل المتأتية من الضرائب وأرباح الأسهم التي تدفعها هذه المنشآت بالنسبة للمتوقع ، وكذلك ارتفاع حجم الديون و ضمانات الدولة الممنوحة للمنشآت في حالة احتاجت قروض غير متوقعة أو طالبت ب ضمان ديون من قبل الدولة. مما يفضي إلى المطالبة بالترفيح في سقف ضمان الدولة للمؤسسات العمومية.



## III. المخاطر المالية الناشئة عن المنشآت العمومية :

### 1. المخاطر الاقتصادية :

هي مخاطر مرتبطة بعوامل خارجية مثل صدمات الاقتصاد الكلي ومن أبرزها :

#### 1.1. التوترات العالمية :

بالنظر للتوترات العالمية وما انجر عنها من ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد والتوريد والضغط المتزايد على الأسواق المالية وعلى وتيرة التعافي من تبعات أزمة كوفيد وقد كان لهذه الأزمات آثار متباينة على النتائج المحاسبية للمنشآت العمومية وعلى برامج استثماراتها حيث عرفت البعض منها وضعية مالية متدهورة بفعل تبعات هذه الأزمات ، بينما شهدت مؤسسات أخرى استرجاع تدريجي لمؤشرات نشاطها وتوازنها المالية ، مثلما يبرزه الجدول التالي :

نسبة التطور 2022/2021	2022	2021	2020	النتيجة المحاسبية الصافية لسنة ( م د )
% 47.2	-218.5	-413.5	-233.9	شركة الخطوط التونسية
% 173.4	123.6	-168.3	-245.9	ديوان الطيران المدني والمطارات
% -114.7	-117	-54.5	-26.5	شركة تونس للطرق السيارة
% -29.9	11.5	16.4	-50.7	الشركة التونسية للملاحة
-	-2374.3	0.0	59.1	الشركة التونسية لصناعات التكرير
% -2488	-1113.0	-43	-60	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
% 174.4	78.2	28.5	-29.8	الشركة الوطنية لتوزيع البترول
% -85.5	6.7	46.4	-12.0	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية
% -0.53	-224.4	-225.6	-215.1	شركة نقل تونس
% 14.7	-22.0	-25.8	-24.9	شركة اسمنت أم الكليل
% 106.9	1.8	-25.9	-44.8	الشركة التونسية لصناعة الحديد " الفولاذ "
% 11.2	-121.9	-137.3	-103.4	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
% 258.1	219.7	-139.0	-407.1	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
% 50.8	49.0	32.5	-50.3	الشركة الوطنية للإتصالات " اتصالات تونس "

وقد أثرت التوترات العالمية بحدة على المنشآت العمومية الناشطة بقطاع الطاقة حيث تفاقمت الوضعية المالية لكل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير وذلك من خلال ارتفاع

شراءاتهما المحلية والموردة من المواد حيث بلغت أعباء الاستغلال على التوالي سنة 2022 ما يعادل 8931 م د و12619 م د مقابل على التوالي 6704 م د و7513 م د سنة 2021 مسجلة تطور بقيمة على التوالي 2227 م د و5106 م د وبنسبة تباعا 33.2% و68%.

كما تأثر ديوان الحبوب بصفة مباشرة من جراء هذه الأزمات حيث تطورت شراءاته من الحبوب الموردة في سنة 2022 ما قيمته 3390.9 م د مقابل 2392 م د سنة 2021 مسجلة بذلك تطور بقيمة 998.9 م د وبنسبة 42%.

بالمقابل ، فإن المنشآت العمومية الناشطة بقطاع النقل فقد تمكنت بداية من سنة 2021 من استئناف نشاطها بصفة تدريجية بفضل رفع القيود على السفر وفتح الحدود وقد تم تسجيل في هذا الإطار تطور لمداخيل شركة الخطوط التونسية وديوان الطيران المدني والمطارات التي بلغت في موفى سنة 2022 ما قيمته على التوالي 1311 م د و489 م د مقابل 527 م د و288 م د سنة 2020 مسجلة زيادة بنسبة تباعا 149% و70%.

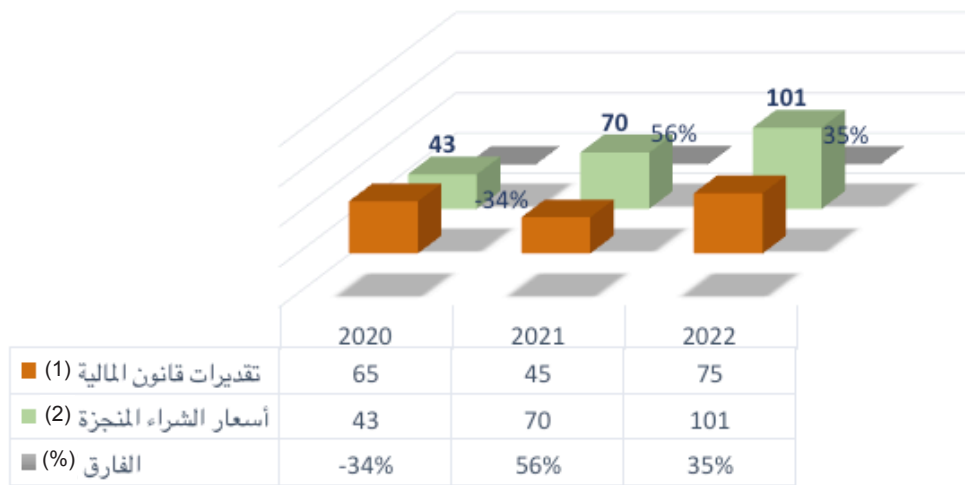
كما شهد حجم الدين المضمون من قبل الدولة والمنتفع به المنشآت العمومية تطور حيث بلغ رصيده 20363.1 م د في موفى سنة 2022 مقابل 18742 م د سنة 2021 و17208 م د سنة 2020 مسجلا تطور بنسبة 18.3% خلال الفترة 2022-2020 ويمثل حجم الدين المضمون 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 مقابل 14.7% لسنة 2020.

## 2.1. تغير أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية :

تميزت سنة 2020 بتدهور أسعار النفط بالأسواق العالمية ليبلغ 18.5 دولار/البرميل في أبريل 2020 نتيجة تراجع الطلب بنسبة تفوق 50% وقد بلغ معدل شراء برميل النفط خلال 2020 حوالي 43 دولار/البرميل مقابل 65 دولار/البرميل مقدرة بقانون المالية لسنة 2020 مسجلا بذلك فارق بـ 22 دولار للبرميل وبنسبة 34% في المقابل استعادت معدلات سعر برميل النفط الخام من نوع «برنت» في الأسواق العالمية نسقها التصاعدي نتيجة لارتفاع الطلب والانتعاش النسبية إثر جائحة كوفيد 19 وتداعياتها حيث بلغ معدل شراء برميل النفط خلال سنة 2021 مستوى 70 دولار/البرميل مقابل 45 دولار/البرميل مقدرة بقانون المالية لسنة 2021 مسجلا بذلك ارتفاعا بقيمة 25 دولار للبرميل وبنسبة 55.5%.

وبالنظر للتوترات العالمية وما رافقها من ارتفاع للأسعار العالمية للمحروقات والطاقة مما أفضى إلى ارتفاع أسعار برميل النفط حيث بلغ معدل الشراء 101 دولار/البرميل مقابل 75 دولار/البرميل مقدّر بقانون المالية لسنة 2022 مسجلا بذلك فارق بـ 26 دولار للبرميل وبنسبة 35%، ويبيّن الرسم التالي الفوارق المسجلة بين تقديرات أسعار البرميل بقانون المالية وأسعار الشراء المنجزة للفترة 2022-2020.

## تطور سعر برميل النفط



وقد أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2020-2022 إلى ارتفاع حجم المنح بعنوان دعم الطاقة والمحروقات المسندة إلى :

- ◀ الشركة التونسية للكهرباء والغاز حيث بلغت سنة 2022 ما قيمته 3307 م د مقابل 1369 م د سنة 2021 و100 م د سنة 2020 مسجلة تطور بقيمة 3207 م د خلال الفترة 2022-2020 وبنسبة 3207 % وقد تزامن هذا التطور مع ارتفاع أسعار شراء الغاز المورد التي بلغت سنة 2022 ما يقارب 1335 دينار / ط م ن مقابل 697 د / ط م ن سنة 2021 و626 د / ط م ن سنة 2020 مسجلة بذلك تطور بنسبة تفوق 100 % خلال الفترة 2022-2020.
- ◀ الشركة التونسية لصناعات التكرير حيث بلغت في سنة 2022 ما قيمته 4101 م د مقابل 2073 م د خلال سنة 2021 و594 م د في 2020 ويعزى الارتفاع المسجل خلال سنة 2022 إلى ارتفاع كلفة توريد المواد البترولية نظرا لارتفاع أسعار النفط الخام ومشتقاته في الأسواق العالمية، مقابل المحافظة على أسعار البيع للعموم للمواد البترولية خلال سنة 2022.

في المقابل كان لتطور أسعار النفط خلال 2022-2020 انعكاس إيجابي على الوضعية المالية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية التي من المتوقع أن تسجل نتيجة محاسبية إيجابية في 2022 بما قدره 219.7 م د مقابل خسارة في سنة 2021 بما قيمته 139- م د وفي 2020 بما قدره 407.1 - م د وبالتالي مع ذلك تطورت عائدات تسويق المحروقات التي بلغت 922 م د سنة 2022 مقابل 628 م د مقدرة بقانون المالية لسنة 2022 و593 م د كعائدات منجزة خلال سنة 2021 و280 م د في 2020.

كما أنه نظرا لارتفاع متوسط سعر الغاز الجزائري بنسبة 92 % بالدينار التونسي و72 % بالدولار الأمريكي بين 2021 و 2022، فإن عائدات عبور الغاز الجزائري، التي يتم متابعتها من قبل الشركة الفرعية التابعة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وهي الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية، شهدت تطورا هاما حيث بلغت سنة 2022 ما قدره 1884 م د مقابل 659 م د مقدرة بقانون المالية لسنة 2022 و582 م د كعائدات منجزة خلال سنة 2021 و322 م د سنة 2020.

وعموما فإن تحسن الوضع المالي للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لم يرافقه تطور نشاطها حيث تم تسجيل انخفاض الإنتاج الوطني من النفط والمكثفات بنسبة 14 % والغاز الطبيعي بنسبة 7 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 وذلك نتيجة النضوب الطبيعي لأغلب الحقول، بالإضافة إلى المشاكل التقنية والاضطرابات الاجتماعية التي من شأنها تعطيل الإنتاج وبالتالي تقلص الصادرات وارتفاع الواردات وتجلي تراجع النشاط من خلال :

- تفاقم عجز ميزان الطاقة الأولي (4.78 مليون طن مكافئ نفط في 2022 مقابل 4.58 مليون طن في 2021، أي زيادة بنحو 4 %).
- انخفاض عدد رخص الاستكشاف (16 رخصة في عام 2022 مقابل 20 في عام 2021) ، على الرغم من منح رخصتين جديدتين.
- غياب حفر آبار استكشافية جديدة سنة 2022 مقارنة بحفر بئرين (2) سنة 2021.
- عدم وجود نشاط زلزالي ثلاثي الأبعاد للعام الثاني على التوالي (2021 و 2022).

وفي ما يتعلق بأسعار الحبوب الموردة فقد شهدت ارتفاعا حيث بلغ معدل سعر شراء القمح الصلب والقمح اللين على التوالي 624 دولار/الطن و 411 دولار/الطن خلال سنة 2022 مقابل 435.7 دولار/الطن و 307.72 دولار/الطن خلال سنة 2021 و 327 دولار/الطن و 231 دولار/الطن في 2020 مسجلة بذلك تطور على التوالي بنسبة 91 % و 77.9 % لأسعار القمح الصلب والقمح اللين للفترة 2020-2022.

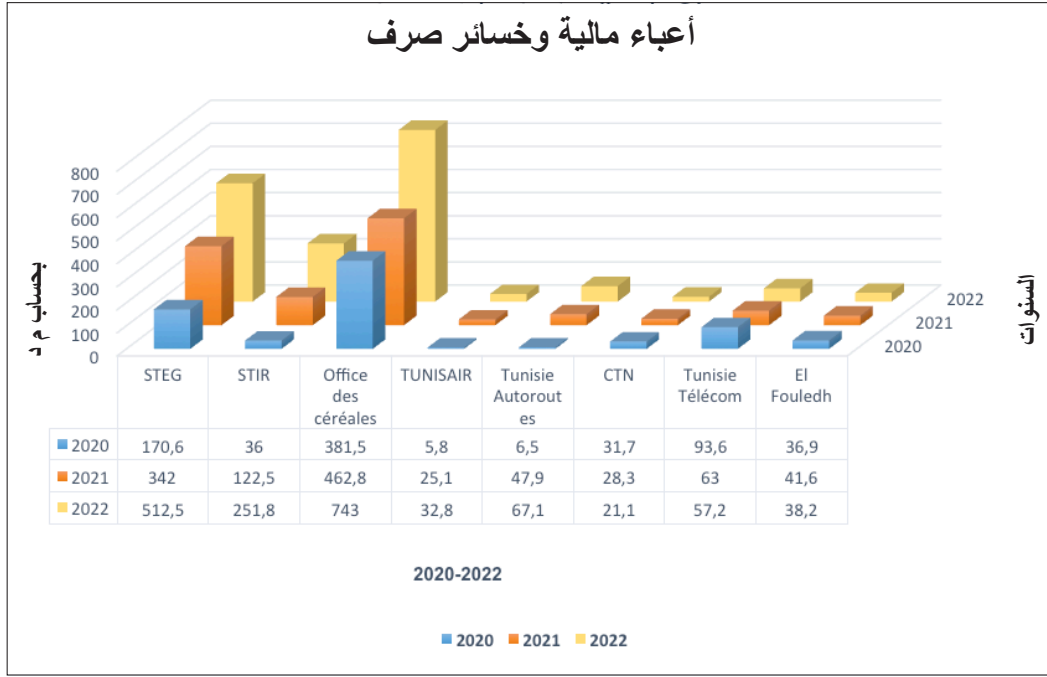
وقد أدت هذه الوضعية إضافة لتواصل فترات الجفاف التي تشهدها البلاد والتي أدت لتقلص الإنتاج الوطني إلى ارتفاع في خسائر ديوان الحبوب التي بلغت 700.8 م د سنة 2022 مقابل نتيجة سلبية بـ 477.2 م د سنة 2021 و 340.6 م د سنة 2020 وارتفاع رصيد القروض المسندة للديوان ليبلغ 5709 م د منها 5211 م د ممنوحة من قبل البنك الوطني الفلاحي وهي قروض حل أجلها ولم يتم تسديدها مقابل 4088 م د سنة 2021 و 3580 م د سنة 2020.

هذا وبالنسبة للزيوت النباتية فقد سجل معدل سعر شراء الزيت النباتي ارتفاعا مشطا من 1898 د/طن موسم 2016/2017 إلى 4612 د/طن موسم 2021/2022

### 3.1. تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة :

شهدت أسعار صرف أهم العملات الرئيسية مقابل الدينار تقلبا متواصلا حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار في موفى سنة 2022 ما يقارب 3.1 دينار مقابل 2.79 دينار سنة 2021 و 2.81 سنة 2020 مسجلا تراجع بنسبة 11 % خلال الفترة 2021-2022 .

ومع تطور نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التي تراوحت بين 6.25 % و 7.25 % سنة 2022 مقابل الاستقرار في حدود 6.25 % في سنة 2021 والتغيير بين 7.75 % و 6.25 % خلال سنة 2020 بالإضافة للجوء المتواصل للسوق البنكية للعديد من المنشآت العمومية خاصة المكلفة بتوريد المواد الأساسية والمحروقات إلى جانب التوترات العالمية التي كان لها دور هام في تقلبات الأسعار العالمية، فقد مثلت عوامل مساهمة في تدهور التوازن المالي للعديد منها وذلك من خلال زيادة قيمة شراء المواد المستوردة من جهة وتطور الأعباء المالية وخسائر الصرف والذي يتبين من خلال الرسم البياني التالي :



## 2. المخاطر الهيكلية :

مقدمة : المخاطر الهيكلية هي مخاطر مرتبطة بتوجهات دائمة على غرار سياسة تحديد الأسعار او مسائل الحوكمة.

### 1.2. سياسة الأسعار الإدارية :

تخضع العديد من المنشآت العمومية في ضبط تعريف منتجاتها والخدمات التي تقدمها لنظام المصادقة الإدارية طبقاً لأحكام نصوص احداثها أو الأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 المتعلق بالمواد والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها، وبالتالي فإن عدم ربط سعر البيع بتكاليف الإنتاج أو الخدمة المقدمة قد يكون عاملاً يتسبب في تراكم الخسائر وهو ما قد يفضي إلى عدم قدرة العديد منها على الإيفاء بتعهداتها المالية والمحافظة على جودة المرافق العامة التي تسديها.

وبالرجوع للمعايير الدولية التي عرّفت الشركات المسوقة على أنّها هي تلك التي تغطي رقم مبيعاتها من السلع والخدمات، باستثناء المنح، ما لا يقل عن نصف تكاليف الإنتاج على مدى عدة سنوات متتالية. وتُعرف هذه النسبة أيضاً باسم «اختبار السوق / غير السوق» أو «اختبار 50 بالمائة».

ويبرز الجدول التالي مدى تأثير ضبط تعريف بيع المواد والخدمات المنتجة على نتائج وتصنيف عدد من المنشآت العمومية كمؤسسات مسوقة أو غير مسوقة وتطورها خلال الفترة 2017-2021 وذلك باعتماد التعريف الإحصائي المعتمد على المستوى الدولي :

مؤشر (إيرادات الاستغلال دون المنح) / (أعباء الاستغلال + أعباء المالية)					المنشأة العمومية
2021	2020	2019	2018	2017	
% 114	% 135	% 116	% 123	% 134	الوكالة العقارية للسكنى
% 73	% 79	% 104	% 83	% 81	الوكالة العقارية الصناعية
% 226	% 3	% 19	% 17	% 162	الوكالة العقارية للسياحة
n,d	n,d	n,d	% 102	% 103	الوكالة البلدية للتصرف
n,d	n,d	n,d	% 102	% 103	الوكالة البلدية للخدمات البيئية
% 111	% 100	% 108	% 109	% 97	وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري
% 67	% 78	% 87	% 115	% 103	وكالة التهذيب والتجديد العمراني
% 90	% 80	% 101	% 102	% 91	الوكالة التونسية للتضامن
n,d	% 92	% 97	% 100	% 104	الوكالة الفنية للنقل البري
n,d	n,d	% 18	% 19	% 21	مركز النهوض بالصادرات
% 95	% 99	% 90	% 70	% 69	شركة إسمنت بنزرت
% 70	% 66	% 85	% 90	% 71	شركة اسمنت أم الكليل
% 104	% 110	% 86	104%	% 94	المركز الوطني البيداغوجي
% 121	% 67	% 106	% 88	% 84	شركة فسفاط قفصة
% 120	% 147	% 172	% 182	% 145	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
% 57	% 76	% 107	% 130	% 97	الشركة التونسية للتنقيب
n,d	% 88	% 99	% 90	% 96	الشركة التونسية للملاحة
% 140	% 44	% 38	% 46	% 30	شركة البنيان
% 86	% 78	% 89	% 81	% 81	شركة الفولاذ
% 111	% 75	% 131	% 158	% 133	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
n,d	% 69	% 93	% 97	% 96	المجمع الكيميائي
% 114	% 107	% 123	% 117	% 131	المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية
% 113	% 99	% 80	% 79	% 82	مصنع التبغ بالقبروان
% 30	% 34	% 33	% 97	% 97	ديوان الحبوب
% 66	% 52	% 107	110%	% 107	ديوان الطيران المدني والمطارات
83%	% 98	% 95	% 97	% 92	ديوان التونسي للتجارة
n,d	% 119	% 162	% 171	% 137	ديوان البحرية التجارية والموانئ
% 69	% 69	% 72	% 125	% 117	الديوان الوطني للتطهير
% 19	% 26	% 97	% 98	% 98	الديوان الوطني للزيت
% 32	% 69	% 106	% 27	% 27	الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية
% 53	% 31	% 48	% 102	% 107	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزة
% 96	% 81	% 91	% 97	% 79	ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
n,d	n,d	% 82	% 110	% 68	ديوان الأراضي الدولية
% 103	% 97	% 96	% 85	% 89	الصيدلية المركزية التونسية
n,d	n,d	n,d	% 93	% 93	ديوان البريد التونسي
% 90	% 92	% 85	% 87	% 96	شركة النهوض بالرياضة
% 60	% 65	% 83	% 78	% 91	وكالة الكحول
n,d	n,d	% 96	% 88	% 73	الإذاعة التونسية
% 106	% 59	% 100	% 96	% 100	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة
% 123	% 101	% 86	% 86	% 87	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد

مؤشر (إيرادات الاستغلال دون المنح) / (أعباء الاستغلال + أعباء المالية)					المنشأة العمومية
2021	2020	2019	2018	2017	
72%	% 82	% 97	% 97	% 85	شركة اللحوم
6%	% 7	% 7	% 76	% 56	شركة سباقات الخيل
% 112	% 82	% 72	% 72	% 79	شركة جبل الجريصة
% 57	% 58	% 87	% 58	% 93	شركة استغلال قنال وأنايب مياه الشمال
% 0	% 0	0%	% 0	n,d	شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية
% 80	% 6	% 102	% 101	% 92	شركة معرض نابل
n,d	n,d	n,d	% 71	% 83	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية
% 83	% 77	% 105	% 89	% 90	شركة الترفيه السياحي
% 6	% 6	% 6	% 0	% 3	شركة المترو الخفيف بصفاقس
% 20	% 20.8	% 43	% 63	% 61	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
n,d	% 2	% 15	% 26	% 35	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق
% 101	% 98	% 100	% 99	% 100	الشركة الوطنية لتوزيع البترول
% 104	% 103	n,d	% 111	% 111	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
n,d	n,d	n,d	% 97	% 104	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال
% 111	% 106	% 110	% 108	% 115	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب
% 109	% 118	% 117	% 112	% 110	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط
% 4	% 15	% 98	% 98	% 104	شركة الخدمات الوطنية والاقامات
n,d	% 55	% 65	% 62	% 62	الشركة الوطنية للنقل بين المدن
n,d	n,d	n,d	% 9	% 46	شركة الأسواق والإنتاج بالوسط
% 74	% 80	% 91	% 98	% 100	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال
n,d	n,d	n,d	% 82	% 95	الشركة الوطنية لحماية النباتات
% 93	% 77	% 66	% 84	% 90	الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه
% 18	% 17	% 23	% 24	% 23	الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس
% 114	% 101	% 111	% 111	% 116	الشركة التونسية للدواجن
% 187	% 174	% 180	% 193	% 183	شركة النقل بواسطة الأنايب
% 72	% 57	% 90	% 73	% 73	شركة أشغال السكك الحديدية
% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابرة للبلاد التونسية
% 144	% 134	% 145	% 127	% 136	الشركة التونسية لأسواق الجملة
n,d	n,d	n,d	% 80	% 80	الشركة التونسية للسكر
n,d	n,d	n,d	% 49	% 57	الشركة التونسية لسياحة الشباب
n,d	% 100	% 87	% 82	% 89	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
% 41	% 36	% 43	% 43	% 45	الشركة الجهوية للنقل بقابس
n,d	n,d	n,d	n,d	% 35	الشركة الجهوية للنقل بقفصة
% 27	% 26	% 34	n,d	n,d	الشركة الجهوية للنقل بالكاف
% 31	% 26	% 40	% 40	% 39	الشركة الجهوية للنقل بمدنين
% 41	% 37	% 47	% 40	% 41	الشركة الجهوية للنقل ببنزرت
n,d	n,d	% 35	% 35	% 36	الشركة الجهوية للنقل بجندوبة
% 31	% 30	% 37	% 34	% 33	الشركة الجهوية للنقل بالقبروان
% 29	% 22	% 28	% 28	% 25	الشركة الجهوية للنقل بالقصرين
% 43	% 40	% 45	% 48	% 46	الشركة الجهوية للنقل بنابل



مؤشر (إيرادات الاستغلال دون المنح) / (أعباء الاستغلال + أعباء المالية)					المنشأة العمومية
2021	2020	2019	2018	2017	
n,d	n,d	% 32	% 29	% 30	شركة النقل بالساحل
n,d	% 29	% 26	% 20	% 44	الشركة التونسية لتنمية الجولف
% 80	% 98	% 76	% 58	% 70	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
n,d	% 89	% 71	% 65	% 74	الشركة التونسية لصناعات التكرير
% 57	% 72	% 71	% 56	% 63	شركة تونس للطرق
% 102	% 94	% 97	% 101	% 99	اتصالات تونس
% 13	% 13	% 13	% 15	% 93	وكالة تونس إفريقيا للأنباء
n,d	n,d	% 18	% 19	% 19	شركة نقل تونس
% 180	% 148	% 160	% 214	% 177	شركة النقل بأنايب الصحراء
% 188	% 143	% 149	% 141	% 146	شركة شبكة تونس للتجارة
n,d	n,d	n,d	% 97	% 91	شركة الخطوط التونسية

n,d : معطيات غير متوفرة

ويستخلص من خلال الجدول المشار إليه أعلاه ما يلي :

- سنة 2017 بأن مجموع 89 منشأة عمومية تتوزع بين 71 كمنشآت مسوقة و 18 منشأة غير مسوقة
- سنة 2018 أن مجموع 89 منشأة عمومية تتوزع بين 68 منشأة مسوقة و 21 منشأة غير مسوقة
- سنة 2019 أن مجموع 80 منشأة عمومية تتوزع بين 58 منشأة مسوقة و 22 منشأة غير مسوقة
- سنة 2020 أن مجموع 71 منشأة عمومية تتوزع بين 52 منشأة مسوقة و 19 منشأة غير مسوقة
- سنة 2021 أن مجموع 64 منشأة عمومية تتوزع بين 48 منشأة مسوقة و 16 منشأة غير مسوقة

وتجدر الإشارة أن أغلب الشركات التي تصنف كمؤسسات غير مسوقة تنشط بقطاع النقل البري وهو ما يؤكد أهمية مسألة المرفق العمومي للنقل كما تجدر الإشارة بأن كل من الديوان الوطني للزيت وديوان الحبوب المنتفعين بمنح دعم من ميزانية الدولة يصنفان خلال الفترة 2020-2021 كمنشآت غير مسوقة في حين انه خلال الفترة 2017-2019 مصنفان كمنشآت مسوقة.

وعموما فإن المنشآت العمومية التي لديها إيرادات استغلال دون احتساب منح تمكثها من تغطية أعباء الاستغلال والأعباء المالية بنسبة لا تقل عن 100% لا تتجاوز نسبتها 25% من مجموع العينة المشار إليها أعلاه.

## 2.2. الديون المتقاطعة بين المنشآت العمومية والدولة وصناديق الضمان الاجتماعي :

شهد رصيد المستحقات والديون القائمة بين الدولة والمنشآت العمومية من جهة والمنشآت في ما بينها من جهة أخرى ارتفاع متواصل خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى موفى سنة 2022 وافضى إلى تطور الأرصدة الدائنة والمدينة لعدد المنشآت العمومية خاصة الناشطة بقطاعات الطاقة والمحروقات والنقل والضمان الاجتماعي حيث تجدر الإشارة في هذا الإطار :



تطور مستحقات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تجاه كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير على التوالي 1726 م و 1214 م د إلى غاية موفى 2022. بعد أن كان الرصيد في موفى 2021 على التوالي في حدود 1404 م د و 340 م د وقد نتج عن عدم استخلاص هذه الديون لجوء المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية للتداين البنكي حيث بلغ رصيد الديون البنكية في موفى 2022 ما قدره 523 م د.

ويعزى عدم قدرة الشركة التونسية لصناعات التكرير على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لارتفاع كلفة توريد المواد البترولية نظرا لارتفاع أسعار النفط الخام ومشتقاته في الأسواق العالمية وتطور مستحقاتها لدى الدولة بعنوان دعم المحروقات ليبلغ 1016 م د في موفى 2022 وارتفاع مستحقاتها لدى الشركة الوطنية لتوزيع البترول بما قيمته 459.7 م د وفي غياب الموارد، التجأت الشركة لتغطية عجزها المالي إلى التداين البنكي ليبلغ مستوى 1547 م د في موفى 2022 منها 1032 م د ممنوحة من قبل بنوك أجنبية.

وتعاني بدورها الشركة التونسية للكهرباء والغاز من صعوبات مالية ناتجة أساسا عن تطور رصيد مستحقاتها بعنوان اسداء خدمات استهلاك الكهرباء والغاز ، حيث بلغت المستحقات غير المستخلصة في موفى 2022 لدى القطاع العام من وزارات ومؤسسات عمومية ما يقارب 1282 م د ولدى الخواص بما قيمته أكثر من 1108 م د بالإضافة لتكملة منحة الدعم التي بلغت 1751 م د ، وقد نتج عن هذه الوضعية تطور مديونيتها تجاه القطاع البنكي ومزودي الغاز حيث بلغت في موفى 2022 على التوالي ما قيمته 7223 م د و 1475 م د بالإضافة لمتخلفاتها تجاه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية التي بلغت على التوالي في ماي 2023 ما قيمته 1282 م د و 370 م د وقد حلّ أجلها ولم يتم خلاصها.

كما أن عدم توفر السيولة الكافية للشركة الوطنية لتوزيع البترول لخلاص مستحقات الشركة التونسية لصناعات التكرير كان بسبب عدم حصولها على مستحقاتها تجاه حرفائها من القطاع العام والبالغة في موفى ماي 2023 ما قيمته 679 م د تتوزع بين المنشآت العمومية بما قدره 478 م د وتعود أساسا لشركات النقل والدولة بمبلغ 200 م د.

أما بالنسبة لصناديق الضمان الاجتماعي، فقد تطوّر رصيد مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث بلغ على التوالي 2039,6 م د و 8946 م د في موفى ماي 2023 مقابل 1847 م د و 5824 م د في موفى ماي 2022 وذلك بسبب مواصلة التوجه بتخصيص موارد الصندوقين لتسديد جريات المتقاعدين وكذلك بسبب تطور مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تجاه الشركات العمومية خاصة شركات النقل البري لتبلغ 1006,8 م د وتطور مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تجاه الدولة بمبلغ 1183 م د.

وقد أدّت هذه الوضعية إلى تطور متخلفات الصندوق الوطني للتأمين على المرض في موفى ماي 2023 تجاه المستشفيات العمومية بما قدره 1332 م د كديون حلّ أجلها ولم يتم تسديدها وتجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية بمبلغ 494 م د والتي أصبحت بدورها تواجه صعوبات لتوفير الموارد المالية اللازمة لتوريد المنتجات الدوائية بحكم عدم حصولها على مستحقاتها خاصة تجاه المستشفيات العمومية المقدرة بقيمة 591 م د في موفى ماي 2023.

## الباب الثاني : تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة :

### أ. تأثير الوضعية المالية للمنشآت العمومية على الإيرادات الراجعة للدولة والإنفاق العمومي :

- تتجسد تداعيات الوضعية المالية للمنشآت العمومية على الميزانية العامة للدولة من خلال عدم تحصيل موارد راجعة للدولة ومتأتية من بعض المنشآت العمومية : أدى تدهور الوضعية المالية لعدد المنشآت العمومية وغياب السيولة الكافية إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة في ما يتعلق بتسديد الديون الجبائية والديوانية والقروض الممنوحة لها من قبل الدولة والتي حلّ أجلها لتوفير الاعتمادات اللازمة لميزانية الدولة، مما يستوجب على مصالح الدولة اللجوء للبحث عن موارد أخرى وبكلفة مرتفعة ، ومن أهم المنشآت العمومية التي لها ديون راجعة للدولة حلّ أجلها ولم يتم تسديدها إلى موفى ماي 2023 :

- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ 2443 م د بعنوان ديون جبائية

- شركة النقل بتونس بمبلغ 1091 م د منها 466 م د بعنوان ديون جبائية

- الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بمبلغ يفوق 390.8 م د بعنوان قروض خزينة

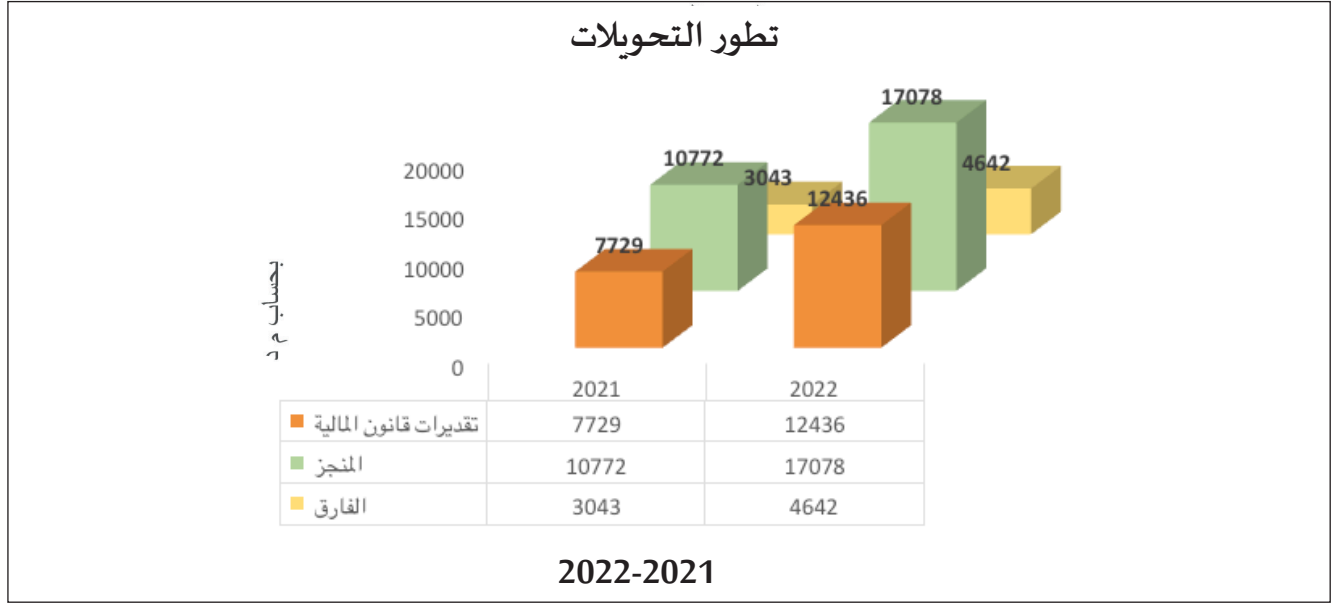
- شركة الخطوط التونسية بمبلغ يفوق 130 م د

- الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال بما يفوق 92.6 م د بعنوان ديون جبائية وقروض خزينة.

### • زيادة الإنفاق العمومي المباشر لدعم المنشآت العمومية :

بلغ مجموع التحويلات للهيكل العمومية من مؤسسات ومنشآت عمومية (إلخ ) خلال سنة 2021 ما قيمته 10772 م د مقابل تقديرات بقانون المالية لسنة 2021 بما قيمته 7729 م د أي بفارق قيمته 3043 م د ونسبة 39.4 % كما بلغت مجموع التحويلات للهيكل العمومية خلال سنة 2022 ما قيمته 17078 م د مقابل تقديرات بقانون المالية لسنة 2022 بما قيمته 12436 م د أي بفارق قيمته 4642 م د ونسبة 37.3 %.

وشهد الفارق المسجل بين المنجز والمقدر على مستوى مجموع التحويلات خلال سنتي 2021 و2022 ارتفاعاً بـ 1599 م د ونسبة قدرها 52.5% مثلما يبرز الجدول التالي :



هذا وقد مثل مجموع التحويلات خلال سنة 2022 نسبة 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة 8.2% منه خلال سنة 2021. كما تم خلال سنتي 2021 و2022 توجيه أكثر من 70% من مجموع هذه التحويلات إلى المنشآت العمومية المنتفعة بالدعم وهي الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز وديوان الحبوب بالإضافة إلى الصناديق الاجتماعية.

## II. التأثير على الدين العمومي :

يمثل مستوى مديونية المنشآت العمومية وقدرتها على سداد ديونها تحدياً على ميزانية الدولة وقد يكون هذا التحدي إما صريحاً وذلك في حالة منحت الدولة ضمانها بعنوان هذه الديون أو كانت هي نفسها قد منحت قروضاً، أو ضمناً وذلك في حالة كانت هذه المنشآت تعمل في قطاع يعتبر حيويًا وتلتزم الدولة ضمناً بدعمها عند الحاجة.

وتجدون ضمن ملحق قانون المالية عدد 7 المتعلق بالدين العمومي وملحق قانون المالية عدد 8 المتعلق بالتحويلات والضمانات لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية غير الإدارية المعطيات المالية التي تعود للفترة 2020-2022 والمتعلقة بـ :

- متخلّلات القروض المسندة من قبل الدولة إلى المنشآت العمومية.
- حجم الديون التي لم يحل أجلها والممنوحة من الدولة للمنشآت العمومية.
- حجم الديون التي حل أجلها والممنوحة من الدولة للمنشآت العمومية.
- حجم الضمان الممنوح من قبل الدولة لفائدة المنشآت العمومية

- مخاطر تفعيل ضمان الدولة من قبل المقرضين حيث تجدر الإشارة بأنه لم يتم تسجيل حالات إخلال أو تأخير في التسديد من قبل المنشآت العمومية المنتفعة بالضمان قبل 2017 ، إلا أنه بداية من سنة 2018 عرفت العديد من المنشآت صعوبات مالية وعدم القدرة على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الأجل مما أفضى إلى تدخل الدولة في عديد المناسبات لمساندة هذه المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها تجاه الممولين الخارجيين وذلك بمنحها قروض خزينة أو تسبقة خزينة ومن بين المنشآت العمومية التي يمكن الإشارة إليها في هذا الإطار :

- ◀ بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- ◀ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
- ◀ شركة نقل تونس
- ◀ شركة الخطوط التونسية
- ◀ شركة تونس للطرق السيارة
- ◀ الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه

### III. المنشآت العمومية الرئيسية المعنية وما يرتبط بها من مخاطر على ميزانية الدولة :

يتم حصر المنشآت العمومية التي تمثل مخاطر عالية وفقاً للمعايير التالية :

- حجم الدعم الموجه من ميزانية الدولة ،
- حجم القروض المسندة من قبل الدولة أو الممنوحة بالضمان ،
- متخلدات القروض المسندة من قبل الدولة ،
- المعطيات المالية للعينة المكونة بهذا التقرير وللدور الإستراتيجي الموكل ،

ومن المنشآت العمومية التي تبين لها مخاطر على المالية العمومية خلال الفترة 2020-2022 نذكر بالأساس :

- ديوان الحبوب
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز
- الشركة التونسية للصناعات التكرير
- شركة الخطوط التونسية
- شركة نقل تونس
- صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية
- الصندوق الوطني للتأمين على المرض
- الصيدلية المركزية

## IV. نموذج تحليلي للمخاطر المالية المتعلقة بالمالية العمومية :

### 1. ديوان الحبوب : OC

يبين الجدول الموالي تدهور جملة المؤشرات المالية لديوان الحبوب نتيجة إرتفاع الأسعار العالمية للحبوب وإرتفاع أسعار الصرف والتي زادت تعقيدا الظرف المناخي من جفاف الذي شهدته البلاد خلال السنوات الفارطة والذي أدى لمزيد اللجوء للتوريد لتأمين حاجيات البلاد من الحبوب.

وبالرغم ما سبق فإن المؤسسة المعنية تمكنت من المحافظة على علاقة جيدة مع مزودها من خلال الخلاص في الأجال التعاقدية بالإعتماد على التمويلات البنكية وأساسا البنك الوطني الفلاحي بضمانات من الدولة ويتم تسوية ذلك عند صرف مبالغ منح الدعم الموجه للحبوب.

	2020	2021	2022
<b>Rentabilité</b>			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Recouvrement des coûts</b>	Risque modéré	Risque élevé	Risque modéré
<b>Liquidité</b>			
<b>Ratio actuel</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Jours de rotation des créanciers</b>	Risque faible	Risque faible	Risque modéré
<b>Solvabilité</b>			
<b>Ratio dette/actifs</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Ratio dette/EBITDA</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Relation avec l'État</b>			
Ratio opérations des administrations publiques	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Notation globale des risques</b>			
Moyenne simple*	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
Score Z	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé

## 2. الشركة التونسية للكهرباء والغاز : STEG

مخاطر عالية مرتبطة بعدم تغطية تكاليف الشراء للمواد الأولية المستهلكة وخسائر الصرف وشح في السيولة نتيجة عدم استخلاص مستحققاتها في الأجل مما انعكس على تطور قائم الدين والأعباء المالية.

	2020	2021	2022
<b>Rentabilité</b>			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque élevé	Risque élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque modéré	Risque modéré	Risque élevé
<b>Liquidité</b>			
<b>Ratio actuel</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque élevé
<b>Ratio de liquidité</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque modéré
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Solvabilité</b>			
<b>Ratio dette/actifs</b>	Risque très élevé	Risque élevé	Risque élevé
<b>Ratio dette/fonds propres</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque modéré	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque faible	Risque faible	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Relation avec l'État</b>			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b><u>Notation globale des risques</u></b>			
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque élevé

### 3. الشركة التونسية لصناعات التكرير : STIR

وجود مخاطر تتعلق بارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق وضغوطات في إستخلاص المستحقات بعنوان الدعم أو على الحرفاء الذي ينجر عنه نقص في السيولة وعدم القدرة على توفير كلفة الشراء وارتفاع قائم الدين وعدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

	2020	2021	2022
<b>Rentabilité</b>			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque modéré	Risque modéré	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très faible	Risque modéré	Risque très élevé
<b>Recouvrement des coûts</b>	Risque modéré	Risque modéré	Risque élevé
<b>Liquidité</b>			
<b>Ratio actuel</b>	Risque modéré	Risque élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité	Risque faible	Risque faible	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque élevé	Risque modéré	Risque faible
<b>Jours de rotation des créanciers</b>	Risque élevé	Risque modéré	Risque élevé
<b>Solvabilité</b>			
<b>Ratio dette/actifs</b>	Risque élevé	Risque élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Ratio dette/EBITDA</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très faible	Risque élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très faible	Risque modéré	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque élevé	Risque élevé	Risque très élevé
<b>Relation avec l'État</b>			
Ratio opérations des administrations publiques	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Notation globale des risques</b>			
Moyenne simple*	Risque élevé	Risque élevé	Risque très élevé
Score Z	Risque modéré	Risque modéré	Risque élevé

## 4. شركة الخطوط التونسية : TUNISAIR

مخاطر عالية تتجسد في :

- اختلال التوازنات المالية نتيجة ارتفاع أعباء الاستغلال والأعباء المالية

- تضخم الأعباء المترتبة عن الزيادات في أسعار المحروقات

- شح في السيولة

- ارتفاع متزايد لديون الشركة

	2019	2020	2021
<b>Rentabilité</b>			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque modéré	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Liquidité</b>			
<b>Ratio actuel</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Ratio de liquidité</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque faible	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Solvabilité</b>			
<b>Ratio dette/actifs</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Ratio dette/fonds propres</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très faible	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Relation avec l'État</b>			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
<b>Notation globale des risques</b>			
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

\* عدم توفر معطيات بخصوص سنة 2022



## 5. شركة النقل بتونس : TRANSTU

- مخاطر عالية تتجسد في اختلال التوازنات المالية نتيجة عدم تطابق تعريفات النقل مع الكلفة الحقيقية ومنها ما هو مرتبط بوضعيات داخلية أو انعكاسات خارجية منها :
- تضخم الأعباء المترتبة عن الزيادات في أسعار المحروقات وفي الأجور.
  - تقادم الأسطول.
  - ارتفاع متزايد لديون الشركة.

	2017	2018	2019
<b>Rentabilité</b>			
(% Rentabilité des actifs (en	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
(% Rentabilité des fonds propres (en	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Liquidité</b>			
<b>Ratio actuel</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Ratio de liquidité</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Solvabilité</b>			
<b>Ratio dette/actifs</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Ratio dette/fonds propres</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Relation avec l'État</b>			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

\* عدم توفر معطيات للفترة 2020-2022 بسبب التأخير في اعداد القوائم المالية

## 6. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية : CNRPS

وجود مخاطر تتعلق بعدم توفر الموارد للوفاء بالتزاماته تجاه المتقاعدين وديمومة إسداء الخدمات تجاه منخرطيه خاصّة وأنّ تسديد الجرايات تعتبر نفقات ملزمة.

	2018	2019	2020	2021	2022
<b>Rentabilité</b>					
Rentabilité des actifs (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Recouvrement des coûts</b>	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
<b>Liquidité</b>					
<b>Ratio actuel</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité					
Jours de rotation des débiteurs	Risque élevé	Risque très élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
<b>Jours de rotation des créanciers</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Solvabilité</b>					
<b>Ratio dette/actifs</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Ratio dette/EBITDA</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Relation avec l'État</b>					
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Notation globale des risques</b>					
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Score Z	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé

## 7. الصندوق الوطني للتأمين على المرض : CNAM

مخاطرتتجسد أساسا في عدم قدرة الصندوق على استخلاص مستحققاته تجاه كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما يجعله غير قادر على خلاص ديونه تجاه الصيدلية المركزية والمستشفيات العمومية وعموما كل المتدخلين بمنظومة التأمين على المرض.

	2018	2019	2020	2021	2022
<b>Rentabilité</b>					
Rentabilité des actifs (en %)	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
<b>Recouvrement des coûts</b>	Risque modéré	Risque faible	Risque faible	Risque faible	Risque faible
<b>Liquidité</b>					
<b>Ratio actuel</b>	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Ratio de liquidité	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très faible
<b>Jours de rotation des créanciers</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Solvabilité</b>					
<b>Ratio dette/actifs</b>	Risque modéré	Risque faible	Risque faible	Risque faible	Risque faible
Ratio dette/fonds propres	Risque modéré	Risque faible	Risque faible	Risque faible	Risque faible
<b>Ratio dette/EBITDA</b>	Risque très élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
Couverture des intérêts					
Couverture des intérêts en espèces					
Couverture de la dette	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
<b>Relation avec l'État</b>					
Ratio opérations des administrations publiques	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Notation globale des risques</b>					
Moyenne simple*	Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré
Score Z	Risque faible	Risque faible	Risque faible	Risque faible	Risque faible

## 8. الصيدلية المركزية : PCT

يبين الجدول الموالي تدهور بعض المؤشرات المالية للصيدلية المركزية للبلاد التونسية وأساسا تلك المتعلقة بالسيولة نتيجة إرتفاع مستحقات المؤسسة لدى حرفائها وما إنجر عنه عدم تمكنها من خلاص مزوديه في الأجل كما هو شأن ديونها إزاء الدولة. مع الإشارة لتحسن وضعية المؤشرات المالية المرتبطة بقائم الديون البنكية أصلا وفوائضا تبعا لتمكن المؤسسة من خلاص جزء هام من تعهداتها في هذا الشأن إضافة لتدخلات الدولة منذ أواخر سنة 2021 عبر رصد إعتمادات تكميلية بميزانية 2021 وإعتمادات بميزانية سنة 2022 بمبالغ جمالية بحوالي 400 م د لتسوية جزء من متخلدات الهياكل الإستشفائية العمومية إزاء الصيدلية المركزية بما يضمن تأمين سيولة إضافية لخلاص مخابر الأدوية المتعاملين معها وهو ما مكن من تفادي اللجوء للقطاع البنكي.

	2020	2021	2022
<b>Rentabilité</b>			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque élevé	Risque modéré	Risque modéré
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Recouvrement des coûts</b>	Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré
<b>Liquidité</b>			
<b>Ratio actuel</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Jours de rotation des créanciers</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Solvabilité</b>			
<b>Ratio dette/actifs</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Ratio dette/EBITDA</b>	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très faible	Risque modéré
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très faible	Risque élevé
Couverture de la dette	Risque faible	Risque très faible	Risque très faible
<b>Relation avec l'État</b>			
Ratio opérations des administrations publiques	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
<b>Notation globale des risques</b>			
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Score Z	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé



الملاحق

## ملحق : قائمة المنشآت العمومية

المنشآت العمومية				سلطة الاشراف القطاعي
منشآت متوقفة عن النشاط (01 منشأة)	المنشآت المستثناة (15 منشأة)	بقية المنشآت (48 منشأة)	العينة (50 منشأة)	
		الشركة الوطنية للخدمات والاقامات		رئاسة الجمهورية
	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية		رئاسة الحكومة
	التلفزة التونسية	وكالة تونس إفريقيا للأنباء		
		الإذاعة التونسية		
		الوكالة التونسية للتضامن	BH بنك	وزارة المالية
		شركة البنين	البنك الوطني الفلاحي	
			الشركة التونسية للبنك	
			بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	
			البنك التونسي للتضامن	
			الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	
			مصنع التبغ بالقيروان	
			وكالة الكحول	
			شركة شبكة تونس للتجارة	
			الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	
			الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	
			الصندوق الوطني للتأمين على المرض	
مركز الدراسات والبحوث الجوية	الشركة الجهوية للنقل بقفصة	الشركة الجهوية للنقل بنابل	شركة الخطوط التونسية	وزارة النقل
	شركة ميناء النفيضة	الشركة الجهوية للنقل بالساحل	الشركة التونسية للملاحة	
		الشركة الجهوية للنقل بقابس	ديوان الطيران المدني والمطارات	
		الشركة الجهوية للنقل بمدنين	ديوان البحرية التجارية والموانئ	
		الشركة الجهوية للنقل بباجة	شركة نقل تونس	
		الشركة الجهوية للنقل بجندوبة	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	
		الشركة الجهوية للنقل بالقيروان	الوكالة الفنية للنقل البري	
		الشركة الجهوية للنقل بالكاف	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	
		الشركة الجهوية للنقل بالقصرين	الشركة الجهوية للنقل بينزرت	
		شركة المترو الخفيف بصفاقس		
		الشركة الوطنية للنقل بين المدن		
		شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة		
		شركة أشغال السكك الحديدية		
		الديوان الوطني للمعابر الحدودية		

المنشآت العمومية				سلطة الاشراف القطاعي
منشآت متوقفة عن النشاط (01 منشأة)	المنشآت المستثناة (15 منشأة)	بقية المنشآت (48 منشأة)	العينة (50 منشأة)	
		شركة جبل الجريصة	الشركة التونسية للتنقيب	وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
		الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية	الشركة التونسية لصناعات التكرير	
		شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"	
		الشركة التونسية للسكر	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	
			شركة فسفاط قفصة	
			المجمع الكيميائي التونسي	
			شركة إسمنت بترت	
			شركة إسمنت أم الكليل	
			الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ"	
			الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	
			الوكالة العقارية الصناعية	
			الشركة التونسية للكهرباء والغاز	
			شركة النقل بواسطة الانابيب	
		الشركة التونسية للدواجن	ديوان الحبوب	
		وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري	ديوان الأراضي الدولية	
		الشركة الوطنية لحماية النباتات	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	
		شركة سباق الخيل	الديوان الوطني للزيت	
		شركة استغلال القنال وأنابيب مياه الشمال		
	شركة الدراسات وتمهينة سبخة بن غياضة بالمهدية	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	وزارة التجهيز والاسكان
		الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	
		الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط	الشركة العامة المقاولات والمعدات والأشغال	
		ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	الوكالة العقارية للسكنى	
		شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	شركة تونس للطرق السيارة	
			وكالة التهذيب والتجديد العمراني	



المنشآت العمومية				سلطة الاشراف القطاعي
منشآت متوقفة عن النشاط (01 منشأة)	المنشآت المستثناة (15 منشأة)	بقية المنشآت (48 منشأة)	العينة (50 منشأة)	
	تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	الديوان الوطني للبريد "التونسي"	وزارة تكنولوجيا الاتصال
			الشركة الوطنية للاتصالات "إتصالات تونس"	
		الوكالة البلدية للخدمات البيئية	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	وزارة الداخلية
		الوكالة البلدية للتصرف		
			الديوان الوطني للتطهير	وزارة البيئة
	مركز النهوض بالصادرات	شركة أسواق الانتاج بالوسط	الديوان التونسي للتجارة	وزارة التجارة وتنمية الصادرات
		الشركة التونسية لأسواق الجملة		
		شركة معرض نابل		
		شركة اللحوم		
	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	وزارة الصحة
		شركة الترفيه السياحي		وزارة السياحة
		الشركة التونسية لتنمية القولف		
		الوكالة العقارية السياحية		
	الديوان الوطني للملكية العقارية			وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
		المركز الوطني البيداغوجي		وزارة التربية
		شركة النهوض بالرياضة		وزارة الشباب والرياضة
		الشركة التونسية لسياحة الشباب		
	شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين			لم يتم بعد إصدار نصوص ترتيبية تتعلق بتحديد سلطة الاشراف القطاعي
	شركة التنمية والاستثمار بقبلي			
	شركة التنمية والاستثمار بتطاوين			
	شركة خدمات التنمية متعددة الاختصاص بقرقنة			
	شركة التصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر			
	شركة التصرف في القطب التكنولوجي ببرج السدرية			



